حقوق كبار السن وآليات حمايتها في ضوء قواعد القانون الدولي
مع الإشارة إلى وضعهم في ظل جائحة كورونا

د. عبد القادر محمود محمد الأقرع

أستاذ القانون الدولي العام المشارك

رئيس قسم القانون– كلية العلوم والدراسات الإنسانية بشقراء – جامعة شقراء

المملكة العربية السعودية

(ISSN: 2537 - 0758)

حقوق كبار السن وآليات حمايتها في ضوء قواعد القانون الدولي مع الإشارة إلى وضعهم في ظل جائحة كورونا

د. عبد القادر محمود محمد الأقرع

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة حقوق كبار السن وآليات حمايتها في ضوء قواعد القانون الدولي وفي ظل التنامي المرتفع لأعدادهم وما صاحبه من ارتفاع الإساءات الموجهة إليهم وفق ما أشارت إليه تقارير الأمم المتحدة، ومدى الحاجة إلى وجود صك دولي ينظم هذه الحقوق ويوفر الحماية الدولية لها، وخاصة في ظل الأزمات الطارئة ومن بينها جائحة كورونا.

ويتناول البحث عدة موضوعات من بينها: ماهية كبار السن وأهمية رعايتهم وأشكال الإساءة الموجهة إليهم، والتحديات التي تواجههم، وما مدى الحاجة إلى وجود صك دولي يكرس لحمايتهم في ظل عدم وجود وثيقة دولية ملزمة توفر لهم الحماية وتحفظ لهم حقوقهم باعتبارهم من أكثر الفئات الآخذة في الازدياد، وخاصة في الآونة الأخيرة في ظل جائحة كورونا التي طالت حتى الرئيس الأمريكي دونالد ترمب البالغ من العمر ٧٤ عاماً.

خلص البحث إلى كثرة الإساءات الموجهة لكبار السن في ظل ازدياد الفقر وارتفاع نسبة كبار السن وخاصة في الدول النامية، وأن قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان القائمة توفر الحماية القانونية ضمن القواعد العامة غير أن قواعد الحماية هذه غير كافية، وهو ما يتطلب ضرورة إصدار صك دولي ملزم يتعلق بكبار السن ينص على حقوقهم ويوفر الحماية الدولية لهم وبما يحفظ لهم كرامتهم، وخاصة في ظل جائحة كورونا التي ازدادت فيها الإساءات الموجهة إليهم.

الكلمات المفتاحية: كبار السن– حقوق الإنسان– الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة– الخبير المستقل المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان– الأمم المتحدة– كورونا– سوء معاملة كبار السن.

The Rights of Elderly and their Protection Mechanisms in light of the Rules of International Law "With reference to their situation in Corona pandemic"

Abstract:

The research aims to study the rights of the elderly and their protection mechanisms in light of the rules of international law and especially in the high growth of their numbers and the accompanying high abuses against them according to what the United Nations reports indicated. Thus, the need for an international instrument that organizes these rights and provides international protection for them increased, especially in emergency crises, such as the Corona pandemic.

The research deals with several topics, including: what the elderly are, the importance of caring for them, the forms of abuse directed at them, the challenges they face, and the extent of the need for an international instrument devoted to their protection in the absence of a binding international document that provides them with protection and preserves their rights as they are among the most growing groups. Especially due to the Corona pandemic that affected even the 74- year-old US President Donald Trump.

The research concluded that there is a great deal of abuse directed at the elderly because of the increase in both poverty and the proportion of the elderly, especially in developing countries. The existing rules of international human rights law provide legal protection within the general rules, but these protection rules are insufficient, which requires the need to issue a binding international instrument. It is related to the elderly, stipulating their rights and providing them with international protection in a way that preserves their dignity, especially in light of the Corona pandemic, in which the abuse directed against them increased.

Key words: Elderly persons- Human rights- Open- ended Working Group on Aging- Independent Expert on the Enjoyment of All Human Rights by Older Persons- United Nations- Corona-- Covid- 19- Elder mistreatment.

(ISSN: 2537 - 0758)

مقدمة

تتناول هذه الدراسة موضوع حقوق كبار السن وآليات حمايتها في ضوء قواعد القانون الدولي، وفي ظل جائحة كورونا من إزدياد الإساءة إليهم بالرغم من كونهم سيشكلون الشريحة الأكبر من سكان العالم حسبما أشارت إلى ذلك الأمم المتحدة حيث تعد الشريحة الأسرع نمواً، وبحلول عام ٢٠٥٠م، من المتوقع زيادة أعدادهم– للمرة الأولى– على عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً في جميع أنحاء العالم، كما أنه من المتوقع ارتفاع أعدادهم أيضاً بأكثر من الضعف؛ أي ما يقرب من ٩٠٠ مليون نسمة حالياً إلى ملياري نسمة، وهو ما يدعو إلى اتخاذ جميع الإجراءات لتفادي تبعات هذا التحول الديموغرافي على المجتمع على كافة المستويات[١]، فضلاً عن حفظ حقوقهم والاستفادة من الإمكانات التي يمكن أن يقدموها لمجتمعاتهم.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة الدراسة في ازدياد ظاهرة إساءة كبار السن، وهي قضية عالمية كما وصفتها الأمم المتحدة باعتبارها قضية اجتماعية عالمية تؤثر في صحة الملايين منهم وتنتهك حقوقهم الإنسانية في جميع أنحاء العالم إذ يعاني مسن بين كل ستة مسنين من شكل من أشكال الإساءة، وهو رقم قابل للزيادة مع توقع ارتفاع عدد كبار السن في الأعوام القادمة[٢].

كما تتمثل المشكلة في عدم إيلاء الاهتمام اللازم باحتياجاتهم في ظل التحديات التي تواجههم، وعدم الاستفادة من الأعمال التي يمكن أن يقدمونها في أعمال المجتمع إذا ما توافرت لهم الضمانات الكافية، وهو ما يتطلب توفير الظروف المناسبة التي تستهدف تأمين الضمان الاجتماعي والاقتصادي لهم، وإتاحة الفرص للإسهام في التنمية الوطنية في بلدانهم، وخاصة في ظل ما أوجدته جائحة كورونا من تحديات بحقهم، وهو ما يدعو إلى التساؤل عن مدى كفاية الحماية العامة بموجب القانون الدولي الراهن، وكذلك مدى كفاية مواثيق حقوق الإنسان الإقليمية، والتشريعات الوطنية، في حماية حقوقهم وعدم الحاجة إلى صك دولي شامل وملزم لتنظيم وحماية حقوقهم.

---

[١] الوثيقة، A/HRC/33/44 بند ١٧.

[٢] موقع الأمم المتحدة،
https://www.un.org/ar/observances/elder-abuse-awareness-day

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في أهمية موضوعه إذ يتناول فئة من المجتمع العالمي وصل عددها نحو ٩٠٠ مليون شخص ومن المتوقع وصولها في عام ٢٠٥٠م نحو ملياري مسن، وأن الزيادة في أعدادها ستكون في الدول النامية، بما يعني ارتفاع نسبة الإساءة إليها، كما يتناول البحث الوثائق الدولية التي تستهدف تعزيز حمايتهم، وأهمها خطة عمل مدريد التي تعد الوثيقة الدولية الوحيدة المكرسة لحقوق كبار السن والتي أشارت الأمم المتحدة إلى أن الوعي بهذه الوثيقة ما يزال محدوداً أو منعدماً في أنحاء عديدة من العالم مما يحد من نطاق الجهود المبذولة لتنفيذها[٣]، وبما يجعل من الضروري إقرار صك دولي ملزم يتعلق بكبار السن يتناول أوجه الحماية الدولية المختلفة لهم.

كما يسلط البحث الضوء على أهم الإساءات التي تعانيها تلك الفئة التي تعد من أكثر الفئات ضعفاً وفي أمس الحاجة للرعاية، لا ما تعانيه من تمييز يجعل من الضروري إصدار التشريعات الوطنية لتجريم ومعاقبة منتهكي حقوقهم، فضلاً عن تناول مسألة مستحدثة وهي الانتهاكات التي أفرزتها التكنولوجيا الحديثة من اتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي إذ يعيش معظم أفراد الأسرة بعيدين عن كبار السن في المنزل أو دار الرعاية وانشغالهم بمثل تلك التكنولوجيا مما يحدث شعوراً بالوحدة لهم ويزداد معها تدهور حالتهم الصحية والنفسية، كما يلقي البحث الضوء على وضع كبار السن خلال جائحة كورونا التي عصفت بالعالم في ديسمبر ٢٠١٩م، وانتشرت في معظم دول العالم، وفرضت قيوداً على جميع الأفراد وبصفة خاصة كبار السن التي كان لها أكبر الأثر في إضفاء المزيد من الإساءات لهم.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعريف بمفهوم كبار السن وحقوقهم، وما يمارس ضدهم من إساءات، وبيان المواثيق الدولية المنظمة لشأنهم، وكذلك أهم التحديات التي تواجههم، والآليات التي تحمي حقوقهم ومدى كفايتها، فضلاً عن تناول الوضع الخاص بكبار السن خلال جائحة كورونا.

---

[٣] الوثيقة، A/RES/73/143, p1.

(ISSN: 2537 - 0758)

منهجية البحث:

تم تناول منهجية البحث من خلال المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على بيان ماهية كبار السن وأهمية توفير الرعاية لهم، ومدى الحاجة إلى صك دولي ملزم ينظم وضعهم في ظل عدم وجود وثيقة دولية خاصة بهم على غرار الاتفاقات المتعلقة ببعض الفئات الأخرى، كالطفل والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك من خلال الرجوع إلى المراجع العامة والمتخصصة العربية والأجنبية ومواثيق الأمم المتحدة، وذلك من أجل تحقيق أهداف البحث.

خطة البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث فقد تم تقسيمه إلى مقدمة وخمسة مباحث على النحو التالي:

مقدمة: مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها.

المبحث الأول: التعريف بكبار السن.

المبحث الثاني: حقوق كبار السن في القانون الدولي.

المبحث الثالث: المواثيق الدولية المنظمة لحماية حقوق كبار السن.

المبحث الرابع: التحديات التي تواجه كبار السن وآليات الحماية المقررة لهم في القانون الدولي.

المبحث الخامس: وضع كبار السن في ظل جائحة كورونا.

الخاتمة.

قائمة المراجع.

المبحث الأول

التعريف بكبار السن

تعد فئة كبار السن من أسرع الفئات الاجتماعية نمواً لمن سنهم فوق ٦٥ عاماً، حيث تشير البيانات الواردة في تنقيح ٢٠١٩م من تقرير التوقعات السكانية في العالم، أنه بحلول عام ٢٠٥٠م سيكون ١٦% من عدد سكان العالم- شخصاً من كل ستة أشخاص في العالم- أكبر من سن ٦٥ سنة، ومن المتوقع كذلك وصولهم بأوروبا

وأمريكا الشمالية إلى الربع، كما يعد عام ٢٠١٨م أول عام في التاريخ حيث زاد فيه عدد المسنين فوق سن ٦٥ عاماً عن عدد الأطفال دون الخامسة، ومن المتوقع أن يزيد عدد من هم فوق سن ٨٠ عاماً ثلاثة أضعاف– من ١٤٣ مليوناً في ٢٠١٩م إلى ٤٢٦ مليوناً في عام ٢٠٥٠م[٤]، وهو ما يتطلب التعريف بهذه الفئة المهمة وأهمية رعايتها على الصعيد العالمي، كما نتناول أهم أشكال الإساءة إليهم، وذلك على النحو التالي:

أولاً:- مفهوم كبار السن وأهمية رعايتهم:

١- مفهوم كبار السن:

يطلق على من كبرت سنه وضعفت قواه الجسمية والذهنية بالمسن، وكذلك يطلق عليه (شيخ) والذي يظهر عليه الشيب غالباً، فإن زاد في الكبر أطلق عليه هرم أو كهل، كما تطلق الشيخوخة على المرحلة الأخيرة من حياة الإنسان والتي تتصف بالضعف والشيب، وآخرها أرذل العمر إذا زاد الإنسان في الكبر وصل أرذله[٥]، وهو ما تشير إليه آيات الكتاب المبين، قال عز من قائل ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخًا ۚ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ مِن قَبْلُ ۖ وَلِتَبْلُغُوا أَجَلًا مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (سورة غافر٦٧)، وفي سورة الروم﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۖ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾(٥٤)، وفي سورة النحل ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّاكُمْ ۚ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾(٧٠).

كما يرتبط مفهوم كبار السن بمسألة تحديد سنهم، وهو يتحدد على المستوى الدولي وفقاً للقوانين الوطنية التي تحدد سناً معيناً للتقاعد واستحقاق المعاش، وغالباً ما يكون (٦٥) سنة بالنسبة للرجل، وهو ما أشارت إليه الاتفاقية رقم (١٠٢) لعام ١٩٥٢م

---

[٤] الأمم المتحدة، الشيخوخة،
https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/ageing/index.html

[٥] فؤاد بن عبد المنعم أحمد، المسنون: حقوقهم وواجباتهم في الإسلام مع بيان الحماية النظامية لهم بالمملكة العربية السعودية، **المجلة العربية للدراسات الأمنية:** جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية مج ١٨، ع ٣٥، ٢٠٠٣م، ص ١١٧، ١١٨.

(ISSN: 2537 - 0758)

لمنظمة العمل الدولية، غير أن ذلك لا يمنع من تحديد سن آخر، وهو ما جرت عليه بعض الدول من تحديد سن بلوغ المعاش بـ ٦٧ سنة في بعض الدول أو ٧٠ سنة عند البعض الآخر أو ٦٠ سنة في دول أخرى من بينها مصر والمملكة العربية السعودية والكويت، على أن تحديد هذا السن يتأثر **بعدة عوامل منها:**

- **جنس الشخص،** حيث تمنح بعض القوانين المرأة سناً للمعاش يقل عن سن الرجل لوجود التزامات اجتماعية تجاه أسرتها.
- **طبيعة العمل،** حيث يكون لها علاقة في تحديد بداية سن المعاش، ومن ذلك بعض الأعمال الخطرة تقرر خفض السن بمقدار خمس سنوات عن باقي العاملين في الأعمال غير الخطرة والشاقة، والعكس بالنسبة لبعض الأعمال كمرفق القضاء في مصر يزيد فيها سن المعاش عن باقي العاملين بالدولة.
- **أعداد الشباب داخل الدولة،** فكلما زاد عدد الشباب كان أدعى إلى خفض سن الإحالة إلى المعاش لإعطاء أكبر فرصة للشباب، والعكس في حالة انخفاض نسبتهم، وهذا الأمر اعترض عليه البعض بعدم وجوب ارتباط تحديد سن المعاش بعوامل ثانوية أو غير ذات جدوى منها، كزيادة أو انخفاض عدد الشباب، وذلك حتى لا يتم حرمان المجتمع من خبرات وكفاءات الأشخاص بإخراجهم إلى المعاش مبكراً بحجة توفير فرص العمل لفئة أخرى، وأن الحل يكمن في النهضة الاقتصادية التي تستوعب جميع الفئات العمرية من الشباب وكبار السن[٦].
- **ارتفاع متوسط العمر،** حيث يؤثر هذا الارتفاع في مسؤولية الدولة تجاه الرعاية التأمينية لهم ومن ثم يكون أدعى إلى رفع سن الإحالة إلى المعاش[٧].

---

[٦] محمد عبدالظاهر حسين، حقوق المسنين والحماية القانونية الواجبة لهم، **مجلة مصر المعاصرة،** الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع مج ١٠٨، ع ٥٢٦، ٢٠١٧م، ص ٨، ٩.

[٧] عبد الله مبروك محمد النجار، **حقوق المسنين الأدبية في الفقه الإسلامي مقارنا بالقانون،** الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١-٢٠٠٢م، ص١٩-٢١؛ **وانظر أيضاً،** ماهر جميل أبو خوات، حقوق المسنين في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، **مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية،** جامعة حلوان، كلية الحقوق ع ٢٣، ٢٠١٠م، ص٥٤٤-٥٤٦.

ومما تقدم يتلاحظ ارتباط تعريف كبار السن بمسألة تحديد السن ذاته وهو ما يعتمد على المعيار العمري الزمني الوظيفي من قدرة كبار السن على أداء الوظيفة والذي يرتبط بسن التقاعد والإحالة إلى المعاش والمقدر بسن ٦٥ سنة أو أكثر أو أقل، وتتعدد أوصاف تلك الفئة بين من يطلق عليها المسن أو العمر الثالث أو كبار السن وهذا الوصف الأخير هو ما اعتمده الباحث وكذلك اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها (٥/٤٧)[٨].

وهناك عدة تعريفات للمصطلح حسب مجال التخصص، حيث يعرف في مجال الطب بأنه كل من تجاوز سن الشباب وتظهر عليه حالة من التدهور الصحي والإدراكي مع ضعف عام لوظائف الأعضاء الحيوية للجسم، ويعرف في مجال الخدمة الاجتماعية بأنه من تعدى سن الخامسة والستين واقتصر على القدرة على تيسير أنشطته الحياتية ويتطلع إلى عون المؤسسات الاجتماعية، وهناك من يعرفه بأنه من بلغ سن الشيخوخة أي من بلغ سن التقاعد وهو سن الخامسة والستين أو الستين في معظم البلدان العربية[٩].

على أنه لا ينبغي ربط المسن بالشيخوخة دائماً فقد تظهر على المسن الذي بلغ سن التقاعد أعراض الشيخوخة وقد لا تظهر بحيث يكون متمتعاً بقواه البدنية والعقلية حتى مرحلة متأخرة من العمر، كما قد تظهر أعراض الشيخوخة على شخص لم يبلغ سن الأربعين أو سن الخمسين، فالشيخوخة هي عبارة عن مرحلة من العمر تبدأ فيها وظائف الشخص الجسدية والعقلية في التدهور عما كانت عليه في مقتبل العمر[١٠].

---

[٨] قرار الجمعية العامة (٥/٤٧) المؤرخ في ١٦ أكتوبر ١٩٩٢م "إعلان بشأن الشيخوخة"؛ **وانظر أيضاً؛** Malek, M. A. (. 1.)., and M. A. (.2,3). Razzak. "Rights of the Elderly: An Emerging Human Rights Discourse." *International Journal of Law and Management*, vol. 59, no. 2, p. 285.

[٩] **انظر** هذه التعريفات وغيرها، سري زيد الكيلاني، و محمد سري الكيلاني، رعاية المسنين في الشريعة الإسلامية والتشريعات الدولية، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، جامعة آل البيت مج١٢، ع١، ٢٠١٦م، ص٣٧٥، ٣٧٦.

[١٠] ماهر جميل أبو خوات، **مرجع سابق**، ص٥٤٥، ٥٤٦.

(ISSN: 2537 - 0758)

وبشأن التعريف القانوني لكبار السن لا يوجد إجماع عالمي حوله، غير أنه ينبغي بذل الجهود حول تحديد الفئة العمرية لتمتعهم بالحقوق الخاصة بهم وذلك اعتماداً على متوسط العمر المتوقع ونمط الحياة وغير ذلك، وهو مختلف عليه سواء في التشريعات الوطنية أو الدولية كما سبق الإشارة[١١].

وفي ضوء ما تقدم يرى الباحث تعريف كبار السن بأنهم من بلغوا سن التقاعد واستحقاق المعاش حسب السن المنصوص عليه في تشريعاتهم الوطنية، والذين يكون لهم حقوقاً خاصة باعتبارهم مسنين فضلاً عن الحقوق العامة المنصوص عليها في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

- الخصائص المميزة لكبار السن:

يتميز كبار السن بمجموعة من الخصائص أو المتغيرات المصاحبة لسنهم من تغيرات جسمية واجتماعية ونفسية واقتصادية خلال تقدمهم في العمر، ومن وجود تغيرات جسمية بالنقص الوظيفي في جهاز عضوي أو أكثر وخاصة ضعف في الذاكرة أو فقدانها ونقص في حواس البصر والسمع والشم بشكل عام، فضلاً عن التغيرات الاجتماعية لديهم من حالات الفراغ والشعور بفقدان الانتماء نتيجة تفرق أبنائهم لشؤون حياتهم الخاصة، وتزداد هذه الوحدة بوفاة أحد الزوجين وهو ما يؤدي بهم إلى ما يعرف بالاغتراب الاجتماعي حيث الوحدة والبعد عن الآخرين وقلة العلاقات أو المشاركة الاجتماعية، كما تحدث تغيرات نفسية من الكآبة والانقباض النفسي والضيق من الحياة، بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية من انخفاض دخله لإحالته إلى المعاش وما يصاحب هذه الفترة من زيادة الأعباء نتيجة ضعف الجسم وحاجته إلى العرض على الأطباء وتكاليف العلاج، وارتفاع مستوى الأسعار[١٢].

وقد نتج عن هذه التغيرات تعقيد تعريف كبار السن وسبب هذا التعقيد يرجع جزئياً إلى هذه العوامل، فأوجه ضعف وهشاشة كبار السن يمكن أن تكون نتيجة أوضاع مادية وذهنية أو إعاقة ناجمة عن الشيخوخة، ولكن من المحتمل أن تكون أيضاً نتيجة عوائق

---

(11) Malek, M. A. (. 1.)., and M. A. (.2,3). Razzak. Op, Cit, pp. 285-286.

(١٢) فؤاد بن عبد المنعم أحمد، **مرجع سابق**، ص١٢٠ وما بعدها؛ ولمزيد من التفاصيل حول هذه الخصائص أو المتغيرات، انظر في، أسمهان سالم علي، حقوق المسنين فى الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية، **مجلة العلوم القانونية**، جامعة الزيتونة، كلية القانون ترهونة س٤، ع٧، ٢٠١٦م، ص٢٥٠ وما بعدها.

سببها تصورات المجتمع وتفاعل الفرد مع محيطه، وهناك عوامل عديدة من قبيل الوسط العائلي ومجموعات الآليات المتاحة أو غير المتاحة لشخص ما في مجالات مختلفة مثل تشخيص ومعالجة الأمراض المزمنة، والرعاية المنزلية، والإعلام، والمشاركة، والأوضاع الجنسانية أو الاجتماعية– الاقتصادية، والتي غالباً ما تلعب دوراً حيوياً فيما يعيشه الفرد من تجارب فريدة خاصة به، مما دعا الأمم المتحدة إلى القول بأن الحياة بكرامة في سن الشيخوخة يمكن أن تحددها التدابير والسياسات القائمة لضمان ممارسة الأفراد لجميع حقوق الإنسان وتمتعهم بها، أكثر مما يحددها تقدمهم في السن[١٣].

٢- أهمية رعاية كبار السن:

تمثل شيخوخة السكان واحدة من أهم التحولات الديمغرافية في القرن الحادي والعشرين، إذ سيزيد للمرة الأولى في التاريخ عدد كبار السن على عدد الأطفال فمن المتوقع بحلول عام ٢٠٥٠م ستصل نسبتهم إلى نحو ملياري مسن، وهذا الأمر سيكون على مستوى مناطق العالم، إذ ستسجل أفريقيا أسرع زيادة حيث يتوقع أن يبلغ عدد الأشخاص في سن ٦٠ عاماً أو أكثر نحو ٢١٥ مليون مسن بحلول عام ٢٠٥٠م، أي تقريباً أربعة أضعاف، وبالنسبة لسكان غربي آسيا من المتوقع أن يظل سكانها من الشبان، غير أن المنطقة في طريقها إلى الشيخوخة بسرعة، ويتوقع أن يتجاوز عدد السكان البالغين من العمر ٦٠ سنة أو أكثر، في الأربعين سنة المقبلة، أربعة أضعاف ليصل عددهم إلى نحو ٦٩ مليون مسن عام ٢٠٥٠م، وبالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، فمن المتوقع وصولهم إلى نحو ١.٢٥ مليار مسن بحلول عام ٢٠٥٠م، كما ستصل الزيادة منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي حيث ستتجاوز النسبة الضعف لتصل في عام ٢٠٥٠م نحو ١٨٨ مليون مسن، وبالنسبة لأوروبا التي تعد من أكبر المناطق في العالم من حيث عدد كبار السن لتصل إلى نحو ٢٣٦ مليون مسن في عام ٢٠٥٠م، وتعد هذه الأرقام كفيلة لضرورة إيلاء رعاية خاصة بكبار السن حسب وصف الأمم المتحدة، حيث ستزداد آثارها عند النظر إلى حالة حقوق الإنسان المتلقة بكبار السن في ضوء الاستجابة المحدودة والمجزأة لمعاناتهم، والتي غالباً ما تكون حقوقهم غائبة في التشريعات الوطنية والدولية وفي صنع السياسات العامة، ولم يدرج إلا عدد ضئيل من الدول هذا التحول الديمغرافي المهم في حملات مكافحة التمييز والعنف أو في برامج ضمان الوصول الملائم للخدمات والمرافق، كما أن حالة حقوق الإنسان لكبار

[١٣] الوثيقة، E/2012/51 بند ٩ ص٥، ٦.

(ISSN: 2537 - 0758)

السن نادراً ما تلقى صدى على المستوى الدولي، على الرغم من التوافق الواسع في الآراء حول شدة تعرضهم للإهمال والعزل وسوء المعاملة، فضلاً عن ضعف سبل الانتصاف والضمانات التي ما تزال محدودة للغاية(١٤).

وقد أولت الشريعة الإسلامية اهتماماً كبيراً بكبار السن، حيث لها السبق في مجال الاهتمام بهم من جميع النواحي، فالإسلام اهتم برعاية حقوقهم، وأن هذه الحقوق تعني ما أوجبه لهم الشرع على الأمة، مثل: حق الاجلال والتوقير وحق التقديم في الكلام وحق التقديم في المجالس وابتداؤهم بالسلام، والبر لهم، والشفقة عليهم، وغير ذلك من الحقوق التي يحكمها قول النبي صلى الله عليه وسلم" ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويعرف شرف كبيرنا"(١٥)، كما حث الإسلام على رعاية الوالدين وخاصة عند كبر سنهم فقال عز من قائل في سورة الإسراء ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيماً* وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيراً* رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِن تَكُونُواْ صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ غَفُوراً﴾ (٢٣– ٢٥)، كما حث الأبناء على الصحبة الحسنة لوالديهم وبرهما في حياتهما وبعد مماتهما كما جاء في محكم التنزيل في سورة الأحقاف ﴿وَوَصَّيْنَا الإنسان بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا * حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا * وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا * حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي * إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾(١٥)، وأن من يفعل ذلك الفعل الحسن البر بوالديه والإحسان إليهما سيكون جزاءه أن يتقبل الله أحسن ما عمل في الدنيا من صالحات الأعمال والصفح عن سيئاتهم التي عملها في الدنيا، ودخولهم الجنة كما ذكر الله سبحانه في الآية التي تليها ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَعْدَ الصِّدْقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ﴾(١٦).

---

(١٤) **المرجع السابق**، ص٣ وما بعدها؛ وفي هذا المعنى انظر،

Herring, Jonathan, Elder Abuse: A Human Rights Agenda for the Future, In book: Israel Doron, and Ann M. Soden. (eds) Beyond Elder Law : New Directions in Law and Aging. Springer, 2012, p.175.

(١٥) محمد بن عيسى الترمذي، حديث رقم (١٩٢٠)، الجامع الصحيح سنن الترمذي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ولم يقتصر حدث الإسلام على الاهتمام بكبار السن من الرجال والنساء بل امتد الأمر إلى الاهتمام والرعاية للحيوانات كبيرة السن، انطلاقاً من كون الحيوانات عالم كعالم الإنسان له خصائصه وطبائعه وشعوره، وله حق الرفق والرحمة كحق الإنسان "الراحمون يرحمُهم الرحمنُ[١٦]"، وأن الرحمة بالحيوان قد تدخل صاحبها الجنة، وأن القسوة عليها تدخل صاحبها النار، والأحاديث تدل على ذلك، كما حرم الإسلام المكوث طويلاً على ظهر الحيوان رحمة به وهو واقف فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم "إيَّاكم أن تتَّخذوا ظُهورَ دوابّكم منابرَ فإنَّ اللَّهَ إنَّما سخَّرَها لَكم لتبلِّغَكم إلى بلدٍ لم تَكونوا بالغيهِ إلَّا بشِقِّ الأنفُسِ وجعلَ لَكمُ الأرض فعَليْها فاقضوا حاجتَكم"[١٧]، وقد كان لهذه الحيوانات المسنة نصيباً من رعاية المؤسسات الاجتماعية، فقد كان لها أوقافاً خاصة لتطبيب الحيوانات المريضة، وأوقافاً لرعي الحيوانات المسنة العاجزة، ومنها أرض المرج الأخضر بدمشق حيث كانت وقفاً للخيول العاجزة التي يأبى أصحابها أن ينفقوا عليها لعدم الانتفاع بها، فترعى في هذه الأرض حتى تموت، وقد كان بدمشق أيضاً وقفاً للقطط تأكل منه وترعى وتنام، وغير ذلك من الأمثلة في التاريخ الإسلامي[١٨].

وإذا كان الإسلام لم يغفل الاهتمام برعاية الحيوانات المسنة، فمن باب أولى قد اهتم بكبار السن من البشر في الميادين المختلفة، فنص على رعاية خاصة بهم فيما يتعلق بأدائهم الفرائض الدينية من صلاة وصيام وحج، أو بر الوالدين، وأوجه الرعاية الأخلاقية والاجتماعية من توقيرهم وإجلالهم وتقديمهم في الكلام والشراب والاستياك والإمامة وتسليم الصغار عليهم ورعايتهم أثناء الحروب[١٩].

---

[١٦] محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، حديث رقم (13509)، الجامع الصحيح، سنن الترمذي، تحقيق أحمد بن محمد شاكر، دار الكتب العلمية.

[١٧] صحيح أبي داود، رقم الحديث (٢٥٦٧)، الموسوعة الحديثية، الدرر السنية، https://dorar.net/hadith/sharh/83163

[١٨] للمزيد حول هذا الأمر، انظر، مصطفى السباعي، **من روائع حضارتنا**، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ص٨٦ وما بعدها.

[١٩] للمزيد من التفاصيل حول ذلك، أحمد بن محمد فكير، معالم الرحمة النبوية فى رعاية حقوق المسنين، **في الأبحاث العلمية للمؤتمر الدولي: نبي الرحمة محمد صلى الله عليه وسلم**: الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها الرياض، ج٣، ٢٠١٠م، ص١٥٦٦ وما بعدها، وللمزيد حول رعاية الإسلام لكبار السن، انظر، سري زيد الكيلاني، ومحمد سري الكيلاني، **مرجع سابق**؛ كمال ابراهيم مرسي، **كبار السن**

(ISSN: 2537 - 0758)

ورعاية الإسلام لكبار السن لم تقتصر على المسلمين فقط بل امتدت إلى غير المسلمين، فقد مر عمر بن الخطاب رضي الله عنه بباب قوم وعليه سائل يسأل، وكان كبير السن ضرير البصر فضرب عمر عضده، وقال: من أي أهل الكتاب أنت؟ فقال: يهودي. قال فما ألجأك إلى ما أرى؟ قال: أسأل الجزية والحاجة والسن، فأخذ عمر بيده، وذهب به إلى منزله وأعطاه مما وجده، ثم أرسل به إلى خازن بيت المال وقال له: انظر هذا وضرباءه فضع عنهم الجزية، فو الله ما أنصفناه، أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم[٢٠].

ومن هذا المنطلق لا يجب النظر إلى كبار السن على أنهم فئة مهمشة أدت ما عليها، بل يجب النظر إليها بما تمثله من بريق أمل لهم وما قد يضيفونه إلى الحياه من إنتاج وإبداع، فهي فئة البركة فمن حديث النبي صلى الله عليه وسلم (البرَكةُ مع أكابِركم)[٢١]، كما أن كبر السن لا يعني وجوب الخمول والتراجع عن أداء المهام الحياتية، فهذا الخليل إبراهيم– عليه السلام– وصف نفسه بالكبر ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ * إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ (سورة ابراهيم: ٣٩)، وبالرغم من ذلك استجاب لنداء ربه ويرفع قواعد الكعبة المشرفة ويعاونه في ذلك ابنه إسماعيل– عليه السلام– كما أخبر بذلك ﷻ في سورة البقرة ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا * إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾(١٢٧)، وهذا يدل على أن كبار السن هم البركة، وهم أهل الخبرة والمستشارين لتجاربهم في الحياة، ولذا يتفق الباحث مع من يرى وبحق عدم النظر إليهم بنظرة تشاؤمية[٢٢]، بل يتم النظر إليهم على

ورعايتهم في الاسلام وعلم النفس، الطبعة الاولى، دار النشر للجامعات، مصر، ٢٠٠٦م؛ عبد الله بن ناصر بن عبد الله السدحان، رعاية المسنين في الإسلام، **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية**، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي مج ١٢، ع ٣٣، ١٩٩٧م، خالد مصطفى السراحنة، رعاية المسنين من وجهة النظر الشرعية: نماذج لرعاية المسنين في الحضارة الاسلامية فى السنة النبوية، **أماراباك**، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا مج٨، ع٢٤، ٢٠١٧م.

[٢٠] محمد فتحي النادي، شريعة الشيخوخة المشردة، موقع اسلام أون لاين، نشر بتاريخ ٢٠١٦/٩/١م، https://islamonline.net/18199

[٢١] محمد ناصر الدين الألباني، رقم الحديث (٢٨٨٤)، صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)، المجلد الأول، الطبعة الثالثة، المكتب الإسلامي، بيروت– دمشق، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م، ص٥٥٨.

[٢٢] أحمد ابراهيم عزيز، التمثيل الكارتوغرافي لفئة كبار السن عالمياً، **مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية**، جامعة كركوك مج١٢، ع٣، ٢٠١٧م، ص٣٢٢؛ وبالرغم من التحول الجذري في القانون

أنهم هم البركة، كما أنه لا يجب إنكار أهمية المساهمة التي يمكن أن يقدمونها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة لمجتمعاتهم، إذا ما توفرت لهم البيئة المواتية والضمانات الكافية، وهو ما يوجب العمل على تمكينهم جميعاً في المساهمة بمجتمعاتهم بفعالية حتى لا يكونوا مجرد متلقين للرعاية الخاصة والحماية الاجتماعية، بل كي يصبحوا أيضاً أصحاب حقوق محددة وعناصر فاعلة نشطة مستقلة ومعتمدة على الذات[٢٣].

ووفقاً لذلك ينبغي العمل على دمج كبار السن في السياسة العامة للدولة، وأن هذا الدمج سيحقق العديد من الفوائد للمجتمع ككل من جميع النواحي، ومن بينها النواحي الاقتصادية حيث تمثل مساهماتهم الاقتصادية في الولايات المتحدة وحدها ما يقرب من ثلاثة تريليون دولار في العام، وهو ما يتطلب عدم تهميشهم ودمجهم في المجتمع[٢٤].

٣- الجهات المنوط بها حفظ وحماية حقوق كبار السن:

تتنوع الجهات المنوط بها حفظ وحماية حقوق كبار السن بداية من المسن نفسه، وامتداداً بالأسرة، ومروراً بالمجتمع متمثلاً في الدولة، وانتهاء بالمجتمع الدولي، وذلك على النحو التالي:

أ- **كبار السن أنفسهم**، حيث إنه من الملاحظ أن الالتزام في مرحلة الشباب يحفظ عليهم عن عند بلوغهم سن الشيخوخة صحتهم وراحتهم، كما أن التنشئة الدينية تعود عليهم بالراحة النفسية والجسدية، وأن من لم يعش هذا الالتزام وهذه التنشئة فغالباً ما يعاني من المشكلات النفسية والجسدية ويعاني من عدم الرضا عن الحياة وفي حاجة أكبر إلى الدعم المجتمعي، كما أن من كانت حياته في الشباب قائمة على الالتزام فإنه غالباً من يبدي السعادة والرضا عن الحياة[٢٥].

الدولي لحقوق الإنسان إلا أن التقدم في قضية كبار السن ما يزال ضئيلاً للغاية على المستويين الدول والداخلي،

Malek, M. A. (. 1.)., and M. A. (.2,3). Razzak. Op,Cit, p. 285.

[٢٣] الوثيقة، A/AC.278/2019/2 بند ١٧-١٩؛ وقريب من هذا المعنى انظر،

Caldera, Denise Gosselin, Older Workers and Human Rights: National and International Policies and Realities, In book: Patricia Brownell, and James J. Kelly. (eds) Ageism and Mistreatment of Older Workers : Current Reality, Future Solutions. Springer, 2013, p. 9.

[24] Caldera, Denise Gosselin, Op, Cit, p. 9.

[٢٥] عبد الكريم محمد سليمان جرادات، و محمد هاني محمد عبود، الرضا عن الحياة والدعم الاجتماعي لدى المسنين المقيمين في دور الرعاية وأولئك المقيمين في بيوتهم الخاصة، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، جامعة البحرين، مركز النشر العلمي مج١٧، ع١، ٢٠١٦م.

(ISSN: 2537 - 0758)

وتشير البيانات إلى أن كبار السن يواجهون تحديات صحية–بدنية ونفسية–خاصة، ينبغي الاعتراف بها، وأن أكثر من ٢٠% من البالغين بأعمار ٦٠ سنة فما فوق يعانون من اضطراب نفسي أو عصبي (ما عدا اضطرابات الصداع) و ٦.٦% من جميع حالات العجز (سنوات العمر المصححة باحتساب العجز) بين من تجاوزوا الـ ٦٠ ترجع إلى اضطرابات عصبية ونفسية، وأكثر الاضطرابات العصبية النفسية شيوعاً في هذه الفئة العمرية هي الخرف[٢٦] والاكتئاب، واضطرابات القلق، ومشاكل تعاطي المخدرات[٢٧]، ومن وجهة نظر الباحث فإن هذه الاضطرابات غالباً ما تصاحب كبار السن الذين لم ينشئوا هذه التنشئة الدينية، كما أن تنشئة الأبناء النشأة الدينية الصحيحة تعود على الآباء بالصلاح عند الكبر وهذا هو الغالب من الأمر[٢٨].

ب– الأسرة، أول من يجب عليهم حفظ حقوق كبار السن هم الأسرة وخاصة الأبناء، وهو يقوم على مبدأ قانوني وشرعي عادل كما يذهب البعض، وهم أولى الناس بالمساءلة عن كبار السن فهؤلاء الآباء هم سبب وجودهم ولذا وجب معاملتهم بالبر والأدب والاحترام، وأن يحققوا غناهم وكفايتهم وأن يعاملوهم أفضل المعاملة وخاصة في حالة كبر سنهم وما أصابهم من وهن وضعف وشيخوخة[٢٩].

---

[٢٦] الخرف هو متلازمة، عادة ما تكون ذات طبيعة مزمنة أو تقدمية، تسببها مجموعة متنوعة من أمراض الدماغ التي تؤثر على الذاكرة والتفكير والسلوك والقدرة على أداء الأنشطة اليومية، ويعد "خرف الزهايمر"AD" الأكثر شيوعًا للخرف، حيث يمثل أكثر من ٦٠% من الحالات،

WRIGHT, MEGAN S. "Dementia, Autonomy, and Supported Healthcare Decisionmaking." *Maryland Law Review*, vol. 79, no. 2, Jan. 2020, pp. 264–265.

[٢٧] الصحة النفسية وكبار السن، منظمة الصحة العالمية، نشر بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٢م، https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/mental-health-of-older-adults

[٢٨] وللمزيد أنظر، حدة وحيدة سايل، الشيخوخة المرضية والناجحة: تناول خاص بالامراض وجودة الحياة لدى المسنين، **دراسات نفسية**، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية ع١١، ٢٠١٤م؛ طالب محمد عبد القادر الصرايرة، القيم الحضارية لرعاية المسنين من منظور قرآني، **مؤتة للبحوث والدراسات**، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مؤتة مج ٢٥، ع ٢، ٢٠١٠م.

[٢٩] عبد الله مبروك محمد النجار، **مرجع سابق**، ص١٧٩.

وهذه المعونة والنصرة تكون للوالدين في جميع مراحل حياتهم، وبطبيعة الحال تكون أولى في حالة الكبر والعوز، حيث المعاملة الحسنة والبر بهما وعدم إيزاءهم حتى بأدنى كلمة، ومن ذلك: النهي عن الإساءة لهما مادياً أو معنوياً، والتوجه لهما بالقول الكريم الحسن[٣٠]، قال تعالى في سورة الإسراء ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا * إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ (٢٣)، كما ينبغي الاشفاق عليهما سلوكاً ومعاملة كما في قوله سبحانه ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ (سورة الإسراء:٢٤)، كما يدل على الثواب العظيم ما رواه عبدالله بن عمرو قَالَ: "جَاءَ رَجُلٌ إلى النبيّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، فَاسْتَأْذَنَهُ في الجِهَادِ، فَقَالَ: أحَيٌّ والِدَاكَ؟، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَفِيهِما فَجَاهِدْ"[٣١] فهذا الحديث يوضح مدى أهمية بر الوالدين والتي تعدل درجات المجاهدين في سبيل الله تعالى.

كما ينبغي معرفة قدرهم، فهذا نبي الله– زكريا عليه السلام– توجه إلى ربه سبحانه وتعالى بالدعاء والتوسل إليه بكبر سنه وشيبة رأسه، وقد استجاب له ربه بهذا التوسل، قال سبحانه في سورة مريم ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾(٤)، وهو ما يعني رفعة شأنهم عند الله تعالى وما ينبغي توقيرهم في مجتمعاتهم.

كما تشير البيانات العالمية باضطلاع أفراد الأسرة بمعظم أعمال الرعاية لكبار السن، وهو ما يطلق عليه العمل غير المأجور في مجال الرعاية، وهي غالباً ما تعد عرفاً اجتماعياً وواجباً يقع عليهم تجاه كبار السن، وهو ما دعا كبار السن إلى تفضيل تلقي الرعاية من أفراد أسرهم الذين يرتبطون بهم بعلاقات وثيقة، غير أن الاعتماد المفرط على الأسرة في تقديم الرعاية العالية الجودة التي يحتاجونها لا تخلو من المخاطر[٣٢].

---

[٣٠] للمزيد انظر، أسمهان سالم علي، **مرجع سابق**، ص٤٦٦ وما بعدها

[٣١] الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، الطبعة الأولى، دار ابن كثير، دمشق– بيروت، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م، حديث رقم (٣٠٠٤)، ص ٧٤٠.

[٣٢] للتفاصيل حول هذه المخاطر، انظر، الوثيقة، A/73/213 بند ٢٨؛ كما أشارت الأمم المتحدة إلى أنه بصورة عامة، تعتبر الأسر مصدراً رئيساً للدعم المالي والشخصي لكبار السن، وفي حين لا يزال ذلك

(ISSN: 2537 - 0758)

وقد أشارت اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن إلى التزم الدول الأطراف بمنع جميع أشكال العنف داخل الأسرة أو الأسرة المعيشية وضمان معاملة كبار السن بكرامة، وتضم مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن الصادرة عام ١٩٩١م فرعاً مكرساً خصيصاً للرعاية، يذكر فيه أن كبار السن ينبغي أن يستفيدوا من رعاية الأسرة وفقاً لنظام القيم الثقافية في كل مجتمع، ومع ذلك، فإن غياب صك دولي شامل ومتكامل قد صعب من تحديد التزامات الدول تجاه كبار السن، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الآليات والإجراءات القائمة لرصد صكوك حقوق الإنسان عادة ما تهمل كبار السن[٣٣].

ج- **الدولة،** كما أشرنا في البند السابق أن أولى الناس برعاية وحفظ واحترام حقوق كبار السن هم عائلته وخاصةً الأبناء، وفي حالة عدم وجود الأبناء والأقارب الذين يتولون رعايتهم فإن أمر كفالتهم ينتقل إلى المجتمع (الدولة)، ويجب على المسؤولين القيام

صحيحاً في بعض المجتمعات، فإن افتراض أن الدعم غير الرسمي الذي تقدمه الأسر سيكون كافياً للأعداد المتزايدة من كبار السن في سن الشيخوخة يصبح افتراضا أقل موثوقية وواقعية، فازدياد الصعوبات الاقتصادية يجعل الأصغر سناً غير قادرين على تقديم الدعم الكافي لهم، ومن ثم فإن توقع التضامن بين الأجيال تحول في بعض الحالات إلى قيام كبار السن أنفسهم بتقديم الدعم لأسرهم، ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يتحمل كبار السن عبء مسؤوليات الرعاية الإضافية للأحفاد اليتامى وسط تزايد معدل وفيات البالغين في سن العمل من وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وفي أوغندا ورواندا وليسوتو وملاوي، يعيش أكثر من ٢٠% من البالغين الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ عاماً في أسر غاب أحد أجيالها، وثمة أدلة متزايدة في بعض البلدان تشير إلى زيادة نسبة كبار السن الذين يعيشون بمفردهم بسبب ميل الأسر إلى أن تكون أصغر حجماً، وتؤدي الهجرة الخارجية لأفراد الأسرة الأصغر سناً إلى تفاقم تلك الحالة، ففي الصين، على سبيل المثال، يتزايد بسرعة عدد كبار السن الذين يعيشون بمفردهم في المناطق الريفية، حيث يهاجر كثير من الأطفال البالغين إلى المدن أو إلى أماكن بعيدة للعمل، ويتركون في كثير من الأحيان كبار السن يتعرضون للفقر دون أي دعم أسري مناسب أو يعتمدون على الزراعة من أجل الكفاف. ويتجلى ذلك في زيادة بنسبة ٣١% في معدلات فقر الأسر المعيشية الريفية لكبار السن الذين يعيشون بمفردهم، عند قياسها بإيرادات ما قبل التحويل، وفي زيادة قدرها ١٥% عند قياسها بنصيب الفرد من الإنفاق، وذلك بالمقارنة مع كبار السن الذين يعيشون مع أطفالهم، أما في الهند، فيعيش أكثر من ثلاثة أرباع السكان كبار السن في أسر معيشية تضم ثلاثة أجيال، وهو وضع مناسب تماماً لتقاسم الموارد وتوفير الرعاية لكبار السن، غير أن ذلك ليس هو الحال دائماً. الوثيقة، A/72/161 بند ٦.

[٣٣] الوثيقة، A/HRC/39/32 البند ٧-٩.

بتلك الرعاية كاملة غير منقوصة، وذلك بتوفير كافة الوسائل المادية وأسباب المعيشة التي تكفل لهم الحياة الكريمة، كما لا يجوز الاستهانة بتلك الحقوق أو النظر إليهم على أنهم فئة مستضعفة قد انتهى دورهم في الحياة، لأن الشيخوخة حالة ستدور على جميع الأفراد إن قدر لهم الحياة[٣٤].

وهو ما ينبغي الاهتمام بهذه الدور وتطويرها حيث أشارت الأمم المتحدة إلى عدم تطور الرعاية المؤسسية باستثناء المرافق المحدودة المخصصة لإيواء المسنين المعوزين والمهجورين، وأن صانعي السياسات في كثير من الدول التي يشيخ سكانها بشكل سريع ينظرون في سبل تتيح الاستجابة للحاجة المتنامية إلى الرعاية الطويلة الأجل التي لا تستطيع الأسرة أن توفرها[٣٥]، وهذا الالتزام يشير إلى الأسس التي تبرر التزمات الدولة بتنفيذ الحقوق الاجتماعية والثقافية لكبار السن داخل مؤسسات الرعاية، بحيث يتم النظر إليها من منطلق القانون الدولي لحقوق الإنسان، وليس من منطلق اجتماعي بحت[٣٦].

د- **المجتمع الدولي**، نظراً للزيادة المطردة في عدد السكان من كبار السن في أنحاء العالم فإن المجتمع الدولي يقع عليه مسؤولية حفظ وحماية حقوقهم، وهو ما أشارت إليه الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع المسنين بجميع حقوق الإنسان- روزا كورنفِلد- ماتي- من مسؤولية المجتمع الدولي، كما حذرت من الآثار العميقة لهذا التحول الديمغرافي على المجتمعات، على كافة المستويات، وهو ما يعد شاغلاً متنامياً بالنسبة لحقوق الإنسان يتطلب تحليل هذه الظواهر بشكل شامل، مع الأخذ في الاعتبار المجموعة الكاملة لحقوق الإنسان، فكبار السن ليسوا مجموعة متجانسة أو فئة واحدة، وكل شخص له احتياجات واهتمامات مختلفة عن غيره[٣٧]، وبالتالي يقع على المجتمع الدولي التزاماً قانونياً بحماية حقوقهم على مستوى العالم مثلهم مثل حقوق الطفل والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة التي كرست لهم اتفاقات خاصة بهم تحمي حقوقهم.

---

[٣٤] عبد الله مبروك محمد النجار، **مرجع سابق**، ص١٨٠؛ محمد عبدالظاهر حسين، **مرجع سابق**، ص٣١؛ وللمزيد حول دور المجتمع في رعاية المسن، انظر، أسمهان سالم علي، **مرجع سابق**، ص٢٧٠، ٢٧١.

[٣٥] الوثيقة، A/65/157 بند ١٨.

[36] Riekkinen, Mariya. "Participation of the Elderly in Sociocultural Life: Human Rights and Inclusive Practices under Residential Care." *Journal of Public Affairs (14723891)*, vol. 15, no. 3, Aug. 2015, pp. 252-253.

[٣٧] الوثيقة، A/HRC/39/32 البند ٦.

(ISSN: 2537 - 0758)

ثانياً:- **أشكال الإساءة إلى كبار السن**:

يقصد بإساءة معاملة كبار السن، "القيام بفعل واحد أو فعل متكرر، أو عدم اتخاذ الإجراء المناسب، داخل أية علاقة يتوقع فيها وجود الثقة مما يؤدي إلى إصابة الشخص المسن بضرر أو كرب"[٣٨]، كما تعرف بأنها انتهاك للحقوق الإنسانية والمدنية للفرد من قبل أي شخص آخر، وبصرف النظر عن تكون الإساءة من فعل واحد أو أفعال متكررة، وكونه جسديًا أو لفظيًا أو نفسياً، فقد يكون فعل إهمال أو امتناع عن فعل، أو قد يحدث عندما يتم إقناع الشخص الضعيف بالدخول في معاملة مالية أو جنسية يقوم بها هو أو لم يوافق أو لا يستطيع الموافقة[٣٩].

وتتعدد أشكال هذه الإساءة، ومنها، إساءة المعاملة الجسدية أو النفسية أو العاطفية أو الجنسية أو المالية، وقد تكون هذه الإساءة نتيجة إهمال متعمد أو غير متعمد، وهي منتشرة في مختلف مناطق العالم حيث لا يتم الاعتراف بها أو التصدي لها إلا في حالات قليلة، وقد كانت حتى وقت قريب مشكلة اجتماعية لم تلقى الاهتمام المجتمعي، وتعد من المسائل الشخصية، بالرغم من خطورتها، حيث تستهين بها المجتمعات وتتجاهلها في شتى بقاع العالم، ومع ذلك تشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن البيانات تتراكم حالياً وتشير إلى أن إساءة معاملة كبار السن باتت من المشكلات الصحية العمومية والاجتماعية المهمة، والتي تتواجد في جميع الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، كما أن هذه الإساءات لا توجد لها تقديرات كافية على المستوى العالمي[٤٠]، ولذا نتناول أهم الاساءات وآثارها على النحو التالي:

١ – أهم الإساءات الموجهة لكبار السن:

أثارت ظاهرة الإساءة المتكررة لمعاملة كبار السن قلق المجتمع الدولي والمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، وأهم أشكال هذ الاساءة:

---

[٣٨] منظمة الصحة العالمية، الشيخوخة ومجرى الحياة، https://www.who.int/ageing/projects/elder_abuse/ar/؛

وانظر، Herring, Jonathan, Op,Cit, p.176.

[39] Herring, Jonathan, Op, Cit, p.177.

[٤٠] منظمة الصحة العالمية، الشيخوخة ومجرى الحياة، **سبق الإشارة إليه**؛

وانظر أيضاً، Herring, Jonathan, Op,Cit, p.176.

- الاعتداء الجسدي، وذلك بما يلحق بهم الاصابة أو الآلام التي لا داعي لها والحبس والعقاب والإكراه، مثل كسر العظام أو الحروق أو الصفع أو الكدمات وغيرها.
- الاعتداء الجنسي، ويتضمن أي شكل من أشكال الاتصال الجنسي الذي ينجم عن التهديد واستخدام القوة أو عدم القدرة لكبار السن لإعطاء الموافقة بما في ذلك الاغتصاب والتحرش الجنسي.
- الإساءة النفسية وسوء المعاملة العاطفية، وتشمل التهديدات أو الأعمال الموجهة إليهم في محاولة لإدخال الخوف من العنف ضدهم أو العزلة التي قد تؤدي إلى الألم النفسي والقلق والاكتئاب.
- الإساءة المالية، وهي أحد أشكال الاعتداء والتي تقع غالباً من جانب أحد الأقارب أو القائمين على الرعاية دون علم وموافقة كبار السن، ويدخل فيها الاستغلال المالي لهم من خلال الاستخدام غير القانوني أو غير الأخلاقي لأموالهم وممتلكاتهم.
- الإهمال، ويقصد به الحرمان المتعمد من السلع والخدمات التي تعد ضرورية للحفاظ على الصحة البدنية أو العقلية لهم، مثل الحرمان من الدواء والغذاء والصحة أو الخدمات المتصلة بكبار السن[٤١].

وقد أضافت التكنولوجيا الحديثة بعداً آخر للإساءة إليهم، وذلك نتيجة انشغال الأسرة أو مسؤولي الرعاية بوسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، حيث أوجدت هذه التكنولوجيا من ظهور الأنترنت والهواتف النقالة نوعاً جديداً من الإساءة وهي شعور كبار السن بالعزلة الاجتماعية بالرغم من تواجدهم بالأسرة أو دار الرعاية، وهو ما مثل شعوراً بالوحدة داخل الأسرة أو داخل مقر الرعاية الاجتماعية[٤٢]، وكان من الأولى استخدام

---

[٤١] هناء حسني النابلسي، وحنين علي العواملة، أنماط الإساءة الاجتماعية، الصحية والنفسية التي يتعرض لها كبار السن داخل أسرهم: دراسة ميدانية على عينة من المسنين المقيمين في دور رعاية المسنين في الأردن، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية مج ٢٩، ع ٥٨، ٢٠١٣م، ص٢٠٦، ٢٠٧؛ وللمزيد حول مظاهر سوء المعاملة البدنية– العاطفية أو النفسية– الاستغلال المالي– العنف الأسري، ماهر جميل أبو خوات، **مرجع سابق**، ص٥٨١؛ وانظر أيضاً، Cit, p.176. Herring, Jonathan, Op,

[٤٢] وللمزيد انظر، اكرام دحام زغير، مشكلة الشعور بالعزلة الاجتماعية لدى المسنين: دراسة ميدانية فى ارشاد المسنين، **مجلة بحوث عربية في مجالات التربية النوعية**، رابطة التربويين العرب ع٦، ٢٠١٧م؛ إبتسام غانم، بعض المشاكل الإجتماعية للمتقاعدين المسنين داخل الأسرة، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مركز جيل البحث العلمي ع ٢٢، ٢٠١٦م؛ أحمد الهرام حسين، أثر المشكلات الاجتماعية والنفسية على عدم تكيف كبار السن داخل وخارج محيط الأسرة: دراسة ميدانية مطبقة بدار

(ISSN: 2537 - 0758)

هذه التكنولوجيا في مساعدة كبار السن لا إهمالهم، وهو ما أشارت إليه الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان من قدرة التقنيات الجديدة والذكاء الاصطناعي على تغيير مجتمعنا تغييراً جذرياً، بما في ذلك رعاية كبار السن ومساعدتهم، وما يمكن أن تقدمه هذه التكنولوجيا والروبوتات المساعدة من إمكانات كبيرة تتمثل في زيادة قدرتهم على العيش مستقلين ومعتمدين على ذواتهم وعلى ممارسة جميع حقوق الإنسان المكفولة لهم ممارسة كاملة على قدم المساواة مع غيرهم، كما أشارت أيضاً إلى ضرورة دمج الدول لهذه التكنولوجيا في خطط الحماية الصحية والاجتماعية، وإتاحتها بأسعار ميسورة، مع الإبقاء على خيارات الدعم الأخرى بين الدول من أجل إتاحة مزيد من فرص الوصول إلى العلم والتكنولوجيا والابتكار وتبادل المعارف[٤٣].

٢- الآثار المترتبة على الإساءة لكبار السن:

يترتب على إساءة كبار السن عدة آثار قد تؤدي إلى تعريضهم لإصابات جسدية خطيرة وآثار نفسية طويلة الأجل، وذلك في جميع حالات الإساءة إليهم سواء أكانت حالات فردية أو متكررة أو امتناعاً عن اتخاذ الإجراء المناسب، وهي تحدث ضمن أية علاقة يتوقع أن تسودها الثقة مما قد يتسبب في إلحاق ضرر بالشخص المسن، ويشكل هذا النوع من العنف انتهاكاً لحقوق الإنسان وتشمل جميع الأشكال السابقة[٤٤]، وكل ذلك يحدث آثاراً على كبار السن أهمها:

- **على مستوى المسن**، وهي تشمل على مخاطر إصابته بالخرف أو إصابة مرتكب الإيذاء باضطراب نفسي أو إدمانه للكحول أو المخدرات، وما يزيد من هذا النوع من المخاطر تعرض الشخص المسن للإيذاء جنس ذلك الشخص وتعايشه مع شخص آخر، ويستوي في ذلك كبار السن من الجنسين غير أن آثاره أكبر على النساء المسنات، ففي الثقافات التي يتسم فيها مركز المرأة بمستوى أقل من مركز الرجل، يتعرضن بشكل أكبر لمخاطر الإهمال والهجر ومصادرة أموالهن عندما يموت أزواجهن، وهو ما يجعلها تتعرض بشكل أكبر للإساءة وإصاباتها تكون أطول مدة

رعاية المسنين، **مجلة العلوم والدراسات الإنسانية**، جامعة بنغازي، كلية الآداب والعلوم بالمرج ع ٣٠، ٢٠١٧م.

[٤٣] وللمزيد حول دور التكنولوجيا بالنسبة لكبار السن، الوثيقة، A/HRC/41/32 بند ٣٣-٣٦.

[٤٤] وللمزيد حول نطاق المشكلة، انظر، إيذاء المسنين، منظمة الصحة العالمية، نشر بتاريخ ١٥/٦/٢٠٢٠م، https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/elder-abuse

وأشد خطورة[٤٥]، ويدخل في ذلك المشكلات الاجتماعية وما يواجهه المسن داخل الأسرة من شعوره بالفراغ والوحدة، والقلق بسبب التحول في المكانة الاجتماعية، ورتابة الحياة داخل الأسرة، وخاصة إذا توقف عن العمل، والحساسية الناجمة عن الشعور بافتقاد اهتمام أبنائه وأقاربه، والمشكلات النفسية التي قد تتحول إلى حالات مرضية[٤٦].

- **على مستوى المجتمع المحلي**، حيث العزلة الاجتماعية التي يعيشها مقدمو خدمات الرعاية وكبار السن، وانعدام الدعم الاجتماعي، من عوامل الخطر الكبيرة المؤدية إلى إقدام مقدمي خدمات الرعاية على إيذائهم، كما أنه من الأرجح حدوث إساءة لكبار السن في داخل دور الرعاية مثل، تدني معايير الرعاية الصحية وخدمات الرعاية العامة ومرافق الرعاية الخاصة بهم، وكذلك نقص تدريب العاملين وانخفاض أجورهم وزيادة أعبائهم، أو إسهام السياسات في خدمة مصالح المؤسسة بدلاً من مصالح كبار السن المقيمين، وكل ذلك يسبب العزلة لهم والتي قد تختلف إذا ما كان مقدم خدمات الرعاية من الأسرة في المنزل، أو من دور الرعاية، حيث تشير نتائج بعض الدراسات عن الرضا عن الحياة والدعم الاجتماعي لكبار السن المقيمين في بيوتهم الخاصة عن المقيمين في دور الرعاية، وذلك كون الأسرة ما تزال في بعض المجتمعات متماسكة وتقدم لهم رعاية كافية تلبي احتياجاتهم[٤٧]، كما توجد بعض العوامل الاجتماعية الثقافية التي قد تؤثر في مخاطر إيذاء كبار السن، ومنها، تصوير الشخص المسن كشخص ضعيف لا يمكنه الاعتماد على نفسه، وكذا عدم وجود الروابط القائمة بين أجيال الأسرة الواحدة، فضلاً عن نظم الميراث وحقوق حيازة الأراضي التي تؤثر في توزيع السلطة والسلع المادية داخل الأسر، وكذلك هجرة الأزواج الشباب وتركهم آبائهم وحدهم- وذلك في المجتمعات التي كان الأبناء يعتنون فيها بآبائهم-، بالإضافة إلى انعدام الأموال اللازمة لدفع تكاليف الرعاية[٤٨].

---

[٤٥] **المرجع السابق**.

[٤٦] إبتسام غانم، **مرجع سابق**، ص١٥.

[٤٧] إيذاء المسنين، منظمة الصحة العالمية، **سبق الإشارة إليه**؛ وانظر، عبد الكريم محمد سليمان جرادات، و محمد هاني محمد عبود، **مرجع سابق**، ص٤٠٨.

[٤٨] إيذاء المسنين، منظمة الصحة العالمية، **سبق الإشارة إليه**.

(ISSN: 2537 - 0758)

المبحث الثاني
حقوق كبار السن في القانون الدولي

يتمتع كبار السن في القانون الدولي بمجموعة من الحقوق، وهي تدور في إطار الحقوق العامة ضمن حقوق الإنسان الأساسية التي ينبغي تمتع جميع الأشخاص بها، وحقوقًا خاصة بهم باعتبارهم مسنين، وتخضع هذه الحقوق لمجموعة من المبادئ نصت عليها الوثائق الدولية، وهي على النحو التالي:

أولاً:- **الحقوق التي يتمتع بها كبار السن**:

يدخل المسن باعتباره شخصاً طبيعياً في إطار حقوق الإنسان العامة، ولذا يتمتع بجميع أنواع الحقوق سواء المالية أو غير المالية (الأدبية)، ومن ثم فإن لهم حقوقاً مالية وحقوقاً أدبية ينبغي إيضاحها للقول بضرورة حمايتها، وأهمها، على سبيل المثال– لا الحصر– الحقوق المرتبطة بشخصه والمتعلقة بحالته ووضعه، ومن ذلك تلك الحقوق العامة التي تهدف إلى حماية جسمه وشرفه وسمعته، ومن بينها الكرامة والحرية الشخصية كحق طبيعي وحقه في حياته الخاصة وكفالة سرية مراسلاته ومحادثاته، واستخدامه كافة وسائل الاتصال العامة، وحقه في حرمة منزله، كما تشمل هذه الحقوق حقه في التنقل والإقامة والهجرة وفي الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية وحرية الفكر والتعبير عن الرأي، وحقه في المسكن الملائم والأمن الصحي[٤٩]، فضلاً عن هذه الحقوق العامة فإن لكبار السن حقوقاً خاصة باعتبارهم مسنين، وهي في حاجة إلى رعاية خاصة، وتزداد هذه الحماية إذا ما كان لديهم إعاقة فإن لهم حقوقاً باعتبارهم مسنين من ذوي الاحتياجات الخاصة، وهناك العديد من التقسيمات لتصنيفات حقوق كبار السن أبرزها، الحقوق المدنية والسياسية التي تعني قابليتها للتنفيذ الفوري، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتي تعني قابليتها للانفاذ التدريجي، وجميع هذه الحقوق هي حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة، وينبغي للمجتمع الدولي التعامل معها بشكل عادل وبطريقة متساوية وعلى قدم المساواة[٥٠]، وهي على النحو التالي:

---

[٤٩] لمزيد حول هذه الحقوق المختلفة التي يجب أن يتمتع بها المسن، محمد عبدالظاهر حسين، **مرجع سابق**، ص٢٥، ٢٦؛ **وانظر**، عبد الله مبروك محمد النجار، **مرجع سابق**، ص٩٩؛ **وأيضاً**، Malek, M. A. (. 1.)., and M. A. (.2,3). Razzak. Op,Cit, p. 286.

[50] Malek, M. A. (. 1.)., and M. A. (.2,3). Razzak. Op,Cit, p. 286.

١- الحقوق المدنية والسياسية، وأهمها:

أ- **الحق في الحياة،** وهو مهم للغاية لكل شخص، بل هو الأكثر أهمية بين جميع الحقوق، وهو بدهي لدى الجميع، وقد أشارت إليه المادة (٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (٦) من العهد الدولي للحقوق المدنية والساسية، وهو حق أصيل وغير قابل للتحويل أو التنازل عنه، وينبغي حمايته لدى كبار السن من حقهم في الحياة والكرامة والاستقلالية وعدم اعتبارهم عديمي الفائدة[٥١].

ب- **الحق في عدم التعرض للتمييز،** ويأتي تناوله في ظل حقيقة انتشاره ضد كبار السن باجماع المجتمع الدولي، حيث يمارس التمييز ضدهم في شتى مناحي الحياة، فقد يمارس ضدهم اعتماداً على الجنس أو عوامل أخرى مثل: الإعاقة، الصحة، الظروف الاجتماعية والاقتصادية، السن، الزوجية، الأصل العرقي أو الديني[٥٢].

ج- **الحق في عدم التعرض للاستغلال أو العنف وسوء المعاملة،** وهي تعد من التحديات الرئيسة لكبار السن، وما قد يؤدي بهم إلى الإعاقة أو سوء التغذية واللجوء إلى المخدرات أو الكحول، ويجعلهم عرضة لإيذاء النفس، وإهمالها والخوف والقلق والاكتئاب والميول الانتحارية وحتى الموت، وقد أشارت إليه دراسات من أن ٣-١٠% من كبار السن تعرضوا لسوء المعاملة في كندا على سبيل المثال[٥٣].

د- **الحق في التعبير،** ويستند إلى الطبيعة البشرية واحتياجاتها، وقد أشارت إليه المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويعتبر ضمانة لكبار السن كأشخاص مستقلين وأحرار، ويؤدي إلى اندماجهم الاجتماعي، وهو ما يقتضي تغيير آراء المجتمع السلبية حولهم وتمكينهم من التعبير عن آرائهم وإعطائهم الحرية في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر على حياتهم في أسرهم ومجتمعاتهم، وهو ضروري لإعمال الحقوق المدنية والاجتماعية الأخرى[٥٤].

---

(51) Lin Zhang, and Jingjing An. "A Generic Construction of the Right System for Population Ageing: Draft Convention on the Rights of the Elderly." Journal of East Asia & International Law, vol. 13, no. 1, Jan. 2020, p. 87, also, Herring, Jonathan, Op,Cit, pp.178-179.

(52) Herring, Jonathan, Op, Cit, p.183, also, Caldera, Denise Gosselin, Op, Cit, p. 10.

(٥٣) **للمزيد انظر،**

Lin Zhang, and Jingjing An. Op, Cit, p. 88, also, Herring, Jonathan, Op, Cit, p.179.

(54) Lin Zhang, and Jingjing An. Op, Cit, p. 89.

(ISSN: 2537 - 0758)

هـ- **الحق في الخصوصية**، وهو يشير إلى حق كبار السن في العيش وفق رغباتهم ومتطلباتهم الخاصة بما في ذلك حقهم في العزلة عن أقرانهم أو الانسحاب من الحياة العامة من أجل المحافظة على مساحة من المعيشة الخاصة بهم، وهو يشمل الحق في الكرامة وتقرير المصير وغير ذلك، فضلاً عن حقهم في الحياة الخاصة وتكوين الأسرة والإقامة والتواصل مع الآخرين، والشرف والسمعة، وحماية معلوماتهم الشخصية وبيانات الرعاية الصحية لهم[٥٥].

و- **الحق في السكن والحياة الأسرية**، حيث ازدادت في الآونة الأخيرة نسبة كبار السن الذين يعيشون بمفردهم في كثير من دول العالم، وأصبح من الشائع الوحدة والعزلة الاجتماعية بينهم، وهو ما يتطلب حماية حقهم في الاعتراف بالعلاقات الأسرية، وحق الأسرة في العيش معاً، ويتطلب ذلك حقهم في اتخاذ قراراتهم بأنفسهم فيما يتعلق بأسلوب حياتهم[٥٦].

ز- **الحق في الانتصاف القضائي**، وهو يشمل حق كبار السن في محاكمة عادلة، والاستئناف أمام المحكمة، وتعد معظم قضايا كبار السن حول حقهم في المعاش، والحقوق الأخرى التي تؤثر عليهم مثل: الوصاية والمساعدة القضائية[٥٧].

ح- **حق كبار السن في الاحترام والتوقير**، وهو ضرورة إذ يعيد لكبار السن الأمل بعد أن شعروا بعدم أهميتهم في الحياة، وأن ما قاموا به من أجل مجتمعاتهم وبناء أسرهم لم يذهب هباء[٥٨].

٢- **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، وهي جزء لا ينفصل عن الحقوق المدنية والسياسية في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وأهمها:

أ- **الحق في مستوى معيشي لائق**، وقد أكدته معظم اتفاقات حقوق الإنسان، ويدخل ضمنه، الحق في الغذاء، والملبس، والمسكن، ومقومات المعيشة اللائقة التي تعني العيش فوق خط الفقر، وهذا يتطلب من الدولة الاعتراف بحقهم في العيش بمستوى لائق لأنفسهم ولأسرهم، وكذلك اتخاذها الخطوات المناسبة لمنع التمييز ضدهم[٥٩].

---

(55) Ibid, p. 89, also, Herring, Jonathan, Op, Cit, p.182.
(56) Lin Zhang, and Jingjing An. Op, Cit, p. 90
(57) Ibid, p. 90.
(٥٨) للمزيد، انظر، فؤاد بن عبد المنعم أحمد، **مرجع سابق**، ص ١٢٣ وما بعدها؛ ماهر جميل أبو خوات، **مرجع سابق**، ص٥٨١ وما بعدها؛ محمد عبد الظاهر حسين، **مرجع سابق**، ص٣٠.
(59) Lin Zhang, and Jingjing An. Op, Cit, pp. 91-92.

ب- **الحق في العمل**، وهو لا يقتصر على الموارد المادية للعيش وإنما يدخل ضمنه تحقيق التنمية الشاملة للبشر، وهو يرتبط بكرامة الإنسان والوئام والعدالة الاجتماعية، ويتطلب من الدولة الاعتراف بحقهم في اتخاذ الخطوات المناسبة بما في ذلك التشريعات التي تحظر التمييز على أساس السن، وما يتطلبه ذلك من حقهم في المساواة في الأجر وبيئة عمل آمنة وصحية والبعد عن المضايقات في مكان العمل، وحقهم في النقابات والمشاركة في برامج التوجيه الفني والمهني العام، كما يشمل عدم الفصل التعسفي، حيث يؤثر إنكار هذا الحق أو تقييده على ملايين الأشخاص من كبار السن حول العالم[٦٠]، وبالرغم من التمييز ضدهم إلا أن بعض الدراسات تشير إلى أن العمال الأكبر سناً هم من ذوي الخبرة والمعرفة يتميزون بعلامات إيجابية، كما يتميزون بالالتزام بالجودة والمواعيد وغير ذلك من العلامات الإيجابية[٦١].

ج- **الحق في الصحة**، وهو حق شامل وفق ما نص عليه التعليق العام رقم (١٤) من لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وضمن ما يشمل حق كبار السن في العلاج وعدم الرضا عن العلاج الطبي والتجريبي، وحقهم في التمتع بأعلى مستوى من الصحة، وكذلك حصولهم على مياه شرب آمنة وصرف صحي مناسب، وكذلك الوصول إلى التعليم المرتبط بالصحة[٦٢].

---

(60) Ibid, p. 92, also, Caldera, Denise Gosselin, Op, Cit, p.3, also, Brownell, Patricia and Mebane Powell, De fi nitions and Theoretical Models for Understanding Ageism and Abuse in the Workplace, In book: Patricia Brownell, and James J. Kelly. (eds) Ageism and Mistreatment of Older Workers : Current Reality, Future Solutions. Springer, 2013, pp. 17-19.

(61) Caldera, Denise Gosselin, Op, Cit, p. 10,

وانظر في الحق في العمل إن كان قادراً عليه كبار السن، ماهر جميل أبو خوات، **مرجع سابق**، ص٥٥٤؛ والوثيقة، A/66/173 بند ٣٧.

[٦٢] **للمزيد انظر**، Lin Zhang, and Jingjing An. Op Cit, p. 93.

وتسعى الدول الأوروبية التي بها أعلى نسبة من كبار السن في العالم على اتباع نهج متكامل للرعاية الصحية والاجتماعية من خلال الاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات واعتمادها على خطة عمل للصحة الإلكترونية العابرة للحدود وخاصة لأصحاب الأمراض المزمنة، **انظر**،

Syroid, Tetiana L., and Lina O. Fomina. "The Role of Smart Technology in Promoting the Right to Health of Older Persons". *Wiadomosci Lekarskie (Warsaw, Poland : 1960)*, vol. 72, no. 12 cz 2, 2019, pp. 2558–2562.

(ISSN: 2537 - 0758)

د- **الحق في الضمان والرعاية الاجتماعية**، ويدخل في إطار الضمان الاجتماعي حشد الدولة مواردها من خلال التشريعات التي تضمن بقاء المواطنين الذين ليس لهم دخل أو محدودي الدخل من الوصول إلى مستوى رفاهية عامة وتحسين نوعية جودة الحياة بما يتماشى مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام مع تقدم السن نظراً لقلة الدخل وضمان مستوى معيشي لائق بعد كبر سنهم[٦٣]، وهذا الحق كفلته الشريعة الإسلامية لارتباطه بكرامة الإنسان في كافة مراحل حياته وخاصة عند كبره وضعفه، وهو مفهوم شامل في الشريعة الإسلامية، ولم يكن قاصراً كما هو في مفهومه المعاصر على بعض أنواع الرعاية الاجتماعية أو القيام محلها، وهو في الشريعة يشمل التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي مجتمعين، فالتأمين يعني أن كل فرد يؤدي قسطاً من دخله في نظير تأمينه عند عجزه الدائم أو المؤقت، وأما الضمان فتقوم به الدولة من ميزانيتها العامة دون اشتراط أداء قسط معين[٦٤]، وقد تناولت الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع في عام ٢٠١٠م، قضية تقديم معاشات تقاعدية اجتماعية أو غير قائمة على دفع اشتراكات لكبار السن كبعد هام لنظم الضمان الاجتماعي، كما أشارت إلى انخفاض نطاق تغطية نظم المعاشات التقاعدية القائمة على دفع اشتراكات، وقدمت توصيات لكفالة امتثال المعاشات التقاعدية القائمة على عدم دفع اشتراكات للمعايير الأساسية لحقوق الإنسان[٦٥].

وتدعم هذا الحق عديد من الصكوك الدولية الرئيسة لحقوق الإنسان، حيث وردت إشارات محددة إلى الحماية الاجتماعية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة ٢٥) وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المواد ٩- ١١)، ومضمون تلك الحقوق محدد أيضاً في المجموعة المعيارية للمعايير التي وضعتها منظمة العمل الدولية (ILO) والتي توفر إرشادات ملموسة للبلدان بشأن سبل تفعيل حق كبار السن في الضمان الاجتماعي[٦٦].

---

(63) Lin Zhang, and Jingjing An. Op, Cit, pp. 93-94.

[٦٤] للمزيد حول حق المسن في الضمان الاجتماعي في الشريعة والمواثيق الدولية، انظر، أسمهان سالم علي، **مرجع سابق**، ص٢٨٣ وما بعدها، وانظر في إعمال نظام الضمان الاجتماعي بمعناه الواسع للفئات العاملة وغير العاملة، ماهر جميل أبو خوات، **مرجع سابق**، ص٥٥٧ وما بعدها.

[٦٥] الوثيقة، A/66/173 بند ٣٦؛ وانظر، Lin Zhang, and Jingjing An. Op, Cit, p. 82.

[٦٦] الوثيقة، A/HRC/41/32 بند ٢٤.

كما يدخل في هذا الحق حقهم في الرعاية الاجتماعية، وهي كما سبق تقع في المقام الأول على الأسرة من حق كبار السن في الرعاية الأسرية ويعاونها في ذلك الدولة، وهي تتمثل في الرعاية الأسرية والرعاية الصحية، وحقهم في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، وبالرغم من وجود ممارسات جيدة في هذا الشأن إلا أن الحاجة ما تزال ملحة إلى حل شامل وجامع مانع وإلى نهج قائم على حقوق الإنسان في تناول رعاية المسنين، فضلاً عن الحاجة إلى التنسيق بين القطاعات في جميع مراحل الرعاية، بدءاً من الوقاية والتشجيع وإعادة التأهيل وحتى بلوغ مرحلة الرعاية التسكينية والطويلة الأمد، بما فيها الرعاية الاجتماعية والخدمات المجتمعية الأخرى[٦٧].

هـ- **الحق في التعليم**، وهو يعد من حقوق الإنسان المعاصرة وينظر إليه على أنه حق ثقافي وفق الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي أشارت إلى الحق في التعليم، ولهذا الحق أهمية بين كبار السن حيث تنخفض بينهم نسبة التعليم، وخاصة حقهم في القراءة والكتابة[٦٨].

و- **الحق في المشاركة في الحياة الثقافية**، وهو يشير إلى حق كبار السن في ضمان المساهمة في التنوع الثقافي والتمتع بفوائد التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وتعزيز صورة ايجابية عنهم، وكذلك المساهمة في الأسرة والمجتمع، حيث لم تعطي اتفاقات حقوق الإنسان الأساسية هذا الحق قدره بالنسبة لهم، ويرتبط هذا الحق بالحقوق الأخرى مثل حق التعبير، والتعليم، والتجمع، وغير ذلك، وأن يتاح لهم تطوير إبداعاتهم وذكائهم من أجل تلبية احتياجاتهم وإثراء المجتمع[٦٩].

وفي النهاية ينبغي توفير الحماية لهذه الحقوق وغيرها وعدم الاعتداد الكبير بتقسيماتها، حيث يرى البعض أن تقسيم الحقوق إلى مدنية- سياسية أو اجتماعية- اقتصادية هو نهج خاطئ لاختلاطها جميعاً في الطبيعة، ولذا ينبغي أن يكون الخطاب قابلاً للتقاضي بشكل حاسم في المحاكم الوطنية أكثر من مجرد قيمة معيارية، كما أن من ينكر بعض هذه الحقوق هو ينكر أحد الحقوق الدستورية[٧٠]، ولذا ما يعنينا هو

---

[٦٧] الوثيقة، A/HRC/33/44, pp. 32-33؛ وانظر في حق المسنين في الرعاية الصحية في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية، أسمهان سالم علي، **مرجع سابق**، ص٢٧٥ وما بعدها؛ وأيضاً ماهر جميل أبو خوات، **مرجع سابق**، ص٥٦٧؛ فؤاد بن عبد المنعم أحمد، **مرجع سابق**، ص١٣٠ وما بعدها.

[68] Lin Zhang, and Jingjing An. Op, Cit, pp. 94-95.

[69] Ibid, pp. 95-96.

[70] Malek, M. A. (. 1.)., and M. A. (.2,3). Razzak. Op, Cit, p. 287.

(ISSN: 2537 - 0758)

توفير الحماية لكافة حقوق كبار السن بصرف النظر عن طبيعتها أو تقسيماتها، وينبغي النظر إليها على أنها على سبيل المثال وأن حقوقهم لا تقع تحت حصر.

ثانياً:- **المبادئ التي تقوم عليها حقوق كبار السن**:

تخضع حقوق كبار السن لمجموعة من المبادئ، وهي:

١- الاستقلالية والاعتماد على الذات:

وهي أن تتاح لكبار السن إمكانية الحصول على ما يكفي من الغذاء والماء والمأوى والملبس والرعاية الصحية، بأن يوفر لهم مصدر للدخل ودعم أسري ومجتمعي ووسائل للعون الذاتي، وأن تتاح لهم فرصة العمل أو فرص أخرى مدرة للدخل، وتمكينهم من المشاركة في تقرير وقت انسحابهم من القوى العاملة، وأن يتاح لهم إمكانية الاستفادة من برامج التعليم والتدريب الملائمة، فضلاً عن تمكينهم من العيش في بيئات مأمونة وقابلة للتكييف بما يلائم ما يفضلونه شخصياً وقدراتهم المتغيرة، وتمكينهم من مواصلة الإقامة في منازلهم لأطول فترة ممكنة.

ويعد الاستقلال الذاتي والاعتماد على الذات مفهومان متساويان وكثيراً ما يستخدم أحدهما عوضاً عن الآخر في المواثيق الدولية، وبينما يشير الاستقلال الذاتي إلى القدرة على ممارسة حرية الاختيار والسيطرة على القرارات التي تؤثر على حياة الفرد، بما في ذلك طلب المساعدة من الآخرين إذا لزم الأمر، فإن الاعتماد على الذات يعني العيش في إطار المجتمع المحلي دون مساعدة، أو بحيث لا يخضع لقرارات الآخرين نتيجة لتلك المساعدة، ووفقاً لذلك فإن مفهوم الاعتماد على الذات أوسع نطاقاً من الاستقلال الذاتي، بينما قد يجسد الاستقلال الذاتي جعل حياة كبار السن تسير بشكل أفضل، لأن الحاجة إلى المساعدة تتجه إلى الازدياد مع تقدم السن[٧١].

كما يشير هذان المفهومان إلى المبدأ الذي يكفل للأفراد أو المجموعات إمكانية تحديد قواعد وأفضليات خاصة بهم، وهو يشمل الحرية والقدرة في ما يتعلق باتخاذ القرارات الشخصية، والأهلية القانونية لتنفيذ تلك القرارات، ويتضمن ثلاثة عناصر رئيسة، هي: البعد الفردي، الذي يشمل القدرة على اتخاذ القرارات، والبعد الاقتصادي والمالي، الذي يشمل الاكتفاء الذاتي والقدرة على كسب الدخل واستلامه، والبعد الاجتماعي، الذي يعني وجود مجتمعات وبيئات محلية مراعية لعامل السن وصديقة للمسنين من أجل كفالة قدرتهم على اتخاذ القرار أو التصرف المستقل[٧٢].

---

[٧١] الوثيقة، A/HRC/30/43 بند ٤٦.

[٧٢] **المرجع السابق** بند ٤٤.

٢- المشاركة:

وهي تعني أن يظل كبار السن مندمجين في المجتمع، وأن يشاركوا بنشاط في صياغة وتنفيذ السياسات التي تؤثر مباشرة في رفاههم، وأن يقدموا للأجيال الشابة معارفهم ومهاراتهم، كما تعني تمكينهم من التماس وتهيئة الفرص لخدمة المجتمع المحلي، والعمل كمتطوعين في أعمال تناسب اهتماماتهم وقدراتهم، وكذلك تمكينهم من تشكيل الحركات أو الرابطات الخاصة بهم.

ويعد هذا المبدأ ضمانة للحماية من الإقصاء الاجتماعي والعزلة، حيث بفقدها يعاني كبار السن من معتقدات راسخة مؤداها أنهم عبء اجتماعي وأنهم مستفيدون سلبيون من المساعدة وليسوا أصحاب حقوق فاعلين مستمرون في المساهمة في المجتمع، وتعد تهيئة بيئة مناسبة للعمر أمراً أساسياً لضمان استمرار كبار السن في المساهمة بفاعلية وإدماجهم التام في جميع مناحي الحياة، وقد نصت خطة عمل مدريد على أنه يحق لجميع كبار السن بغض النظر عن ظروفهم العيش في بيئة تعزز قدراتهم، كما تتضمن خطة عام ٢٠٣٠م أهدافاً محددة تتعلق بكبار السن في إطار الهدف (١١) لتوفير نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة (الهدف ١١- ٢)، وكذلك توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة تكون آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها (الهدف ١١- ٧)، فضلاً عن تضمن الخطة الحضرية الجديدة "إمكانية وصول الجميع" بوصفه مبدأ أساسياً والتزامات مثل تمكين كبار السن من المشاركة بفعالية في صنع القرارات المرتبطة بالتنمية الحضرية والعمرانية، وقد شددت الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان على ضرورة تعميم مراعاة حقوقهم في التنمية وفي السياسات الحضرية وفي استراتيجيات الحد من الفقر وذلك لتشجيع إدماجهم اجتماعياً[٧٣].

٣- الرعاية:

وهي تعني أن يستفيد كبار السن من رعاية وحماية الأسرة والمجتمع المحلي، وفقاً لنظام القيم الثقافية في كل مجتمع، وأن يتاح لهم إمكانية الحصول على الرعاية الصحية لمساعدتهم على حفظ أو استعادة المستوى الأمثل من السلامة الجسمانية والذهنية والعاطفية، ولوقايتهم من المرض أو تأخير إصابتهم به، فضلاً عن إتاحة إمكانية

[٧٣] الوثيقة، A/HRC/41/32 بند ٤٧.

(ISSN: 2537 - 0758)

الحصول على الخدمات الاجتماعية والقانونية لتعزيز استقلاليتهم وحمايتهم ورعايتهم، وتمكينهم كذلك من الانتفاع بالمستويات الملائمة من الرعاية المؤسسية التي تؤمن لهم الحماية والتأهيل والحفز الاجتماعي والذهني في بيئة إنسانية مأمونة، وتمكينهم من التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية عند إقامتهم في أي مأوى أو مرفق للرعاية أو العلاج، بما في ذلك الاحترام التام لكرامتهم ومعتقداتهم واحتياجاتهم وخصوصياتهم، وحقهم في اتخاذ القرارات المتصلة برعايتهم ونوعية حياتهم(٧٤).

وبالرغم من تمتع العديد من كبار السن بصحة جيدة نسبياً في سنوات عمرهم المتقدم، فإن هناك آخرين قد يكونون أكثر عرضة لمخاطر الإصابة بالأمراض المزمنة وغيرها من عوامل المخاطر الصحية، مثل، ارتفاع ضغط الدم والداء السكري، وفقدان السمع والبصر المرتبط بتقدم العمر، وزيادات ملحوظة في الإعاقة مرتبطة بالتهاب المفاصل وأمراض الإدراك كالعته والزهايمر، وأكثر عرضة لمخاطر الإصابات الناجمة عن الوقوع، ويسهم التفاعل بين هذه الخصائص الصحية في فقدان كبار السن لقدرات جوهرية وقدرتهم على الاعتماد على إمكانياتهم البدنية والعقلية، ولذلك فإن لخدمات الرعاية ونظم الدعم وطريقة تقديمهما أهمية حيوية في الحفاظ على صحة كبار السن ورفاههم وفي كفالة تمتعهم بمستوى طيب من العيش عن طريق تمكينهم من العيش باستقلال أكبر وبكرامة مع تمتعهم بالأمن الشخصي والقدرة على الاختيار والمشاركة في مجتمعاتهم المحلية وفي المجتمع ككل، وفي هذا الشأن ينبغي التنبيه على أن أمر غاية في الأهمية وهو مسألة تقديم الرعاية لكبار السن على مدى فترة ممتدة بعبارة الرعاية الطويلة الأجل، التي عرفتها منظمة الصحة العالمية بأنها "الأنشطة التي يضطلع بها آخرون لضمان تمكن الأشخاص الفاقدين لقدرات جوهرية بصورة كبيرة ومستمرة، أو المعرضين لمخاطر فقدانها، من الحفاظ على مستوى من القدرة الوظيفية يتسق مع حقوقهم الأساسية وحرياتهم الجوهرية وكرامتهم الإنسانية"، وهي تشمل الرعاية المقدمة في المنزل، أو في المجتمع المحلي، أو في مؤسسات(٧٥).

---

(٧٤) الوثيقة، A/HRC/30/43 بند ٧١.

(٧٥) الوثيقة، A/73/213 بند ٥-٧؛ وللمزيد حول التشديد على أن هناك حاجة كبيرة إلى إدراج الحق في الرعاية الطويلة الأجل والرعاية المخففة للآلام في صك عالمي ملزم قانوناً يحدد بوضوح التزام الدول

كما ينبغي الاهتمام بما يعرف بالرعاية الملطفة لتخفيف الألم والمعاناة، والتي لم تجد سوى القليل من الاهتمام فيما يتعلق بكبار السن وخاصة ذوي الإعاقة منهم، حيث تشير الأدلة إلى أن الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٨٥ عاماً يقل احتمال حصولهم على الرعاية الملطفة مقارنة بالأفراد الأصغر سناً، مع تعرض المسنين الذين يعانون من الخرف للخطر بشكل خاص، وتكون المعاملة التمييزية مدفوعة بالمواقف التمييزية ضدهم، مما قد يؤدي إلى الإهمال، ونقص الدعم والخدمات، وتجاهل الإرادة والتفضيلات الفردية، فضلاً عن الربط بشكل غير صحيح بين خدمات الرعاية الملطفة وحالات انتهاء الحياة أو حالات معينة مثل السرطان، في حين يترك المسنون يعانون من حالات مزمنة لا تشملها التغطية إلى حد كبير[٧٦].

٤- تحقيق الذات:

وهو يعني تمكين كبار السن من التماس فرص التنمية الكاملة لإمكاناتهم، وكذلك إمكانية الاستفادة من موارد المجتمع التعليمية والثقافية والروحية والترويحية، وأن يتاح لهم العيش في كنف الكرامة والأمن دون خضوع لأي استغلال أو سوء معاملة، جسدياً أو ذهنياً، بالإضافة إلى معاملتهم معاملة منصفة، بغض النظر عن عمرهم أو نوع جنسهم أو أصلهم العرقي أو الإثني أو كونهم معاقين أو غير ذلك، وأن يكونوا موضع التقدير بغض النظر عن مدى مساهمتهم الاقتصادية.

ويدخل في هذا الإطار ما أشارت إليه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن التعليم مدى الحياة، والذي يشمل برامج غير رسمية ومجتمعية وترفيهية لكبار السن بغية تنمية شعورهم بالاعتماد على الذات وشعور المجتمع المحلي

باحترام هذا الحق وحمايته في سياساتها، ولضمان إمكانية التقاضي بشأن حقوق الإنسان لكبار السن، انظر، الوثيقة، A/AC.278/2018/2, p. 14.

[٧٦] الوثيقة، A/74/186 بند ٤٤؛ ووفقاً لذلك حددت منظمة الصحة العالمية ثلاثة نهج ستكون حاسمة في إيجاد رعاية ملطفة فعالة طويلة الأجل لتلبية احتياجات كبار السن وهي، إرساء الأسس اللازمة لنظام رعاية صحية طويلة الأجل، وتكوين قوة عاملة قابلة للاستمرار ومدربة تدريباً مناسباً والحفاظ عليها، فضلاً عن توفير رعاية صحية جيدة طويلة الأجل، الوثيقة، A/HRC/41/32 بند ٥١؛ وتعد الشيخوخة موضوع صحي للمنظمة الدولية، وتركز عليه من جوانب ثلاث رئيسة، الوقاية من الأمراض المزمنة، والحصول على الرعاية الصحية الأولية لهم، وخلق بيئة مناسبة لهم،
Lin Zhang, and Jingjing An. Op, Cit, p. 86.

(ISSN: 2537 - 0758)

بالمسؤولية في هذا الشأن، حيث أكدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الحق في التعليم، وفقاً للمادة (١٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في حالة كبار السن، ينبغي للدول أن تتبع مسارين متكاملين هما، متابعة حق كبار السن في الاستفادة من البرامج التعليمية، وإتاحة نقل دراية وخبراتهم إلى الأجيال الأصغر سناً[٧٧].

المبحث الثالث
المواثيق الدولية المنظمة لحماية حقوق كبار السن

يعود الاهتمام بكبار السن إلى عام ١٩٤٨م إذ قامت دولة الأرجنتين برفع مستوى الوعي بكبار السن، حيث قدمت مشروع إعلان بشأنهم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لكي تراعي حقوقهم في المسكن والغذاء والملبس والرعاية الصحية وتقديم الاحترام اللازم لهم، وقد اعتمدت الجمعية العامة بناءً على هذا المشروع قرارها رقم (٢١٣) بشأن حقوق كبار السن، ثم توالت بعد ذلك اهتمامات الأمم المتحدة بكبار السن[٧٨]، والتي أقرت بأن معظم مواثيق حقوق الإنسان الأساسية تشتمل ضمناً على التزامات عديدة تجاههم، غير أن الإشارات الصريحة إلى السن في المعاهدات الدولية نادرة، كما أنه لا يوجد صك خاص بهم[٧٩]، وهو ما يدعو إلى تناول المواثيق العامة أو التي تشير صراحة إلى السن وذلك على النحو التالي:

أولاً:- المواثيق السياسية المنظمة لحقوق كبار السن:

تعد أهم المواثيق السياسية التي سلط فيها المجتمع الدولي الضوء على حالة كبار السن في خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة، حيث اعتمدت في الجمعية العالمية للشيخوخة في عام ١٩٨٢م، والتي تدعو إلى إجراءات محددة بشأن قضايا مثل، الصحة والتغذية، وحماية المستهلك المسن، والإسكان والبيئة، والأسرة، والرعاية الاجتماعية، والعمل وضمان الدخل، والتعليم، وجمع بيانات البحوث وتحليلها، وازداد تعزيز التفهم الدولي للاحتياجات الأساسية اللازمة لرفاه كبار السن نتيجة اعتماد مبادئ الأمم المتحدة

---

[٧٧] الوثيقة، A/66/173 البند ٣٨.

[78] Caldera, Denise Gosselin, Op, Cit, p.5, also, Malek, M. A. (. 1.)., and M. A. (.2,3). Razzak. Op, Cit, p. 289, also, Tang, Kwong-leung. "Taking Older People's Rights Seriously: The Role of International Law". *Journal of Aging & Social Policy*, vol. 20, no. 1, 2008, p. 107.

[٧٩] الوثيقة، A/RES/67/139, p. 3.

المتعلقة بكبار السن لعام ١٩٩١م التي عددت ١٨ استحقاقاً لهم تتعلق بالاستقلالية، والمشاركة، والرعاية، وتحقيق الذات، والكرامة، وغيرها، والأهداف العالمية في مجال الشيخوخة لعام ٢٠٠١م التي اعتمدت في عام ١٩٩٢، والإعلان بشأن الشيخوخة لعام ١٩٩٢م[٨٠]. واستمر العمل لمصلحة كبار السن في عام ٢٠٠٢م حيث عقدت الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في مدريد، واعتمدت إعلان سياسي وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة بهدف وضع سياسات دولية للشيخوخة لكي تتواءم مع القرن الحادي والعشرين، وتدعو الخطة إلى تغيير المواقف والسياسات والممارسات على جميع المستويات للاستفادة من الإمكانات الهائلة لكبار السن في هذا القرن، وترد في الخطة توصيات محددة للعمل تقضي بإعطاء الأولوية لكبار السن والتنمية، ورفع مستويات الصحة والرفاه بما يشمل مرحلة الشيخوخة، وإيجاد بيئات تمكينية وداعمة لهم[٨١]، وسوف نتناول أهم هذه الوثائق على النحو التالي:

١- خطة عمل مدريد الدولية غير الملزمة بشأن الشيخوخة المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٢م:

تعد خطة عمل مدريد الدولية غير الملزمة بشأن الشيخوخة، الصك الدولي الوحيد المكرس لكبار السن، وتعطي هذه الخطة الأولوية للقطاع الاجتماعي، وخاصة الصحة والبيئة التمكينية والداعمة لهم، ورغم أهمية التأثير الإيجابي للخطة، إلا أنها لا توفر الإطار الشامل لحقوق كبار السن، فهي لا تنص على مسائل مهمة تتعلق بحقوق الإنسان، مثل: المساواة أمام القانون وعدم التمييز، والوصول إلى سبل انتصاف فعالة، وعدم التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية، كما لا يتم تنفيذ خطة العمل بشكل منهجي بين الدول الأطراف، بالإضافة إلى أنها لا تنص على آليات مستقلة للرصد والمساءلة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذها تقييماً كلياً[٨٢]، وبالرغم من ذلك تعد هذه الوثيقة الأساس الذي ارتكزت عليه كافة الجهود الدولية نحو الاهتمام بكبار السن وإدماج قضايا الشيخوخة في جدول أعمال المؤتمرات الدولية الخاصة بالتنمية الاجتماعية[٨٣].

---

[٨٠] الوثيقة، A/66/173 بند ١٧.

[٨١] الأمم المتحدة، الشيخوخة، **سبق الإشارة إليه**.

[٨٢] الوثيقة، E/2012/51 بند ١١.

[٨٣] ماهر جميل أبو خوات، **مرجع سابق**، ص٥٤٧؛ وانظر،

(ISSN: 2537 - 0758)

٢- مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن لعام ١٩٩١م:

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن بقرارها رقم (٩١/٤٦) بتاريخ السادس عشر من ديسمبر ١٩٩١م، إذ أشارت إلى تقديرها إسهامات كبار السن في مجتمعاتهم، كما أنها تؤكد على إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء، والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية، وأنها تشجع الحكومات على إدماج مبادئ الاستقلالية، والمشاركة، والرعاية، تحقيق الذات في برامجها الوطنية كلما أمكن ذلك[٨٤].

٣- الإعلان بشأن الشيخوخة لعام ١٩٩٢م[٨٥]:

بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد مؤتمر الشيخوخة لخطة عمل فيينا الدولية، اعتمدت الجمعية العامة الإعلان بشأن الشيخوخة الذي حثت فيه الدول على دعم المبادرات الوطنية المتعلقة بالشيخوخة من أجل تقديم الدعم الكافي إلى المسنات لقاء مساهماتهن في المجتمع غير المعترف بها إلى حد كبير، وتشجيع كبار السن من الرجال على تطوير قدراتهم الاجتماعية والثقافية والعاطفية التي ربما يكونون قد منعوا من تطويرها في سنوات كسبهم للعيش، وتقديم الدعم إلى الأسر من أجل توفير الرعاية، وتشجيع أفراد الأسرة على التعاون في توفير الرعاية، وتوسيع التعاون الدولي في إطار الاستراتيجيات الموضوعة لبلوغ الأهداف العالمية في مجال الشيخوخة لسنة ٢٠٠١م، كما تقرر في الإعلان الاحتفال بعام ١٩٩٩م بوصفه السنة الدولية لكبار السن، اعترافاً ببلوغ البشرية "سن النضج" الديمغرافي[٨٦].

Brownell, Patricia and Mebane Powell, Op, Cit, p. 18, also, Powell, Mebane, What Do Newspapers Say About Older Adults in the Workforce? In book: Patricia Brownell, and James J. Kelly. (eds)Ageism and Mistreatment of Older Workers : Current Reality, Future Solutions. Springer, 2013, p. 49.

[٨٤] قرار الجمعية العامة رقم (٩١/٤٦) تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة والأنشطة ذات الصلة، الجلسة العامة (٧٤)، ١٦ ديسمبر ١٩٩١م، الوثيقة، A_RES_46_91_A؛ **وأنظر،**

Malek, M. A. (. 1.)., and M. A. (.2,3). Razzak. Op, Cit, p. 289.

[٨٥] الجلسة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٤٣) بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢١م، http://undocs.org/ar/A/RES/47/5

[٨٦] **للمزيد أنظر،**

Caldera, Denise Gosselin, Op, Cit, p. 6, also, Malek, M. A. (. 1.)., and M. A. (.2,3). Razzak. Op, Cit, p. 290.

٤- الإعلان السياسي وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة عام ٢٠٠٢م:

اعتمدت الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة الإعلان السياسي وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام ٢٠٠٢م، بوصفها وثيقة السياسات التطلعية العالمية المعنية بالشيخوخة، بغرض اغتنام الفرص التي يتيحها تقدم السكان في السن في القرن الحادي والعشرين والتصدي للتحديات التي يطرحها، وتتناول الخطة مسائل الشيخوخة من منظور إنمائي، وتربطها كذلك- للمرة الأولى- بأطر العمل الأخرى مثل حقوق الإنسان، وتنادي بأن تعمل الأطراف جميعاً بشكل جامع مانع وبالتزامن مع بعضها البعض لتحقيق مجتمع صالح لجميع الأعمار، وهي تركز على ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: كبار السن والتنمية، وتعزيز الصحة والرفاه في الشيخوخة، وضمان تهيئة بيئات آمنة وداعمة، وتشكل خطة العمل أداة عملية لمساعدة صانعي السياسات في تلك المجالات، وهي تتضمن عدداً من التوصيات المحددة، وتراعي السمات المشتركة للشيخوخة مع مراعاة ظروفهم في كل بلد[٨٧].

وقد التزمت الدول وفقاً للمادة (٥) من هذه الإعلان بالقضاء على جميع أشكال التمييز، ولا سيما منها التمييز على أساس السن، بأن تكفل لجميع الأشخاص مع تقدمهم في السن بالتمتع بحياة من الإنجاز والصحة الجيدة والأمان والمشاركة النشيطة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في مجتمعاتهم، كما ترد الإشارة إلى حقوق المسنين في المشاركة في المجتمع بجميع جوانبه وفي العمل والصحة والاستقلال وإتاحة الوصول، في المادتين (١٢ و١٤)، فضلاً عن الإشارة في مقدمة الخطة إلى مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن، كما أنها تقدم الإرشاد في جوانب الاستقلالية والمشاركة والرعاية وتحقيق الذات والكرامة، كما تولي الخطة رعاية خاصة للفئات المستهدفة من المسنين، بمن فيهم المسنات والمسنون من ذوي الإعاقة والمصابون بالخرف ومن المهاجرين والمصابون بأمراض مزمنة، ومن جملتها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكبار السن الذين يعيشون في المناطق الريفية وأولئك الذين يواجهون حالات طوارئ، بما فيهم اللاجئون والمشردون داخلياً[٨٨].

---

[٨٧] الوثيقة، A/HRC/33/44 بند ٨٩، ٩٠؛

وانظر، Caldera, Denise Gosselin, Op,Cit, p. 6.

[٨٨] الوثيقة، A/HRC/33/44 بند ٩٧ وما بعده.

(ISSN: 2537 - 0758)

وبالرغم من ذلك فقد خلصت الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان في تقريرها لعام ٢٠١٦م إلى أن تنفيذ الخطة لا يكفي لضمان تمتع كبار السن بحقوقهم الإنسانية تمتعاً تاماً، لأنها لم توضع لسد جميع الثغرات الموجودة في نظام الحماية، غير أنها رحبت بالاتجاه نحو تعميم مراعاة الشيخوخة في الأطر القانونية والسياساتية والاجتماعية وفي إطار التنمية الاقتصادية، وكذلك التقدم المحرز في رفع مستوى الوعي بأوضاع كبار السن وتشجيع زيادة مشاركتهم على مختلف المستويات[٨٩].

ثانياً:- **المواثيق الدولية الملزمة بشأن حماية حقوق كبار السن**:

بالرغم من عدم وجود أحكام محددة تركز على كبار السن إلا أن معظم معاهدات حقوق الإنسان الأساسية تشتمل ضمناً على التزامات عديدة بشأنهم، حيث تنطبق هذه المعاهدات عليهم بقدر ما تنطبق به على سائر الأشخاص، وتنص على توفير الحماية لحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، وعدم التعرض للتعذيب أو المعاملة غير الإنسانية أو المهينة، والمساواة أمام القانون، فضلاً عن التمتع بمستوى معيشة لائق دون تمييز لأي سبب من الأسباب[٩٠]، وأهم هذه الوثائق: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارها الوثائق الثلاث الرئيسة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى وثائق دولية أخرى منها، الاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري CERD، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أو سيداو CEDAW، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية CAT، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[٩١]، ونتناول أهم هذه الوثائق كالتالي:

١- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م**، والذي نص في المادة (١، ٢) على أن جميع الناس يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وأنه يحق لكل شخص

---

[٨٩] الوثيقة، A/HRC/41/32 بند ٩.

[٩٠] الوثيقة، A/66/173 بند ٢١.

[91] Malek, M. A. (. 1.)., and M. A. (.2,3). Razzak. Op,Cit, p. 291.

التمتع بجميع الحقوق والحريات المبينة فيه دون تمييز من أي نوع، كالتمييز على أساس السن أو العرق أو اللون أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر.

٢- **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦م**[٩٢]، ويتضمن العهدان أحكاماً بالغة الأهمية لحماية حقوق الإنسان ومن بينهم كبار السن، مثل الحق في الحياة، والصحة، والمستوى المعيشي اللائق، وعدم التعرض للتعذيب، والأهلية القانونية، والمساواة أمام القانون، ويقضي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعدة حقوق محددة تتصل بالتحديات التي يواجهها كبار السن، مثل الحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية (المادة ١٢)[٩٣]، والحق في الضمان الاجتماعي (المادة ٩)، والحق في مستوى معيشة لائق، بما في ذلك المأكل والملبس والمسكن (المادة ١١)، والحق في العمل (المادتان ٦ و٧) والحق في التعليم (المادة ١٣)، ولهذا العهد خصوصية في احتوائه على أشمل حكم بشأن الحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية- الحق في الصحة- ورد في معاهدة دولية تتعلق بحقوق الإنسان[٩٤].

٣- **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩م (قرار الجمعية العامة ٣٤/١٨٠)**، وهي مبنية على ما ورد بالوثائق الأساسية لحقوق الإنسان، وأهمها ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما ورد بالعهدين الدوليين، حيث تشير إلى أن التمييز ضد المرأة يشكل انتهاكاً لمبدأي المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان، ويعد عقبة أمام مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في حياة بلدهما السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما يعوق نمو رخاء المجتمع

---

[٩٢] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (قرار الجمعية العام ٢٢٠٠ ألف (دال-٢١))، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (دال-٢١)).

[٩٣] للمزيد حول الامتثال إلى هذه المادة ومدى الالتزام العالمي بها عن طريق سن القوانين، أنظر،
Reidy, David A. "A Right to Health Care? Participatory Politics, Progressive Policy, and the Price of Loose Language". *Theoretical Medicine and Bioethics*, vol. 37, no. 4, Aug. 2016, p. 333.

[٩٤] الوثيقة، A/66/173 بند ٣١، ٣٢ وانظر ما بعدها.

(ISSN: 2537 - 0758)

والأسرة ويزيد من صعوبة التنمية الكاملة لإمكانات المرأة في خدمة بلدها والبشرية، كما أشارت المادة (١٢) إلى التزام الدول بالقضاء على التمييز ضد المرأة في الرعاية الصحية، وغير ذلك من النصوص التي يدخل في إطارها كبار السن من الرجال والنساء.

٤- **الاتفاقية الدولية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥م**، وهي تشير إلى عقد عزم الجمعية العامة للأمم المتحدة علي اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء السريع علي التمييز العنصري بكافة أشكاله ومظاهره، وعلى منع المذاهب والممارسات العنصرية ومكافحتها بغية تعزيز التفاهم بين الأجناس وبناء مجتمع عالمي متحرر من جميع أشكال العزل والتمييز العنصريين[٩٥]، وهو ما ينطبق بطبيعة الحال على كبار السن.

٥- **اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٦م (قرار الجمعية ١٠٦/٦١)**، اشتملت هذه الاتفاقية أحكاماً أخرى ذات صلة بكبار السن بالرغم من عدم معالجتها شواغل محددة خاصة بهم، ومن ذلك المادة (١٢) الخاصة بالاعتراف بهم على قدم المساواة أمام القانون بما في ذلك فيما يتعلق بالتدابير المناسبة لدعم التمتع بالأهلية القانونية وممارستها، وكذلك المادة (١٩) الخاصة بالعيش المستقل والإدماج في المجتمع المحلي بما في ذلك اختيار مكان الإقامة على قدم المساواة مع الآخرين وإمكانية الحصول على مجموعة من خدمات الدعم في المنازل وأماكن السكن وغيرها من خدمات الدعم المجتمعية، فضلاً عن المادة (٢٠) المتعلقة بالقدرة الشخصية على التنقل بما في ذلك الحصول على الوسائل المعينة على التنقل والأجهزة والتقنيات المساعدة والموظفين المتخصصين، والمادة (٢٥/ ب)، التي تتطلب تصميم الخدمات الصحية" للحد من الإعاقات ومنع حدوث المزيد منها، بما في ذلك في صفوف الأطفال والمسنين"، وكذلك المادة (٢٦) الخاصة بالتأهيل وإعادة التأهيل للحفاظ على أقصى قدر من الاستقلال[٩٦].

وينبغي وفقاً لما يراه البعض وبحق تنشيط عنصر الإلزام في أداء حقوق كبار السن، إذ يعد هذا الإلزام من أهم الوسائل التي تكفل حماية حقوقهم، وقياس ذلك بالشريعة

---

[٩٥] اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١٠٦ ألف (د-٢٠) المؤرخ في ٢١ ديسمبر ١٩٦٥م، تاريخ بدء النفاذ: ٤ يناير ١٩٦٩، وفقاً للمادة ١٩.

[٩٦] الوثيقة، A/66/173 بند ٣٩.

الإسلامية فالأصل أن يقوم المدين من تلقاء نفسه بالوفاء بما عليه من دون تجاه الغير، وإذا لم يقم بأداء هذه الحقوق يلزم بأدائها عن طريق الجبر والقهر[٩٧].

ثالثاً:- **المواثيق الدولية التي أشارت صراحة إلى السن**:

لا يوجد في الوقت الراهن أي صك دولي مكرس لحماية حقوق الإنسان لكبار السن، كما لا يوجد إشارة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللذين يشكلان معاً الشرعية الدولية لحقوق الإنسان إلى كبار السن أو التمييز على أساس العمر، كما أن الإشارات الصريحة إلى السن كسبب من أسباب التمييز نادرة في المعاهدات القائمة، من ذلك الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وكذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما اضطرت هيئات رصد المعاهدات في بعض الحالات إلى استخدام الفئة المفتوحة ("مركز آخر") للنظر في المسائل ذات الصلة بالشيخوخة، ولم تقم هيئات حقوق الإنسان الدولية بعمل منهجي بشأن المسنين طوال أعوام، وتطرقت بعض آليات رصد المعاهدات للحالات التي تمس المسنين، وذلك تحديداً بالاستناد إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة، وكذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٩٨].

كما تنتظر منظمة العمل الدولية اعتماد التوصية المتعلقة بالعمال المسنين رقم (١٦٢) لعام ١٩٨٠م لكي تدرج السن صراحة كشكل من أشكال التمييز حيث دعت التوصية إلى اتخاذ تدابير لمنع التمييز في العمل والمهن في إطار سياسة وطنية لتعزيز المساواة في الفرص ومعاملة العمال بصرف النظر عن سنهم، كما جاء في توصية منظمة العمل الدولية بشأن إنهاء الخدمة رقم (١٦٦) لعام ١٩٨٢م ضرورة ألا يشكل السن سبباً وجيهاً لإنهاء الخدمة، رهنا بالقانون الوطني والممارسة الوطنية فيما يتعلق بالتقاعد[٩٩].

---

[٩٧] عبد الله مبروك محمد النجار، **مرجع سابق**، ص١٥٨، ١٥٩.

[٩٨] الوثيقة، E/2012/51 بند ١٢.

[٩٩] الوثيقة، A/66/173 بند ٢٥؛ اهتمت منظمة العمل الدولية بكبار السن منذ أمد بعيد ففي عام ١٩٣٣م نظرت اعتمدت الاتفاقية رقم (٣٥) التامين على الشيخوخة (الصناعة)، والاتفاقية (٣٦) التامين على الشيوخة (الزراعة)، كما اعتمدت اتفاقية استحقاقات العجز والشيخوخة عام ١٩٦٧م، وغير ذلك من

(ISSN: 2537 - 0758)

وسنتناول الحالات التي تم فيها الإشارة صراحة إلى السن في الاتفاقات الدولية، وهي:

١- **الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩٠م،** وقد أشارت الاتفاقية في المادة (٧) الى السن باعتباره سبباً يحظر التمييز على أساسه.

٢- **اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٦م،** وكذلك توجد إشارات الى السن في المواد (١/١٣) بشأن إمكانية اللجوء إلى القضاء، والمادة (٢/١٦) بشأن عدم التعرض للاستغلال والعنف والاعتداء، والمادة (٢٥/ب) بشأن الصحة، والمادة (٢/٢٨/ب) بشأن مستوى المعيشة اللائق والحماية الاجتماعية، كما تتضمن هذه الاتفاقية خلافاً لمعاهدات حقوق الإنسان السابقة لها، عدة إشارات إلى السن وكبار السن إذ تعترف في ديباجتها بالظروف الصعبة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة بسبب أشكال التمييز المتعددة والمشددة، بما في ذلك التمييز على أساس السن ويرد الالتزام بمكافحة الصور النمطية والتحيزات والممارسات الضارة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، بما فيها تلك القائمة على أساس السن في المادة (٨) بشأن إذكاء الوعي، وكذلك توجد مواد قائمة بذاتها مخصصة للنساء والأطفال ذوي الإعاقة، فإن الاتفاقية لا تسلط الضوء على التحديات القائمة عند التقاطع بين التقدم في السن والإعاقة.

وتعد هذه الاتفاقية فرصة لتعزيز نهج قائم على الحقوق إزاء الشيخوخة، ومع أنه لا يوجد من يشكك في أن المسنين أصحاب حقوق، فإن الافتقار إلى إطار دولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بكبار السن أدى إلى تقليص فرص وضع نهج قائم على حقوق الإنسان وإطلاق الخطاب المتعلق بالشيخوخة، ولا تزال التعاريف والنهج الطبية تهيمن على المناقشات الدولية بشأن الشيخوخة، ولا يزال ينظر إلى كبار السن على نطاق واسع على أنهم مجرد مستفيدين من الرعاية ومقومات العيش، فضلاً عن أن التكلفة الاقتصادية لشيخوخة السكان قد تكون هي الاعتبار الرئيس للدول في سياساتها تجاه كبار السن (الإنفاق العام على المعاشات التقاعدية، والرعاية الصحية والرعاية الطويلة الأجل، من بين

الاتفاقات والتوصيات والتي أهمها الاتفاقية (١٦٢) لعام ١٩٨٠م التي اعتبرت التمييز ضد الشيخوخة بأنه شكل من أشكال التمييز، **انظر،**

Lin Zhang, and Jingjing An. Op, Cit, p. 85.

أمور أخرى)، وليس الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان لهم، ومن ثم فإن العديد من التدخلات المتعلقة بالشيخوخة لا تزال تعتمد اعتماداً كبيراً على الاعتبارات المالية وعلى النموذج الطبي، مما يؤثر على كبار السن ذوي الإعاقة على وجه الخصوص، في حين أن الاتفاقية كان لها الفضل في إعادة توجيه الجهود المتصلة بالإعاقة بشكل متزايد نحو تعزيز الاستقلال الذاتي والاستقلال والمشاركة الكاملة[١٠٠].

٣- **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩م**، وقد ورد الإشارة الى كبار السن في (المادة ١١/١/هـ) بشأن حقهم في الضمان الاجتماعي.

ومن كل ما سبق يتضح كثرة الوثائق الدولية التي تنظم الحقوق الأساسية للإنسان، ومن أن عدم وجود اتفاقية تكرس لحماية كبار السن كما هو الحال بالنسبة للطفل والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة، أثر في توفير هذه الحماية مما يتطلب كما يرى البعض وبحق الحاجة الى اتفاقية خاصة بكبار السن تعزز من مكانتهم وحقوقهم على مستوى العالم بما يضمن التطبيق الفعلي لحمايتهم في إطار عالمي ملزم، وأن الحاجة أصبحت ملحة لمثل تلك الاتفاقية[١٠١].

المبحث الرابع

التحديات التي تواجه كبار السن وآليات الحماية المقررة في القانون الدولي

يواجه المجتمع الدولي نقصاً هائلاً في تحديد ووضع آليات للاستجابة لمفاهيم أحدث وأوضح للشيخوخة والكرامة والإدماج، في الوقت الذي يسلم فيه بالحاجة الضرورية إلى مزيد من الحماية من أوجه الضعف والتمييز، وكذلك الحاجة الماسة إلى بيانات مصنفة بحسب شرائح السكان فوق سن ٦٠ عاماً وإلى تحليل متعدد الاختصاصات يعكس تنوع ما يواجهه كبار السن من مسائل[١٠٢].

كما أن المجتمع الدولي لم يبدأ إلا مؤخراً الاهتمام بكبار السن من منظور حقوق الإنسان حيث أنشأت الجمعية العامة في ديسمبر ٢٠١٠م فريقاً عاملاً مفتوح العضوية معنياً بالشيخوخة لغرض تعزيز حماية حقوق الإنسان لهم، وهذا هو أول محفل دولي على الإطلاق له هذا التركيز، وتتمثل ولايته في النظر في الإطار الدولي القائم وثغراته وسبل

---

[١٠٠] الوثيقة، A/74/186 بند ١٢-١٤.

[١٠١] ماهر جميل أبو خوات، **مرجع سابق**، ص٥٤٩.

[١٠٢] الوثيقة، E/2012/51 بند ٩.

(ISSN: 2537 - 0758)

سد هذه الثغرات، بما في ذلك النظر – عند الاقتضاء – في جدوى وضع مزيد من الصكوك واتخاذ مزيد من التدابير (قرار الجمعية العامة ١٨٢/٦٥) مع التركيز على عدة أنواع من الثغرات في نظام الحماية الدولي، وهي، الثغرات المعيارية، والثغرات في المعلومات، والثغرات في الرصد، والثغرات في التنفيذ، كما ظهرت بعض الاستجابات الإقليمية فيما يتصل بهذه المسألة؛ فاللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، من خلال فريقها العامل المعني بالمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة في أفريقيا، أحرزت تقدماً ملحوظاً في صياغة بروتوكول للميثاق الأفريقي، ومن قيام منظمة الدول الأمريكية بإعداد مشروع اتفاقية بشأن حقوق الإنسان للمسنين، وكذلك قيام مجلس أوروبا بصياغة صك غير ملزم بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمسنين، بناء على تكليف من لجنته التوجيهية لحقوق الإنسان[١٠٣].

كما تطبق بعض آليات رصد الهيئات التعاهدية الأحكام الحالية لحماية حقوق كبار السن، وخاصة لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، عن طريق تقديم توجيهات تفسيرية بشأن القواعد الموجودة الراهنة، وقد اعتمدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التعليق العام رقم (٦) لعام ١٩٩٥م[١٠٤] الذي يقدم أول تفسير مفصل عن الالتزامات المحددة التي تتحملها الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيما يتعلق بكبار السن وحقوقهم، كما اعتمدت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم (٢٧) لعام ٢٠١٠م بشأن النساء المسنات وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهن بموجب الاتفاقية[١٠٥].

وسوف نتناول أهم التحديات التي تواجه كبار السن وكذلك آليات حماية حقوقهم وفقاً لأحكام القانون الدولي، وذلك على النحو التالي:

أولاً:- **التحديات التي تواجه كبار السن**:

هناك العديد من التحديات التي تواجه كبار السن أهمها ما أشار إليه الأمين العام للأمم المتحدة في عام ٢٠١١م في تقريره عن متابعة الجمعية الثانية للشيخوخة على حالة

---

(١٠٣) **المرجع السابق**، بند ٤، ٥.

(١٠٤) التعليق العام رقم ٦: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن، الوثيقة، HRI/GEN/1/Rev.9 (Vol.I)

(١٠٥) الوثيقة، A/66/173 بند ٣٠.

حقوق الإنسان الراهنة للمسنين، إذ شدد التقرير على أربعة مجالات قلق رئيسة هي: الفقر، وظروف العيش غير اللائقة، والتمييز المتصل بالسن، والعنف وسوء المعاملة، والافتقار إلى تدابير وآليات وخدمات خاصة، كما شدد التقرير على مسائل التشرد، وسوء التغذية، والأمراض المزمنة غير المعالجة، وقلة إمكانية الوصول إلى المياه الآمنة الصالحة للشرب والمرافق الصحية، وعدم القدرة على تحمل تكاليف الأدوية والعلاج، وعدم ضمان الدخل، بوصفها من أشد تحديات حقوق الإنسان إلحاحاً بالنسبة لكبار السن السن من الرجال والنساء[١٠٦]، وهو ما ينبغي تناوله ضمن تحديات أخرى:

١ – الفقر والظروف المعيشية الصعبة:

أشارت الأمم المتحدة بأن أشد التحديات إلحاحاً بالنسبة لرفاه كبار السن تتمثل في الفقر، بما في ذلك ظروف المعيشة غير اللائقة لهم، كما يمثل التشرد وسوء التغذية والأمراض المزمنة التي لا تعالج والافتقار إلى الحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية وعدم القدرة على تحمل تكاليف الأدوية والعلاج، وكذلك عدم ضمان الدخل، مجرد عدد قليل من أكثر قضايا حقوق الإنسان أهمية التي يواجهها عدد كبير من كبار السن يومياً، كما أقرت العديد من الدول بالانخفاض النسبي لمستوى المعيشة فيما بين كبار السن بالمقارنة مع شرائح أخرى من السكان، ليس فقط المعاناة من انخفاض مستويات الدخل، بل إن العديد من كبار السن يتولون إعالة أفراد الأسرة بصورة رئيسة ويقدمون الرعاية الأولية لهم[١٠٧]، وهو ما دعا الجمعية العامة للأمم المتحدة على تشجيع الحكومات بإيلاء اهتمام أكبر لبناء القدرات من أجل القضاء على الفقر بين المسنين، وخاصة من النساء، عن طريق تعميم مراعاة قضايا الشيخوخة في استراتيجيات القضاء

---

[١٠٦] التوصية العامة رقم ٢٧ بشأن المسنات وحماية حقوقهن الإنسانية، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الوثيقة، CEDAW/C/GC/27، وللأمثلة على ذلك الهند حيث يبلغ نحو ثلث اجمالي السكان في سن ٦٠ عاماً ويعيش معظمهم في فقر، وكذلك البوسنة والهرسك حيث يذهب كبار السن الى أن الطعام هو أكثر الاحتياجات إلحاحاً، وكذلك اندونسيا من أنه إذا وجد الطعام صارت الحياة جيدة، وفي استونيا تشير الدراسات إلى أن أخطر مشاكلهم هي الدخل المحدود، ونفس المشكلات في تايلاند وتشيلي وسريلانكا والدومينيكان،

Tang, Kwong-leung. Op,Cit, p. 102.

[١٠٧] الوثيقة، A/66/173 بند ٩، ١٠.

(ISSN: 2537 - 0758)

على الفقر وخطط التنمية الوطنية، وعلى إدراج السياسات المتعلقة بالشيخوخة والجهود الرامية إلى تعميم مراعاة قضايا الشيخوخة على السواء في استراتيجياتها الوطنية[١٠٨].

وقد أشار تقرير الاتجاهات العالمية: التحديات والفرص القائمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧م إلى الفقر والشيخوخة باعتبارها واحدة من الاتجاهات الكبرى التي يرجح أن تشكل الآفاق المستقبلية لتحقيق الأهداف جميعها، ومثل الفئات العمرية الأخرى، يعيش كثير من كبار السن في حالة فقر وحرمان من الحياة الكريمة، وكثيراً ما يكونون أكثر عرضة للانحدار إلى حالة الفقر المدقع في سن الشيخوخة، فالتقدم في السن يشكل خطراً كبيراً إضافياً يتمثل في الضعف أمام انعدام الأمن الاقتصادي، مع محدودية الخيارات المتاحة أمام كبار السن للتخلص منه، وتشير الاحصاءات إلى ازدياد خطر الفقر في الغالب مع التقدم في السن، وفي المتوسط، يبلغ مستوى الفقر بين الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٧٥ سنة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٤.٧%، وهو أعلى بنسبة ٣.٥% من مستوى الفقر في الفئة ما بين ٦٦ سنة و٧٥ سنة، أما "أكبر كبار السن" الذين تبلغ أعمارهم ٨٠ عاماً أو أكثر، فهم أقل قدرة على العمل من كبار السن الأصغر عمراً، وأنهم أكثر عرضة لنفاد مدخراتهم، كما أنهم الأشد احتياجاً إلى الخدمات الصحية التي تراعي أعمارهم وإلى خدمات الرعاية الشخصية طويلة الأجل، فضلاً عن أن أعدادهم تزداد بسرعة وخاصة في الدول النامية[١٠٩].

٢- التمييز:

لا يقل التمييز أهمية عن الفقر فيما يشكله من تحدي لرفاه كبار السن، بل قد يفوقه إذ يشكل التمييز على أساس السن انتهاكاً لحقوق الإنسان وأحد الأسباب الجذرية للعديد من الانتهاكات التي تمس كبار السن وخاصة ذوي الإعاقة منهم، كما أن الإشارة إلى السن كأساس للتمييز يشكل انتهاكاً صريحاً للقانون الدولي، ويمثل ثغرة في الحماية تظهر في إخفاق العديد من القوانين الوطنية لمكافحة التمييز في التصدي له، ولذلك فإن المعاملة التفضيلية على أساس السن ينظر إليها في كثير من الأحيان على أنها ممارسة مسموح بها، وبالتالي لا يتمتعون بالحقوق نفسها التي يتمتع بها أقرانهم الأصغر سناً، وكثيراً ما تعد الأحكام التمييزية، مثل حدود السن الإلزامية للتقاعد وحدود السن

---

[١٠٨] الوثيقة، A/RES/65/182 بند ٢.

[١٠٩] الوثيقة، A/72/161 بند ٤، ٥.

المفروضة على فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية والخدمات المالية مشروعة[١١٠].

وهذا التحدي لا تقتصر على الدول النامية فقط بل يمتد ليشمل الدول المتقدمة حيث تشير الدراسات إلى أن كبار السن ما تزال عرضة للتمييز على أساس السن وخاصة في مجال التوظيف[١١١].

ويحظر التمييز باعتبار أن المساواة ركيزة من ركائز القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويعرف التمييز بأنه أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يكون غرضه أو أثره إضعاف أو إحباط الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة مع الآخرين، في الميادين السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو المدنية أو أي ميدان آخر، وينطبق مبدأ عدم التمييز على كل فرد فيما يتعلق بحقوقه المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وهو يرتبط ويستكمل بمبدأ المساواة ويجب أن يضمن بعناية في التشريعات والسياسات والبرامج والإجراءات والممارسات، والدول ملزمة بأن تمتنع عن التمييز (التزامات سلبية)، وبأن تتخذ كذلك إجراءات لمكافحته واستبعاده (التزامات إيجابية)، كما يعد أي تمييز أو استبعاد أو تقييد انتهاكاً إذا كان من أثره أو من نيته إضعاف أو إحباط ممارسة أي حق من جانب أي فرد بعينه[١١٢].

وتعود خطورة التمييز المبني على السن إلى ما أشار إليه ممثل عن إحدى المنظمات غير الحكومية أن التمييز ضد المسنين يعد الشكل الوحيد من أشكال التمييز الذي لا يزال مقبولاً على نطاق واسع، وأنه السبب الجذري للعديد من انتهاكات حقوق الإنسان[١١٣]، ولذا

---

[١١٠] الوثيقة، A/74/186 البند ٢٤.

[111] Tang, Kwong-leung. Op,Cit, p. 103,

وللمزيد حول التمييز على أساس السن في أوروبا من واقع كون الحق في عدم التعرض للتمييز هو حق من حقوق الإنسان في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وهو أساسي في ميثاق الاتحاد الأوروبي، انظر، [111] Meenan, Helen, Age Discrimination and the Future Development of Elder Rights in the European Union: Walking Side by Side or Hand in Hand?, 2012, pp. 57-97.

[١١٢] الوثيقة، A/65/157 ص٣٣ وما بعدها.

[١١٣] الوثيقة، A/HRC/39/32 بند ٥٠.

(ISSN: 2537 - 0758)

يتفق الباحث مع الرأي الذي يرى ضرورة النظر الى أن حالات اساءة معاملة كبار السن باعتبارها جريمة محددة يجب النص عليها في القانون الجنائي مثل: القتل والاعتداء والجرائم الجنسية، وأن جريمة– كره العمر – تتسأوى في النظرة مع الجرائم العنصرية[١١٤].

٣– العنف ضد كبار السن وسوء معاملتهم:

يتعرض كبار السن لمخاطر العنف والإيذاء والإهمال، حيث أظهرت دراسات عديدة وخاصة فيما يتعلق بكبار السن من ذوي الإعاقة أن العاهات الجسدية والإدراكية والعقلية تمثل أحد عوامل الخطر القوية التي تهدد بإيذاء كبار السن، وأن احتمال وقوع كبار السن المصابين بمرض فقدان الذاكرة (الزهايمر) أو غيره من أشكال الخرف ضحيةً للإيذاء المرتبط بكبر السن يزيد بمعدل ٤.٨ مرات عن احتمال وقوع كبار السن غير المصابين بهذه الأمراض، ومن حدوث أشكال هذه الإساءة في المجتمعات المحلية وفي البيئات المؤسسية كذلك، بما فيها المستشفيات ودور الرعاية، ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، يشكل أفراد الأسرة ٩٠% ممن يرتكبون هذه الإساءة في البيئات المجتمعية، ويكون منهم الأبناء والأزواج والشركاء، كما أن خطر الوفيات الناجمة عنها والإهمال أعلى لدى البالغين الأكبر سناً الذين يعانون من مستويات أكبر من العاهات الإدراكية[١١٥]، ومن ثم يعد هذا الأمر أحد أهم التحديات التي تواجه كبار السن في ظل ارتفاع نسبة الإساءة اليهم وعدم وجود إحصاءات دقيقة عن حالات الإبلاغ عنها.

٤– ضعف التدابير والخدمات التي يحتاجها كبار السن:

من التحديات الأخرى التي تواجه كبار السن حرمانهم من الحق في أن يعيشوا حياة مستقلة وأن يندمجوا في المجتمع، كما يتم في العديد من الدول إجبار كبار السن وخاصة ذوي الإعاقة على الإقامة في مرافق الرعاية الطويلة الأجل، بما في ذلك دور الرعاية، ودور الرعاية المنزلية، بحيث أصبحت هذه الدور في كثير من الأحيان بمثابة مؤسسات عزل، يتحكم موظفوها في حياة هؤلاء الأشخاص اليومية ويتخذون قرارات

---

(114) Herring, Jonathan, Op, Cit, p.190.

(١١٥) الوثيقة، A/74/186 بند ٣٦؛ **وانظر ايضاً**، خالد هريش، و جميل محمد سليمان الشاعر، العنف الممارس ضد المسنين وردود أفعالهم النفسية والاجتماعية في مديريات الشؤون الاجتماعية في محافظات الضفة الغربية، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية**، ع ٢٩، ٢٠١٣م، ص١١٩؛ وللمزيد حول الإساءة والعنف ضد كبار السن سواء داخل الاسرة أو المجتمع، والأمثلة عليها، Tang, Kwong-leung. Op, Cit, p. 102.

بشأن رعايتهم، ووصل الأمر ببعض البلدان المتقدمة أن ظهرت فيها قرى مخصصة للمصابين بالخرف مما يمثل شكلاً منهجياً للفصل والعزل على أساس الإعاقة أو كبر السن[١١٦].

كما يؤثر تحدي افتقار الوصول إلى الموارد والمرافق لتلبية العديد من الخدمات المتخصصة مثل، المراكز السكنية أو برامج الرعاية المنزلية أو خدمات طب المسنين، وهي منتشرة لا تقتصر على أي منطقة واحدة، إذ تعترف دول كثيرة بعدم وجود ما يكفي من المراكز السكنية، وخاصة خارج العواصم، كما يعاني العديد منها من عدم وجود المختصين في الطب والتمريض المدربين تدريباً ملائماً لتلبية خدماتهم[١١٧]، بالإضافة إلى ضعف القدرات الوطنية في مجال تحديد الأولويات الوطنية وتعزيز المؤسسية وإجراء البحوث وجمع البيانات وتحليلها وتدريب العاملين في هذا المجال، والتي ينبغي على الدول العمل على تعزيزها[١١٨]، واتخاذ ما يلزم من اجراءات نحو رفع المعاناة عن كبار السن في الوصول إلى الموارد من أجل تحسين مستوى جودة الحياة الخاصة بهم[١١٩].

٥- التحديات أثناء الازمات الطارئة:

ازداد وقوع الأزمات الإنسانية ومددها وتأثيراتها في الآونة الأخيرة، وخاصة على كبار السن، وتشمل هذه الأزمات حالات الطوارئ التي من صنع الإنسان، بما في ذلك حالات النزاع المسلح، والكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير والعواصف والجفاف، ففي عام ٢٠١٩، كان ما يقرب من ١٣٢ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة والحماية الإنسانية، وفيما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٨م، زاد عدد الأزمات التي جرى التصدي لها على النطاق الدولي من ١٢ أزمة إلى ٢٢ أزمة، وزاد متوسط مدتها من ٦ إلى ٩ سنوات، والغالبية العظمى من هذه الأزمات هي نتيجة تفاعل عدة عوامل أو أحداث، بما في ذلك الأخطار الطبيعية، والنزاع المسلح، والضعف البشري، كما توجد كثيراً من الأزمات الطبيعية المتصلة بالمناخ بما في ذلك الفيضانات والعواصف والجفاف، والتي تؤثر على أكبر عدد من الأشخاص، وتبلغ نسبتها ما يزيد عن ٩٠% من الكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم، وهناك أدلة متزايدة تشير إلى حدوث زيادة في تواتر الكوارث المتصلة بتغير المناخ وشدتها، وهو ما

---

[١١٦] الوثيقة، A/74/186 بند ٣٢.

[١١٧] الوثيقة، A/66/173 بند ١٦.

[١١٨] الوثيقة، A/RES/65/182 بند ٣.

[١١٩] الوثيقة، A/RES/73/143 ص٣.

(ISSN: 2537 - 0758)

يهدد الأرواح، وفي عام ٢٠١٧م تم تشريد نحو ٦٨ مليون شخص قسراً في جميع أنحاء العالم بسبب النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان، وكان نصيب الدول النامية منها نحو ٨٥% من المتشردين، وأن أعدادا كبيرة من كبار السن سوف يتأثرون تبعاً لذلك بالأزمات الإنسانية، وخاصة في الدول النامية التي يتزايد بها نسبة كبار السن(١٢٠).

كما تشير البيانات الى أن كبار السن هم أكثر الفئات ضرراً أثناء الكوارث والأزمات الإنسانية ففي عام ٢٠١٢م بلغ معدل الوفيات في جنوب السودان من الذين بلغت أعمارهم ٥٠ سنة فأكثر، ما يزيد عن أربعة أضعاف معدل الوفيات بين من كانوا بين الخامسة والتاسعة والأربعين من العمر، كما أن حوالي ٧٥% من الأشخاص الذين توفوا في الولايات المتحدة نتيجة إعصار كاترينا في عام ٢٠٠٥م كانوا ممن بلغوا من العمر ٦٠ عاماً أو أكثر، وأن نحو ٥٦% من الذين أفادت التقارير بأنهم توفوا أثناء الزلزال والتسونامي اللذين ضربا شرق اليابان في عام ٢٠١١م كانت أعمارهم قد بلغت ٦٥ عاماً أو أكثر(١٢١).

وعلى الرغم من أن كبار السن قد يكونون بحاجة إلى إجراءات تهدف إلى إدماج احتياجاتهم وظروفهم ضمن الاستجابة الإنسانية، فإن البحوث تبين أن أقل من ١% من المشاريع الإنسانية التي نفذت في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤، شملت أنشطة تستهدف كبار السن، كما أنه في كثير من الأحيان يوجد افتقار لدى الجهات المستجيبة الأولى والثانية والمتطوعين، إلى المهارات الضرورية لفهم احتياجاتهم وتحديدها ومعالجتها، وهو ما زاد من تفاقم مشكلاتهم في المجال الإنساني بسبب عدم وجود فهم كاف لدى الجهات المانحة لكيفية تأثير البرامج والمشاريع على كبار السن(١٢٢).

وكل ذلك دعا الجمعية العام للأمم المتحدة إلى ضرورة اتخاذ الدول الأعضاء تدابير ملموسة لحماية كبار السن ومساعدتهم في حالات الطوارئ وفقاً لخطة عمل مدريد وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥– ٢٠٣٠م(١٢٣)، وهو ما يتطلب ضرورة العمل على دمج احتياجات كبار السن الإنسانية بما يزيد من حمايتهم أثناء المخاطر ويرفع عنهم ما قد يعرضهم للإساءة أثناء حالات الطوارئ.

---

(١٢٠) الوثيقة، A/74/170 بند ٢٦، ٢٧.

(١٢١) **المرجع السابق** بند ٢٩.

(١٢٢) **المرجع السابق** بند ٣٠.

(١٢٣) الوثيقة، A/RES/73/143 بند ٣٦.

ثانياً:- **آليات حماية حقوق كبار السن في القانون الدولي**:

نتناول آليات الحماية على المستوى الدولي ثم نتبعها بالآليات على المستوى الإقليمي والوطني، وذلك على النحو التالي:

١- على المستوى الدولي:

نشير في هذا البند إلى أهم اللجان والفرق العاملة المنوط بها حماية حقوق كبار السن وهي:

أ- **اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، وهي لجنة مشكلة من هيئة الخبراء المستقلين التي ترصد تنفيذ الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافي لعام ١٩٦٦م، وقد أنشئت اللجنة بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٧/١٩٨٥) بتاريخ الثامن والعشرين من مايو ١٩٨٥م للاضطلاع بوظائف الرصد المسندة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في الجزء الرابع من العهد، وينبغي على جميع الدول الأطراف في العهد تقديم تقارير منتظمة إلى اللجنة عن كيفية إعمال الحقوق، كما ينبغي عليها أن تقدم تقريراً أولياً في غضون سنتين من قبول العهد، وأن تقدم بعد ذلك تقريراً كل خمس سنوات، وتقوم اللجنة بفحص كل تقرير وتوافي الدولة الطرف ببواعث قلقها وتوصياتها في شكل ملاحظات ختامية، وبالإضافة إلى إجراء تقديم التقارير، فإن البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية- دخل حيز النفاذ في الخامس من مايو ٢٠١٣م- يمنح اللجنة اختصاص تلقي وبحث البلاغات المقدمة من أفراد يدعون أن حقوقهم انتهكت بموجب العهد، كما يمكن للجنة في ظروف معينة إجراء تحقيقات بشأن الانتهاكات الجسيمة أو المنهجية لأي من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في العهد، والنظر في الشكاوى بين الدول، كما تنشر اللجنة تفسيرها لأحكام العهد، المعروف بالتعليقات العامة[١٢٤]، وقد أصدرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية

---

[١٢٤] انظر، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة،
https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/CESCR/Pages/CESCRIntro.aspx؛
وهناك العديد من التعليقات للجنة مثل، التعليق العام رقم ٤، "الحق في السكن الملائم" (E/1992/23)، ١٣ ديسمبر ١٩٩١، المرفق الثالث، الفقرة ٨ (هـ)؛ والتعليق العام رقم ٧، "الحق في السكن الملائم: الإخلاء القسري" (E/1998/23)، ٢٠ مايو ١٩٩٧، المرفق الرابع، الفقرة ١٠؛ والتعليق العام رقم ١٢،

(ISSN: 2537 - 0758)

والاجتماعية والثقافية، العديد من التعليقات أبرزها، التعليق العام رقم ٦ لعام ١٩٩٥م بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن.

ب- **اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة**، وهي هيئة الخبراء المستقلين التي ترصد تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتتألف هذه اللجنة من ٢٣ خبيراً في مجال حقوق المرأة من جميع أنحاء العالم، كما تصبح الدول الأطراف في الاتفاقية ملزمة بتقديم تقارير منتظمة إلى اللجنة عن كيفية إعمال الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية.

وتختص اللجنة وفقاً للبروتوكول الاختياري للاتفاقية، بتلقي بلاغات من أفراد أو مجموعات أفراد يتقدمون إلى اللجنة بادعاءات بحدوث انتهاكات للحقوق المحمية بموجب الاتفاقية، إجراء تحقيقات بشأن حالات الانتهاكات الخطيرة أو المنتظمة لحقوق المرأة، وتعد هذه الإجراءات اختيارية ولا تتوافر إلا حيثما تكون الدولة المعنية قد قبلتها، كما تضع اللجنة توصيات عامة واقتراحات والتي توجهها إلى الدول فيما يتعلق بمواد أو مواضيع في الاتفاقية[١٢٥]، وهو ما ينطبق على الإدعاء بإنتهاكات حقوق كبار السن.

ج- **الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة لفرض تعزيز حقوق الإنسان لكبار السن**، وهو فريق مفتوح باب العضوية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويهدف إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن عن طريق النظر في الإطار الدولي القائم لحقوق الإنسان الخاصة بهم، وتحديد الثغرات الممكنة وأفضل الطرق لسدها، بسبل منها النظر عند الاقتضاء في جدوى وضع مزيد من الصكوك واتخاذ مزيد من التدابير، ويقوم إلى الأمين العام بتوفير الدعم اللازم للفريق أثناء فترة ولايته[١٢٦].

"الحق في الغذاء الكافي" (E/C.12/1999/5)، ١٢ مايو ١٩٩٩، الفقرة ١٣؛ والتعليق العام رقم ١٤، "الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه" (E/C.12/2000/4)، ١١ أغسطس ٢٠٠٠، الفقرة ١٢؛ والتعليق العام رقم ١٥، "الحق في المياه" (E/C.12/2002/11)، ٢٠ يناير ٢٠٠٣، الفقرة ١٦ (ح).

[١٢٥] انظر، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/cedaw/Pages/Introduction.aspx

[١٢٦] الوثيقة، A/RES/65/182 بند ٢٨؛ وللمزيد حول هذا الفريق، انظر،

https://social.un.org/ageing-working-group/؛

وأيضاً،

د- **الخبير المستقل المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان،** وقد أنشىء بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان رقم (٢٠/٢٤) لتقييم مدى تنفيذ الصكوك الدولية القائمة فيما يخص كبار السن، مع تحديد أفضل الممارسات في مجال تنفيذ القانون القائم المتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لهم والثغرات التي تعتري تنفيذ هذا القانون، وقد طلب من الخبير المستقل تقييم آثار تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة على حقوق الإنسان مع مراعاة آراء الجهات ذات المصلحة، بما في ذلك الدول وآليات حقوق الإنسان الإقليمية المعنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية، وإدماج المنظور الجنساني ومنظور الإعاقة في عمله، وإيلاء اهتمام خاص بالمسنات والأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك المنحدرين من أصل أفريقي، والمنتمين إلى الشعوب الأصلية، والمنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية، أو دينية ولغوية، وسكان الأرياف، والأشخاص الذين يعيشون في الشوارع، واللاجئين، وغير ذلك من الفئات، كما دعا المجلس الخبير المستقل إلى العمل بالتنسيق مع الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، وسائر الإجراءات الخاصة والأجهزة الفرعية التابعة لمجلس حقوق الإنسان، وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وهيئات المعاهدات، مع تفادي الازدواجية التي لا لزوم لها، وأن يقدم تقريراً سنوياً إلى مجلس حقوق الإنسان بهدف تقديم تقرير شامل له، وذلك بناءً على طلب من مجلس حقوق الإنسان[١٢٧].

٢- **على المستوى الاقليمي:**

وعلى المستوى الإقليمي نشير إلى أبرز الاتفاقات الأمريكية، والأفريقية، والأوروبية، والعربية في مجال كبار السن:

أ- **اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن،** وقد انطلقت البداية من الولاية القضائية الأمريكية التي نتهج عنها الاتفاقية الأمركية لحقوق الإنسان عام ١٩٦٩م التي تحظر عقوبة الإعدام للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً أو أكثر من ٧٠ عاماً، ونتج عن هذه الاتفاقية البروتوكول الإضافي

Lin Zhang, and Jingjing An. Op, Cit, pp.84-85, and, Malek, M. A. (. 1.)., and M. A. (.2,3). Razzak. Op, Cit, p. 290.

[١٢٧] انظر تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة تمتع المسنين بجميع حقوق الإنسان، روزا كورنفلد–ماته، الوثيقة، A/HRC/27/46

(ISSN: 2537 - 0758)

(بروتوكول سان سلفادور لعام ١٩٨٨م) الذي ينص على عدة أحكام في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث نص صراحة وبشكل قاطع في المادة التاسعة على حق كبار السن في الضمان الاجتماعي[١٢٨].

كما اعتمدت اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن في عام ٢٠١٥م، أول صك في العالم ملزم من الناحية القانونية بشأن حقوق كبار السن، وتستمد هذه الاتفاقية أحكامها إلى حد كبير من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة ما يتعلق بالحق في الأهلية القانونية والعيش المستقل، وبالرغم من أن المشاريع الأولية لاتفاقية البلدان الأمريكية كانت تنطوي على تناقضات مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن تدخل منظمات الأشخاص ذوي إعاقة ساعد على التصدي لهذه التناقضات وإقرار مستوى أعلى من حماية الحقوق[١٢٩].

ب- **البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المسنين في أفريقيا**[١٣٠]، وقد اعتمد في عام ٢٠١٦م، وهو يتضمن معايير توفر حماية أقل مما توفره اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتتعارض معها، كما يتضمن البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أفريقيا الذي اعتمد في ٢٠١٨م مادة بشأن حقوق كبار السن ذوي الإعاقة[١٣١]، فضلاً عن النص في المادة (١٨) من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام ١٩٨١م الذي نص على حماية خاصة لكبار السن، إلى جانب البروتوكول الخاص بحقوق المرأة في أفريقيا ٢٠٠٣م الذي يوفر حماية خاصة للمسنات والتحرر من العنف وسوء المعاملة وغير ذلك من الحقوق[١٣٢].

ج- **مجلس أوروبا بشأن تعزيز حقوق الإنسان لكبار السن**، وقد أصدر هذا المجلس توصيته بشأن تعزيز حقوق الإنسان لكبار السن والتي اعتمدت في عام ٢٠١٤م، وإن

---

[128] Malek, M. A. (. 1.)., and M. A. (.2,3). Razzak. Op, Cit, p. 290.

[١٢٩] الوثيقة، A/74/186 بند ١٥.

[١٣٠] مشروع البروتوكول المرفق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعمق بحقوق المسنين في أفريقيا، الوثيقة، CAMSD/EXP/4(IV)

[١٣١] الوثيقة، A/74/186 بند ١٥.

[132] Malek, M. A. (. 1.)., and M. A. (.2,3). Razzak. Op, Cit, p. 291.

كانت تشير إلى الأحكام ذات الصلة بكبار السن في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، غير أنها قاصرة في احترام جميع معايير الاتفاقية، وأنه في حالة وجود أي تعارض بين اتفاقية حقوق كبار السن ذوي الإعاقة، والمعايير الدولية أو الإقليمية الأخرى لحماية كبار السن، فإن الأولوية تكون للأحكام التي من شأنها أن تساهم مساهمة أكبر في إعمال حقوق كبار السن ذوي الإعاقة، فضلاً عن نص ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٠٠م على حظر التمييز على أساس السن، واحترام حقوقهم في العيش حياة كريمة واستقلال والمشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية، وحقهم كذلك في الضمان الاجتماعي[١٣٣].

هـ- **ميثاق دول الاندين لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ٢٠٠٢م،** حيث نص في المادتين (٤٦، ٤٧) على أن تكرر الدول الموقعة[١٣٤] التزامها باحترام وإنفاذ الحقوق والالتزامات المخصصة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للبالغين الأكبر سناً بهدف تحسين وتعزيز وحماية حقوقهم في ولاياتها الخاصة، وفي مجال منطقة بلاد الأنديز يتم التطرق إلى المواضيع الرئيسة وهي: حماية البالغين الأكبر سناً من جميع أشكال التمييز والعنف بما في ذلك العنف المنزلي، وتوفير الرعاية المناسبة لهم في المؤسسات والمرافق العامة والخاصة، وكذلك مشاركتهم ومنظمات المسنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا العامة التي تعنيهم، والحماية الفعالة لحقهم في الضمان الاجتماعي، وخاصة فيما يتعلق بالحقوق والضمانات المتصلة بالتقاعد، وتعزيز مشاركتهم واندماجهم في المجتمع[١٣٥].

د- **الميثاق العربي لحقوق الإنسان،** حيث تم النص على مسؤولية الدولة في الرعاية المتميزة والحماية الخاصة لكبار السن (المادة٣٨/ب) لعام ١٩٩٧م[١٣٦]، وكذلك في نسخته الأحدث في المادة (٢/٣٣) لعام ٢٠٠٤م[١٣٧].

---

(133) Ibid, p. 291.

(١٣٤) وقعه رؤساء دول إكوادور، وبوليفيا، وبيرو، وفترويلا، وكولومبيا.

(١٣٥) انظر وثيقة الأمم المتحدة، A/C.3/57/2

(١٣٦) اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية ٥٤٢٧ المؤرخ في ١٥ سبتمبر ١٩٩٧م.

(١٣٧) اعتمد من قبل القمة العربية السادسة عشرة التي استضافتها تونس٢٣ مايو ٢٠٠٤م، وانظر، Malek, M. A. (. 1.)., and M. A. (.2,3). Razzak. Op,Cit, p. 291.

(ISSN: 2537 - 0758)

٣- على المستوى الوطني:

يعد التشريع من أكثر الإجراءات لتعزيز حقوق الإنسان ومنع التمييز على أساس السن، ومن ذلك قانون التمييز على أساس السن في أستراليا ٢٠٠٤م الذي ينص على واجب النفاذ في القانون الفيدرالي للأشخاص الذين يعانون التمييز على أساس العمر في جوانب الحياة العامة، وكذلك في شمال أيرلندا استعرضت لجنة حقوق الإنسان عام ٢٠٠١م عدة مجالات لتعزيز حقوق الإنسان من بينها، الرعاية الاجتماعية والصحية والنقل والدخل والإسكان والتعليم، وسلط التقرير النهائي على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية لكبار السن، وأن هناك حاجة لعمل الحكومة لمكافحة التمييز وتعزيز تكافؤ الفرص لهم[١٣٨].

ومنها ما أشار إليه الدستور المصري ٢٠١٤م في المادة (٨١) بالتزام الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقزام صحياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وترفيهياً ورياضياً وتعليمياً وتوفير فرص العمل لهم، وكذلك المادة (٨٣) من التزام الدولة بضمان حقوق المسنين صحياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وترفيهياً وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة، وتراعي الدولة في تخطيطها للمرافق العامة احتياجات المسنين، كما تشجع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعاية المسنين وذلك على النحو الذي ينظمه القانون[١٣٩].

وهنا نشير إلى قرار الجمعية العامة رقم (١٨١/٧٢) الذي اتخذته في التاسع عشر من ديسمبر ٢٠١٧م بشأن المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها الذي رحبت فيه بالاهتمام المتزايد بإنشاء وتدعيم مؤسسات وطنية مستقلة تتسم بالتعددية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم، كما تشير إلى المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)[١٤٠]، كما تشير إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في الخامس والعشرين في يونية ١٩٩٣م، حيث أعيد فيهما تأكيد الدور المهم والبناء الذي تقوم

وللمزيد حول المواثيق الإقليمية، انظر، Tang, Kwong-leung. Op,Cit, p. 108.

(138) Tang, Kwong-leung. Op, Cit, p. 111.

(١٣٩) محمد عبدالظاهر حسين، **مرجع سابق**، ص٢٥، ٢٦.

(١٤٠) انظر القرار رقم (١٣٤/٤٨).

به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وأن لهذه المؤسسات الوطنية دوراً مهماً في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وفي تعزيز المشاركة، وخاصة مشاركة هيئات المجتمع المدني، وتعزيز سيادة القانون وفي إشاعة الوعي العام بتلك الحقوق والحريات وإذكائه(١٤١).

بالإضافة إلى اعتراف عدة دساتير صراحة بمبادئ المساواة وعدم التمييز ضد كبار السن، وإن ورد ذلك بعبارات شتى، حيث يتضمن بعضها إحالة صريحة إلى "السن" كأساس لمنع التمييز، في حين تضمن دساتير أخرى الحماية بموجب شرط عدم التمييز العامة "لأي أسباب أخرى"، ويتضمن عدد قليل من الدساتير إحالات صريحة إلى كبار السن وحقوق محددة بما في ذلك دساتير تشتمل على أحكام لتعزيز حماية كبار السن من العنف وسوء المعاملة، وتقديم معاشات تقاعدية ورعاية مدى الحياة، وتوفر الحقوق الثقافية والمشاركة، كما تتناول بعض التشريعات حالات كبار السن والمعوقين، وقد أنشأت بعض الدول مكاتب خاصة لهم تطبق نهجاً متماثلاً ومبادرات مشتركة للفئتين، وقامت هذه الهيئات أيضاً بحملات توعية عن طريق وسائط الإعلام لهاتين الفئتين من السكان عن طريق الإذاعة والتلفزيون، بهدف التصدي لأي وصمات تلحق بهما(١٤٢).

وبالرغم من ذلك إلا أن الحاجة أصبحت ملحة إلى ضرورة تحسين النظم الوطنية فيما يتعلق بكبار السن وإنشاء الإحصاءات الخاصة بهم من أجل معالجة التحديات التي يواجهونها، كما أنه لابد وأن تحتوي هذه التشريعات على وسائل لحفظ وحماية حقوق كبار السن من جميع الجوانب المختلفة سواء ما يحمي سلامته البدنية أو سمعته أو كيانه الأدبي أو حقوقه المادية الثابتة له بمقتضى أهليته القانونية، وبصفة عامة جميع وسائل الحماية الجنائية والمدنية لهم(١٤٣).

---

(١٤١) الوثيقة، A/RES/72/181 ص١، ٢؛ وللمزيد حول مبادئ باريس وإعلان وبرنامج عمل فيينا، انظر، مبادئ باريس: توجيه أعمال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على مدى ٢٠ سنة، موقع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة،
https://www.ohchr.org/ar/NewsEvents/Pages/ParisPrinciples20yearsguidingtheworkofNHRI.aspx

(١٤٢) الوثيقة، A/66/173 بند ٤٢ وما بعدها.

(١٤٣) وللمزيد من التفاصيل حول نوعي هذه الحماية، انظر، عبد الله مبروك محمد النجار، **مرجع سابق**، ص١٤٢ وما بعدها.

(ISSN: 2537 - 0758)

وفي مجال تقييم هذه الآليات وفي ضوء تقارير الأمم المتحدة التي أشارت إلى وجود ضعف بآليات حقوق الإنسان المتعلقة بكبار السن من الرجال والنساء باعتبارهم مجموعة ضعيفة تحتاج إلى تدابير خاصة لحمايتها، فقد أوجبت المادة (٢/١٦) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة توفير أشكال من المساعدة والدعم للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم "تراعي سنهم" من أجل تجنب حالات الاستغلال والعنف والاعتداء، ويشمل ذلك الجوانب التي تراعي نوع جنسهم، مما يشكل اعترافاً بأوجه الضعف الخاصة لكبار السن، كما ينبغي ألا يفهم اقتصار العنف ضد المرأة على العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار الأسرة فقط بل يمتد ليشمل المجتمع العام وما ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه، ولذا فإن الدول ملزمة من منطلق حقوق الإنسان باتخاذ كل ما هو ملائم من تدابير تشريعية وإدارية واجتماعية وتعليمية وتدابير أخرى لمكافحة العنف وحماية الأفراد في دوائرهم الخاصة والعامة، بما في ذلك من تصرفات أسرهم وأقاربهم ومقدمي الرعاية لهم، وكل ذلك وغيره يتطلب وجود تدابير محددة تتعلق بكبار السن لتعزيز حقوقهم وحمايتها[١٤٤].

كما أنه يجب على الدول وفقاً لمواثيق الأمم المتحدة العمل على مواجهة تلك التحديات عن طريق القوانين والتشريعات الوطنية التي من خلالها تصدر الدول تشريعات لمكافحة التمييز المتعلق بالسن، وكذلك التشريعات المتعلقة بالعنف وسوء المعاملة، وتلك المناهضة للاستغلال المالي لهم، فضلاً عن إصدار التشريعات المتعلقة بالصحة، وتلك المتعلقة بالرعاية طويلة الأجل والرعاية المنزلية، بالإضافة إلى التشريعات المتعلقة بالضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية، وكذلك التشريعات المتصلة بالعمل، وما يلزم بشأن التشريعات المتعلقة بتعليم الكبار والتعليم المستمر، وما يلزم لحفظ حقهم في المشاركة في صنع السياسات والحياة السياسية والثقافية، وأيضاً التشريعات التي تضمن حقهم في اللجوء إلى القضاء والتماس سبل الانتصاف القضائية، كما ينبغي مواجهة هذه التحديات على المستوى الدولي نظراً لافتقار هذه التحديات التاثير الملزم في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان بالنسبة لكبار السن.

---

[١٤٤] انظر وثائق الأمم المتحدة، A/66/173؛ A/74/170؛ A/74/186؛ A/CONF.197/9؛ A/RES/73/143، A/RES/65/182؛ A/72/161.

المبحث الخامس
وضع كبار السن فى ظل جائحة كورونا

تشير الأمم المتحدة إلى ازدياد حالات الإساءة إلى كبار السن بفعل جائحة كورونا، كما أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن هذه الجائحة قد تؤدي إلى انخفاض كبير في مدخولات كبار السن ومستويات معيشتهم، حيث يحصل أقل من ٢٠٪ من كبار السن في سن التقاعد على مرتبات تقاعدية منتظمة(١٤٥)، وقد أوجد هذا الوضع تحديات أخرى أشار إليها الأمين العام في الأول من مايو ٢٠٢٠م، والتي تتمثل في مخاطر أكبر من الفقر والتمييز والعزلة، وقد يكون لها تأثير مدمر على كبار السن بالدول النامية، وهو ما يتطلب ضرورة وضع جميع احتياجات كبار السن في الاعتبار، وخاصة ما يتعلق بالتغطية الصحية الشاملة، والمعاشات التقاعدية، والوظائف، والحماية الاجتماعية، كما ينبغى ايلاء المراعاة الخاصة للنساء كبيرات السن حيث إن معظم كبار السن منهن، فضلاً عن كونهن أكثر عرضة للوقوع في براثن الفقر ولا يحصلن على الرعاية الصحية في هذه الفترة من حياتهن مما يتطلب ضرورة تلبية احتياجاتهن عند وضع السياسات المنظمة لكبار السن(١٤٦)، ومن هذا المنطلق سوف نتناول أهم التحديات التي أوجدتها الجائحة علي كبار السن بعد التعريف بتك الجائحة وذلك على النحو التالي:

أولاً:- التعريف بجائحة كورونا:

فى الحادي عشر من مارس ٢٠٢٠م أعلنت "منظمة الصحة العالمية" أن تفشى مرض "كوفيد- ١٩" الناتج عن فيروس "كورونا" المستجد الذي ظهر للمرة الأولى في ديسمبر ٢٠١٩م في مدينة ووهان الصينية قد بلغ مستوى الجائحة، أو الوباء العالمي، وقد دعت المنظمة الحكومات إلى اتخاذ خطوات عاجلة وأكثر صرامة لوقف انتشار الفيروس بحجة المخاوف بشأن المستويات المقلقة للانتشار وشدته(١٤٧).

---

(١٤٥) موقع الأمم المتحدة، https://www.un.org/ar/observances/elder-abuse-awareness-day، **سبق الإشارة إليه.**

(١٤٦) الأمين العام يدعو إلى احترام "حقوق وكرامة" المسنين خلال جائحة كوفيد-١٩ وما بعدها، أخبار الأمم المتحدة، نشر بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١م، https://news.un.org/ar/story/2020/05/1054162

(١٤٧) منظمة ***هيومن رايتس ووتش***، الأبعاد الحقوقية في الاستجابة لفيروس "كورونا" المستجد، نشر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٩م، https://www.hrw.org/ar/news/2020/03/19/339654؛ وانظر، منظمة الصحة العالمية، مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩): سؤال وجواب،

(ISSN: 2537 - 0758)

ويعد مرض كوفيد- ١٩ من الأمراض المعدية التي يسببها فيروس كورونا المستجد، وهذا الفيروس من عائلة فيروسية تسبب التهابات تنفسية، ولم يتم اكتشاف لقاح للوقاية منها حتى وقتنا الراهن[١٤٨]- بالرغم من إعلان بعض الدول كروسيا والصين من اكتشاف لقاحات له- أو دواء لعلاج المرض الناتج عنه، باستثناء التعامل مع أعراضه[١٤٩]. وقد أطلقت منظمة الصحة العالمية (WHO) اسم SARS- CoV-2على فيروس الكورونا واسم COVID- 19 على المرض الذي يسببه هذا الفيروس، ويعني حرفي "كو" CO/اختصار لكلمة كورونا، وحرفي "في" VI/اختصار لكلمة فيروس، وحرف "د" D/اختصار لكلمة "مرض" Disease/باللغة الإنجليزية، وقد اختير هذا الاسم لتجنب الإشارة إلى مجموعات معينة من الأشخاص أو المواقع وإعطاء انطباعات سلبية عنها، حيث يعد الاهتمام بالصحة النفسية فى مثل هذه الفترات العصيبة أمراً مهما للغاية، إذ يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الصحة النفسية للمجتمعات المتأثرة بالفيروس، ويمكن للمخاوف حول انتقال المرض من شخص إلى آخر أن تؤثر على التماسك الاجتماعي وسهولة الحصول على الدعم الاجتماعى المطلوب، وتترك أثراً سلبياً على الصحة النفسية، وخاصة عند كبار السن والأشخاص الذين يعانون من حالات صحية مزمنة[١٥٠].

وبشأن انتشار هذا المرض، فإنه انتقال عدواه من أشخاص آخرين مصابين بالفيروس، وينتشر المرض بشكل أساسي من شخص إلى شخص عن طريق القطيرات الصغيرة التي يفرزها هذا الشخص المصاب بكوفيد- ١٩ من أنفه أو فمه عندما يسعل أو يعطس أو يتكلم، ولذا ينبغي تجنب مخالطة أي شخص تظهر عليه أعراض الأمراض التنفسية كالسعال والعطس[١٥١].

---

https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses

[١٤٨] أعلنت شركة فايزر الأمريكية للأدوية التوصل إلى اكتشاف لقاح له، وأن نسبة النجاح تقريباً ٩٠%، إلا أن اللقاح لم يطرح بالأسواق حتى وقتنا الراهن، وذلك لتقييم مدى فعاليته.

[١٤٩] ***منظمة*** هيومن رايتس ووتش، ***الأبعاد الحقوقية في الاستجابة لفيروس "كورونا" المستجد***، *سبق الإشارة إليه.*

[١٥٠] انظر، الصحة النفسية في ظل انتشار مرض كوفيد-١٩، دليل إرشادي للمجتمعات والمرضى وعائلاتهم وأصدقائهم في فترة الحجر والعزل الصحي، مركز جونز هوبكنز أرامكو الطبي، https://www.jhah.com/ar/new-coronavirus/mental-health-tool-kit

[١٥١] انظر، منظمة الصحة العالمية، https://www.who.int/ar/health-topics/coronavirus

وبخصوص التعافي من المرض فإن نحو (٨٠%) من الحالات تتعافى دون حاجة إلى علاج خاص، غير أن الأعراض تشتد لدى شخص واحد تقريباً من بين كل ٥ أشخاص مصابين بمرض كوفيد- ١٩ فيعاني من صعوبة في التنفس، وتزداد مخاطر الإصابة بمضاعفات وخيمة بين كبار السن والأشخاص المصابين بمشكلات صحية أخرى مثل ارتفاع ضغط الدم أو أمراض القلب والرئة أو السكري أو السرطان، وينبغي لجميع الأشخاص، أيا كانت أعمارهم، التماس العناية الطبية فوراً إذا أصيبوا بالحمى أو السعال المصحوبين بصعوبة أو ضيق النفس وألم أو ضغط في الصدر أو فقدان القدرة على النطق أو الحركة، كما يوصى قدر الإمكان بالاتصال بالطبيب أو بمرفق الرعاية الصحية مسبقاً، ليتسنى توجيه المريض إلى العيادة المناسبة[١٥٢]، وهو ما ينطبق على كبار السن المصابين بالمرض.

ثانياً:- **أوضاع كبار السن بعد جائحة كورونا**:

يكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان لكل شخص الحق في أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، ويلزم الدول باتخاذ كافة التدابير لمنع تهديد الصحة العامة، وتقديم الرعاية الطبية لمن يحتاجها، كما يقر هذا القانون بأن القيود التي تفرض على بعض الحقوق في سياق التهديدات الخطيرة للصحة العامة وحالات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة يمكن تبريرها عندما يكون لها أساس قانوني، وتكون ضرورية للغاية، بناءً على أدلة علمية، ولا يكون تطبيقها تعسفياً ولا تمييزياً، ولفترة زمنية محددة، وعلى أن تحترم كرامة الإنسان، وأن تكون قابلة للمراجعة ومتناسبة من أجل تحقيق الهدف المحدد لها، وبتطبيق ذلك على جائحة كورونا أشارت منظمة هيومن رايتس ووتش بأن هذه الجائحة ترقى إلى مستوى تهديد الصحة العامة مما تبرر فرض قيود على بعض الحقوق، مثل فرض الحجر الصحي أو العزل الذي يحد من حرية التنقل لمنع انتشار المرض، مع مراعاة عدم التمييز، ومبادئ حقوق الإنسان الأخرى كالشفافية واحترام الكرامة الإنسانية[١٥٣].

ومن ثم ينبغي أن تكون هذه القيود المفروضة على الحقوق لأسباب تتعلق بالصحة العامة أو الطوارئ الوطنية قانونية، وضرورية، ومتناسبة، وذلك وفقاً للقانون الدولي

---

[١٥٢] منظمة ***هيومن رايتس ووتش***، الأبعاد الحقوقية في الاستجابة لفيروس "كورونا" المستجد، **سبق الإشارة إليه.**

[١٥٣] المرجع السابق.

(ISSN: 2537 - 0758)

لحقوق الإنسان وخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما ينبغي أن تنفذ هذه القيود من حجر صحي إلزامي وعزل الأشخاص الذين يحملون أعراض المرض بما يتماشى مع القانون الدولي، مع ضرورة ألا تكون المعاملة تمييزية على أساس السن بحيث تزيد من معاناة كبار السن خلال الجائحة[١٥٤]، إلا أن الواقع أثبت أنه من بين سبل مواجهة هذه الجائحة كان من خلال حشد الجهود وتجميع الطاقات عن طريق اتباع سياسات الحصار والمراقبة والتتبع التي قد تكون نجحت بالرغم من احتوائها على سبل الإجبار والقمع وتقييد الحريات[١٥٥].

ولذا أشار الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش"، إلى ضرورة احترام حقوق وكرامة المسنين خلال هذه الجائحة وما بعدها، حيث ذهب إلى أن معدل وفيات الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٨٠ عاماً، بلغ خمسة أضعاف المتوسط العالمي، وهو ما دعاه إلى إطلاق مبادرة سياسية جديدة لمعالجة هذا الأمر والعديد من التحديات الأخرى التي يواجهها كبار السن، أثناء وبعد أكبر أزمة للصحة العامة تجتاح العالم منذ قرن وذلك في الأول من مايو ٢٠٢٠م، كما أكد أن هذه الأزمة بالنسبة لكبار السن قد تؤدي إلى تفاقم الفجوات الموجودة أصلاً بشأن حماية حقوق الإنسان والتحديات الاجتماعية والاقتصادية، حيث التمييز على أساس السن، والاستقلالية بالنسبة لهم، والتفاوت في الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية، فضلاً إلى افتقارهم إلى سلطة اتخاذ

---

[١٥٤] بالرغم من أن للحجر الصحي ومن بينها الحجر الصحي المنزلي مزايا في منع انتشار واحتواء الأمراض المعدية إلا أنه غالباً ما تصاحبة تجاوزات بحق أفراد الأسرة ومن بينهم كبار السن، وازدياد حالات العنف الأسري خلال الجائحة، فضلاً عن ازدياد الاحالات الاضطراب النفسي طوال فترة الحجر الصحي، للمزيد حول تأثير الحجر الصحي في استفحال ظاهرة العنف الأسري، انظر، بشرى مزوز، العنف الأسري في ظل فترة الحجر الصحي، **مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية:** المصطفى الغشام الشعيبي ع٤، ٢٠٢٠م، ص١٢٦، ١٢٧؛ وفي الاضطرابات النفسية التي يسببها ظهور فيروس كورونا والبقاء في الحجر الصحي المنزلي، انظر، فاتن أحمد السكافي، تكيف الأسرة مع الحجر الصحي المنزلي في زمن فيروس كرونا، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية:** مركز جيل البحث العلمي ع٦٣، ٢٠٢٠م، ص١٥، ١٦.

[١٥٥] سعيد رفعت، جائحة كورونا وتداعياتها السياسية دوليا وإقليميا وعربيا، **شؤون عربية:** جامعة الدول العربية، الأمانة العامة ع ١٨٢، ٢٠٢٠م، ص٥.

القرار[١٥٦]. ومن أبرز التحديات الراهنة ما أفرزتها الجائحة من مخاطر تتطلب ضرورة توفير الحماية لكبار السن خلال الجائحة وما بعدها حيث إنهم أكثر الفئات العمرية معرضة لخطر الإصابة وأكثرهم عرضة للمضاعفات المسببة للوفاة أو الأمراض المستعصية بعد الإصابة، حيث يتسبب الفيروس بوفاة أولئك الذين تزيد أعمارهم عن ٨٠ عاماً بمعدل أعلى بخمسة أضعاف من الفئات العمرية الأخرى، فضلاً عن معاناة نحو ٦٦٪ من الذين تزيد أعمارهم عن ٧٠ عاماً من حالة مرضية واحدة على الأقل، مما يضعهم في خطر متزايد للتأثير الشديد من العدوى أو الاصابة بالفيروس.

كما يواجه كبار السن أيضاً التمييز على أساس العمر في تصرفات تتعلق بالرعاية الطبية وتوفير العلاجات المنقذة للحياة مما يؤدي إلى انعدام المساواة على النطاق العالمي، والذي كان قائماً بالفعل قبل انتشار الفيروس، حيث لا يحصل نصف كبار السن في بعض البلدان النامية على الخدمات الصحية الأساسية، كما يؤدي انتشار الجائحة إلى تقليص فرص توافر الخدمات الطبية الطارئة التي لا علاقة لها بالجائحة، وهو ما يزيد من المخاطر التي تهدد حياتهم.

وفي هذا الشأن ذهب الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" إلى أن كبار السن يواجهون الانزلاق بين الفئات الأضعف في هذا الوقت أكثر من أي وقت مضى، وأن الفيروس لا يهدد حياتهم وسلامتهم فحسب، بل يهدد صحتهم الاجتماعية وفرص حصولهم على الخدمات الصحية ووظائفهم وسبل عيشهم، كما أكد على أنه ليس هناك أي شخص يمكن الاستغناء عنه، وأن كبار السن لهم الحق في الحياة وفي التمتع بالصحة مثلهم في ذلك مثل غيرهم من الأفراد، ولذا ينبغي احترام الممارسات المتعلقة بالرعاية الطبية لحقوق الإنسان وكرامة الجميع[١٥٧].

وقد امتد تأثير الجائحة على المنطقة العربية حيث أشارت دراسة إلى أن الجائحة أثرت على جميع جوانب الحياة بها، وقد تحمل العبء الأكبر منها كبار السن وخاصة ذوو الإعاقة والنساء إذ تحملوا عبئاً مزدوجاً ناتجاً عن المخاطر الصحية للفيروس، وعن ضعف نظم الحماية االجتماعية، ما يترك مجموعة كبيرة منهم بدون حماية، ويزيد من

---

[١٥٦] الأمين العام يدعو إلى احترام "حقوق وكرامة" المسنين خلال جائحة كوفيد-١٩ وما بعدها، **سبق الإشارة إليه.**

[١٥٧] موقع الأمم المتحدة، https://www.un.org/ar/observances/elder-abuse-awareness-day **سبق الإشارة إليه؛** وانظر ، أطباء بلا حدود، المخاوف الأساسية في ظلّ تفشي كوفيد-١٩، https://www.msf.org/ ar/ %D9%83%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%AF-19

(ISSN: 2537 - 0758)

خطر الوفاة، ونظراً لارتفاع نسبة كبار السن ٦٠ عاماً فما فوق، وزيادة مخاطر المعاناة من الأعراض الحادة والمضاعفات الصحية، حيث تسببت الجائحة في ارتفاع نسبة المخاطر إلى نحو ٣٢ مليون مسن، كما تؤدي الإعاقة إلى مضاعفة آثار الجائحة ومخاطرها، حيث يعاني كبار السن ذوو الاعاقة من ظروف صحية أخرى تزيد من تعرضهم للمخاطر وحاجتهم إلى الإعالة وتحد من قدرتهم على الحركة، كما يواجه معظمهم صعوبات وظيفية متعددة في حياتهم اليومية، وتزيد نسبة كبار السن من ذوي الإعاقة إلى نحو ٤٦% من مجموع كبار السن، وأن أكثر من ٧ مليون منهم يعانون من إعاقات متوسطة إلى شديدة، كما أوجدت الجائحة تحديات فيما يتعلق بالترتيبات المعيشية والصحية لهم[١٥٨].

وما يزيد من خطر الجائحة على كبار السن بالمنطقة العربية ما يعانونه من ضعف في جهازهم المناعي وارتفاع الأمراض المزمنة بينهم مثل داء السكري وارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب والسرطان، كذلك يعد الفقر أحد العوامل الرئيسة بها والتي تساهم في تدهور الصحة، وخاصة في الآونة الأخيرة وما تعانية بعض البلدان العربية من اضطرابات سياسية تسببت في التراجع الاقتصادي، وهو ما أدى إلى تبني القمة العربية لعام ٢٠١٩م للاستراتيجية العربية الإقليمية لكبار السن التي اعتمدها وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة العرب في عام ٢٠١٨م، والتي تقوم على خمسة محاور رئيسة وهي: وضع المسنين وظروفهم الاجتماعية والمعيشية، والظروف الصحية لهم، والمشاركة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمسنين، ووضعهم أثناء الحروب والصراعات، وأخيراً دور وسائل الاعلام في تحسين صورتهم وخدمة قضاياهم[١٥٩].

وهذه التحديات لم تقتصر على المنطقة العربية فحسب بل شكل الفيروس خطورة على كبار السن بالقارة الأوروبية، ففي ألمانيا أشار بعض الخبراء إلى أن تبعات المرض أشد خطورة كلما زاد سن المريض، وقد ارتفعت نسبة الوفيات من ٢٠- ٢٥% لمن هم فوق سن الثمانين، وأن حالات الوفاة الأولى في ألمانيا أكدت صحة هذه النتائج، وما

---

[١٥٨] انظر، آثار جائحة كوفيد-١٩ على كبار السن في المنطقة العربية،
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/20-00225_gpid_pb12_ar_june22_mod.pdf

[١٥٩] انظر، كبار السن وفيروس كورونا (كوفيد-١٩) في المنطقة العربية :عدم ترك أحد خلف الركب، مكتب الدول العربية، جامعة الدول العربية، القطاع الاجتماعي،
https://arabstates.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/ar_lascovid_and_older_people_for_web_9-6-2020.pdf

يزيد القلق وجود نحو ١٨ مليون مسن فوق سن الستين بها، حيث تعد نسبة كبار السن الأعلى بها بعد دولة إيطاليا[١٦٠].

وفي فرنسا وقع أكثر من ١٥٠ شخصية على بيان يدعو إلى بلورة ميثاق مجتمعي يعيد النظر في العلاقة بين الأجيال وفي سبل مواجهة واقع ارتفاع معدل الحياة وتزايد عدد المتقدمين في السن داخل المجتمع الفرنسي، حيث أشار البيان الذي نشرته صحيفة لوموند الفرنسية إلى أن الجائحة وضعت المجتمع أمام رهان حماية المتقدمين في السن داخله، خاصة وأن نحو ٩٢% من ضحايا الجائحة هم ممن تجاوز عمرهم الخامسة والستين، وهو ما يدعو إلى التساؤل عن مدى الحاجة إلى توفير الرعاية الكافية لهم[١٦١].

كما تشير البيانات إلى ارتفاع معدلات الوفيات بين المصابين بفيروس كورونا كلما زاد سنهم بالولايات المتحدة وإيطاليا وهولندا والصين وكوريا الجنوبية، حيث أظهر بحث أولي في الصين ارتفاع معدل الوفيات بنسبة ٣.٢% عند عامة السكان الذين ثبتت إصابتهم بالفيروس وارتفاع هذه النسبة إلى ٨% لمن ٧٩ عاماً، وتصل إلى نحو ١٥% لمن تبلغ أعمارهم ٨٠ عاماً فأكثر، كما أن أكثر حالات الإصابة بالفيروس في السويد كانت في دور الرعاية الاجتماعية لكبار السن[١٦٢]، وأن نحو نصف العدد الإجمالي للوفيات في عدة دول أوروبية كانت أيضاً في دور الرعاية مثل، إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وبلجيكا وأيرلندا[١٦٣].

---

[١٦٠] انظر، كيف يتعامل كبار السن في ألمانيا مع خطر كورونا؟ نشر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٢م، https://www.dw.com/ar/%D9%83%D9%8A%D9%81-

[١٦١] انظر، 150شخصية توقع على بيان لحماية كبار السن، نشر بتاريخ ٢٠٢/٥/٢٦م، https://www.mc-doualiya.com/articles/20200526-150-

[١٦٢] انظر، مادي سافج، فيروس كورونا: ماذا يحدث في دور رعاية المسنين في السويد؟ نشر بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٢٠م، https://www.bbc.com/arabic/world-52724932؛ وللمزيد انظر، يورونيوز، هل يدفع كبار السن ثمن سياسات السويد بالتعامل مع فيروس كورونا؟ نشر بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٧م، https://arabic.euronews.com/2020/04/27/do-the-elderly-pay-theprice-of-swedish-coronavirus-policies

[١٦٣] يورونيوز، كورونا يفتك بكبار السن في أوروبا.. نصف وفيات الفيروس وقعت في دور الرعاية، نشر بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٥م، https://arabic.euronews.com/2020/04/14/half-coronavirus-death-in-europe-older-people-care-home-data-research-says

(ISSN: 2537 - 0758)

ومن التحديات الأخرى التي أظهرتها الجائحة على كبار السن انتشار الذعر والخوف بينهم، فقد كان معظم ضحاياه من المسنين لتأتي نشرات الأخبار والتوعية على وقع من تجاوز الستين عاماً لتصيبه بالقلق، وأن هذا الفيروس يفتك بكبار السن، وهي عبارة تكفي لإحداث اضطراب تام في نفسيات كبار السن، حيث ينتشر بينهم الاكتئاب وضعف القدرات الإدراكية والمعرفية (الزهايمر) والقلق، وتزداد أكثر هذه الأمراض في حالات الأزمات ومن بينها جائحة كورونا نتيجة التهويل مما يؤدي إلى تزايد معدلات الهلع والذعر لديهم[١٦٤]، وهو ما يدعو إلى العمل على مواجهة تلك التحديات وعدم التقليل من أهمية كبار السن وعدم التضحية بهم في أوقات الأزمات لصالح الفئات العمرية الأقل إعمالاً لمبدأ المساواة وعدم التمييز.

وفي نهاية الدراسة يؤيد الباحث ما ذهب إليه الفريق العامل بشأن ضرروة اتخاذ التدابير الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن وكرامتهم مثل الممارسات الفضلى والدروس المستفادة، وما يمكن تضمينه في صك قانوني متعدد الأطراف، وتحديد المجالات والمسائل التي توفر مزيد من الحماية لهم، وهو ما أعربت عنه بعض الوفود بشأن ضرورة تحسين تنفيذ الإطار القانوني الدولي القائم، مثل معاهدات حقوق الإنسان الأساسية، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام ٢٠٠٢م، من أجل سد الفجوة بين السياسات والممارسات وإدماج حالة كبار السن في آليات الإبلاغ والرصد القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان والتقارير المقدمة إلى مختلف الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، ومن أجل ذلك ينبغي إجراء مناقشة مفتوحة تؤدي إلى وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن حقوق الإنسان لكبار السن يعتمد فيه نهج قائم على حقوق الإنسان ويجعل هذه الفئة في صلب الاهتمام ويعتبرهم أصحاب حقوق محددين، وكل ذلك يتماشى مع استنتاجات الخبيرة المستقلة من أن الإطار القانوني الدولي القائم، بصرف النظر عن مدى تنفيذه، غير كاف ليضمن بصورة شاملة وفعالة تمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان وأنه يتناول مسائل الشيخوخة من منظور إنمائي بدلاً من منظور حقوق الإنسان.

كما ينبغي أيضاً أن يتناول هذا الصك أهم المجالات المتعلقة بكبار السن ومنها، المساواة وعدم التمييز على أساس السن، وكذلك ما يتعرض له كبار السن من إهمال وعنف وإساءة المعاملة، وكذلك الاستقلالية والاعتماد على الذات، وإمكانية الوصول إلى

---

[١٦٤] انظر، وزارة الصحة بسلطنة عمان، في زمن الجائحة الاضطرابات النفسية لدى كبار السن، نشر بتاريخ ١٤/٤/٢٠٢٠م،

https://www.moh.gov.om/ar/media-center-display-page/-/asset_publisher/NmYvyVmbbJDi/content/--1252/pop_up?_101_INSTANCE_NmYvyVmbbJDi_viewMode=print

المرافق والهياكل الأساسية والموئل (النقل، والسكن، والحصول على الخدمات)، فضلاً عن تناول الحق في الصحة والحصول على الخدمات الصحية، والاحتكام إلى القضاء، والحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي (بما في ذلك الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية)، والأمن الاقتصادي، والحق في العمل والوصول إلى سوق العمل، والتعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة وبناء القدرات، والمشاركة في الحياة العامة وفي عمليات صنع القرار، والإدماج الاجتماعي، ومسألة إسهام كبار السن في التنمية المستدامة، والنص على الرعاية الطويلة الأجل والمخففة للآلام، وجميع هذه المسائل وغيرها ينبغي معالجتها من أجل تمكين كبار السن من أن يصبحوا جهات فاعلة نشطة ومشاركة في المجتمع والسماح لهم كذلك بالتمتع الكامل بحقوق الإنسان بصرف النظر عن سنهم[١٦٥]، فضلاً عن ضرورة عدم إغفال وضع كبار السن أثناء الأزمات أو الطوارئ وما يواجهونه من تحديات كشفت عنه جائحة كورونا.

وبذلك أصبحت الحاجة ملحة لإصدار صك دولي شامل وملزم لمعالجة حقوق كبار السن على وجه التحديد، والحجج متعددة لإقرار هذه الاتفاقية ومنها: أن الوضع الحالي للقانون الدولي ليس جيداً بما فيه الكفاية، وأن الاتفاقية الدولية تعد أداة قانونية مهمة وفعالة لتقرير الوضع الاجتماعي لهم في المستقبل، كما أن النجاحات التي حققتها الاتفاقيات الدولية مثل، الاتفاقية الدولية للقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل يدرك الأهمية المتوقعة للاتفاقية المقترحة لكبار السن، فضلاً عن عدم وجود هيئة دولية محددة لمعالجة قضاياهم، فضلاً عن مزايا وجود الاتفاقات الدولية من تزكية الوعي لدى الأشخاص والهيئات بموضوع الاتفاقية واعتبارها ضرورة للتعليم العام وزيادة الوعي حول الفئة المستهدفة[١٦٦]، وبذلك يتفق الباحث مع الرأي الذي يذهب إلى أنه نظراً للانتهاكات المتعددة والتحديات التي تواجه كبار السن فإن الرد المناسب على تلك الانتهاكات هو وضع اتفاقية دولية شاملة تنظم حقوقهم[١٦٧].

---

[١٦٥] الوثيقة، A/AC.278/2016/2, pp. 11-13.

[١٦٦] للمزيد حول الحاجة الى اتفاقية دولية لحقوق كبار السن، انظر،

Doron, Israel, and Itai Apter. "The Debate Around the Need for an International Convention on the Rights of Older Persons." *Gerontologist*, vol. 50, no. 5, Oct. 2010, p. 586, also, Lin Zhang, and Jingjing An. Op,Cit, pp. 77-80, and, Doron, Israel and Benny SpanieIr, International Elder Law: The Future of Elder Law, In book: Israel Doron, and Ann M. Soden. (eds) Beyond Elder Law : New Directions in Law and Aging. Springer, 2012, p. 132, and, Malek, M. A. (.1.)., and M. A. (.2,3). Razzak. Op, Cit, p. 288.

[167] Tang, Kwong-leung. Op, Cit, p. 101.

(ISSN: 2537 - 0758)

الخاتمة

تناول البحث موضوع "**حقوق كبار السن وآليات حمايتها في ضوء قواعد القانون الدولي مع الإشارة إلى وضعهم في ظل جائحة كورونا**"، وآمل أن يسهم هذا البحث في تعزيز التعاون الدولي، من أجل إصدار صك دولي يكرس لحفظ وحماية حقوق كبار السن، في ظل ازدياد حالات الإساءة إليهم، وما يواجهونه من تحديات على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، وضعف آليات الحماية الحالية، والنظر الى قضيتهم من منظور حقوق الإنسان وعدم الاقتصار على الناحية الاجتماعية لهذه الفئة الكبيرة من المجتمع، وفي نهاية البحث توصل الباحث إلى عدة نتائج، كما يوصي بعدة توصيات، على النحو التالي:

أولاً:- النتائج:

- ازدياد ظاهرة إساءة كبار السن، بالرغم من اعتبارها قضية اجتماعية عالمية تؤثر في صحة الملايين من كبار السن وتنتهك حقوقهم الإنسانية في جميع أنحاء العالم، إذ يعاني مسن من بين ستة مسنين من شكل من أشكال الإساءة، وأن النسب مرشحة للزيادة في ظل توقعات ارتفاع أعدادهم في السنوات القادمة، وخاصة في البلدان النامية التي تتسم بانخفاض الدخل وارتفاع نسبة الفقر وشيوع التمييز على أساس العمر.
- عدم إيلاء الاهتمام اللازم باحتياجات كبار السن في ظل التحديات التي تواجههم، وكذلك عدم الاستفادة من الأعمال التي يمكن أن يقدمونها للمجتمع إذا ما توافرت لهم الضمانات الكافية.
- أن الإسلام كان له السبق في الاهتمام بكبار السن من الرجال والنساء، وقدم للبشرية شريعة شاملة ومتكاملة تحفظ لكبار السن حقوقهم في كافة المجالات.
- عدم كفاية الحماية العامة بموجب القانون الدولي الراهن، سواء الواردة في مواثيق حقوق الإنسان العالمية أو الإقليمية، وكذلك التشريعات الوطنية، حيث تظل حقوقهم غير مشمولة في إطار منهجي أو شامل، كما أن هذه الاتفاقات لا تلزم الحكومات قانوناً بإعمال جميع الحقوق، وهو ما أدى إلى التغاضي عن التمييز على أساس العمر، والذي أدى بدوره إلى الدعوات بضرورة إصدار صك دولي ملزم وشامل ينظم حقوق كبار السن، وذلك نتيجة ازدياد اهتمام منظمات المجتمع المدني والرأي العام في الآونة الأخيرة بضرورة التصدي لمعالجة قضية كبار السن من خلال منظور حقوق الإنسان.

- أن وجود العديد من النصوص التي يمكن أن توفر بعض الحماية لكبار السن كثيراً ما يتم تجاهلها أو إنكارها، وخاصة فيما يتعلق بالفقر، والعنف وسوء المعاملة، والوصول إلى الرعاية المناسبة، واحترام الكرامة والاستقلالية، والوصول إلى العدالة، فضلاً عن المشاركة السياسية والاجتماعية.
- انطباق مواثيق حقوق الإنسان على كبار السن بنفس الطريقة التي تنطبق بها على سائر الأشخاص على الرغم من أن اتفاقيتين دوليتين تضمنتا إشارة صريحة إلى السن بوصفه سبباً يحظر التمييز على أساسه.
- أن آليات حقوق الإنسان الحالية– اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والخبير المستقل المعني بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع– تقر باعتبار كبار السن من الرجال والنساء مجموعة ضعيفة تتطلب تدابير خاصة لحمايتها، وأنهم يعانون من تمييز متعدد الأسباب، كما تعترف هذه الآليات بالحاجة إلى تشريعات وسياسات وبرامج تراعي كبار السن.
- أن جائحة كورونا أوجدت تحديات إضافية بحق كبار السن فضلاً عن ارتفاع نسب الإساءة إليهم نتيجة الحجز الصحي المنزلي أو في دور الرعاية، وما فرضته من تدابير احترازية أدت إلى تقييد العديد من حقوقهم.

ثانياً:- **التوصيات**:

- ينبغي الاهتمام بتوصيات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة الذي تم إنشاءه بهدف تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن، حيث يهدف الى استكشاف الثغرات الموجودة على الصعيد الدولي في حماية حقوق الإنسان لكبار السن.
- على المجتمع الدولي العمل على تعزيز قدرته فيما يتعلق بزيادة فعالية جمع البيانات والإحصاءات والمعلومات الكمية من أجل تحسين تقييم حالة وحقوق كبار السن وإنشاء آليات مناسبة لرصد البرامج والسياسات الموجهة من أجل كفالة حقوق الإنسان لكبار السن، كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص بهم وخاصة في المناطق الريفية حيث ارتفاع نسبة الفقر المدقع.

(ISSN: 2537 - 0758)

- حث الدول أعضاء الأمم المتحدة بإدراج حالة كبار السن بصورة أكثر صراحة في التقارير التي تقدمها إلى الجمعية العامة بحيث تكون مناقشة ما يتعلق بهم في أوائل جدول الأعمال باعتبارها من القضايا العالمية التي في حاجة إلى اهتمام أكبر من المجتمع الدولي ومن المنظمة العالمية.
- ينبغي العمل على زيادة فعالية تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج متعددة القطاعات المعنية بحقوق كبار السن بما يتمشى مع مبادئ المساواة وعدم التمييز، مع إيلاء المراعاة الواجبة للصكوك الموجودة حالياً وخطط العمل الوطنية المعنية بالشيخوخة، والاستفادة في مساعيها من التعاون والدعم التقنيين من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الإحصائية الوطنية والكيانات الأكاديمية والوكالات المتخصصة والكيانات التابعة للأمم المتحدة.
- تدريب مقدمي الرعاية سواء في المنزل أو دور الرعاية الاجتماعية للتعامل مع كبار السن ومعرفة احتياجاتهم في ظل انتشار الإساءة من قبل مقدمي الرعاية.
- إصدار التشريعات الوطنية بالدول المختلفة التي تقرر الحماية لكبار السن وتفرض المسؤولية على مرتكبي انتهاكات حقوقهم أسوة بما هو مقرر في الجرائم العنصرية أو الدينية باعتبارها موجهة إلى كبار السن بصفتهم العمرية.
- نشر ثقافة احترام وتقدير كبار السن، وتقديم يد العون لهم من كافة الجهات بدءاً من الأسرة ومروراً بالدولة والمجتمع الدولي، والالتزام بتعاليم الإسلام التي أوصت بالاهتمام بهذه الفئة من المجتمع باعتبارهم البركة، ونظمت حقوقهم وفرضت حمايتها في كافة المجالات.
- الحاجة الملحة إلى ضرورة وضع اتفاقية دولية خاصة بكبار السن تكرس لتعزيز وحماية حقوقهم وتحفظ لهم كرامتهم كما هو مقرر في اتفاقات دولية تحمي فئات أخرى كاتفاقية حقوق الطفل، والمرأة، وذوي الإعاقة، مع النص على توفير الحماية اللازمة لهم في أوقات الأزمات وهو ما كشفت عنه جائحة كورونا.

قائمة المراجع

أولاً:- المراجع العربية:

- د. إبتسام غانم، بعض المشاكل الإجتماعية للمتقاعدين المسنين داخل الأسرة، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مركز جيل البحث العلمي ع٢٢، ٢٠١٦م.
- أحمد ابراهيم عزيز، التمثيل الكارتوغرافي لفئة كبار السن عالمياً، **مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية**، جامعة كركوك مج١٢، ع٣، ٢٠١٧م.
- د. أحمد الهرام حسين، أثر المشكلات الاجتماعية والنفسية على عدم تكيف كبار السن داخل وخارج محيط الأسرة: دراسة ميدانية مطبقة بدار رعاية المسنين مسة، **مجلة العلوم والدراسات الإنسانية**، جامعة بنغازي، كلية الآداب والعلوم بالمرج ع٣٠، ٢٠١٧م.
- د. أحمد بن محمد فكير، معالم الرحمة النبوية فى رعاية حقوق المسنين، **في الأبحاث العلمية للمؤتمر الدولي: نبي الرحمة محمد صلى الله عليه وسلم:** الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها الرياض، ج٣، ٢٠١٠م.
- د. أسمهان سالم على، حقوق المسنين فى الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية، **مجلة العلوم القانونية**، جامعة الزيتونة، كلية القانون ترهونة س٤، ع٧، ٢٠١٦م.
- د. اكرام دحام زغير، مشكلة الشعور بالعزلة الاجتماعية لدى المسنين: دراسة ميدانية فى ارشاد المسنين، **مجلة بحوث عربية في مجالات التربية النوعية**، رابطة التربويين العرب ع٦، ٢٠١٧م.
- الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، الطبعة الأولى، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- بشرى مزوز، العنف الأسري فى ظل فترة الحجر الصحى، **مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية:** المصطفى الغشام الشعيبي ع٤، ٢٠٢٠م.
- د. حدة وحيدة سايل، الشيخوخة المرضية والناجحة: تناول خاص بالامراض وجودة الحياة لدى المسنين، **دراسات نفسية**، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية ع١١، ٢٠١٤م.
- د. خالد مصطفى السراحنة، رعاية المسنين من وجهة النظر الشرعية: نماذج لرعاية المسنين فى الحضارة الاسلامية فى السنة النبوية، **أماراباك**، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا مج٨، ع٢٤، ٢٠١٧م.
- د. خالد هريش، و جميل محمد سليمان الشاعر، العنف الممارس ضد المسنين وردود أفعالهم النفسية والاجتماعية في مديريات الشؤون الاجتماعية في محافظات الضفة الغربية، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية**، ع ٢٩، ٢٠١٣م.

(ISSN: 2537 - 0758)

- د. سري زيد الكيلاني، و محمد سري الكيلاني، رعاية المسنين في الشريعة الإسلامية والتشريعات الدولية، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، جامعة آل البيت مج١٢، ع١، ٢٠١٦م.
- سعيد رفعت، جائحة كورونا وتداعياتها السياسية دوليا وإقليميا وعربيا، **شؤون عربية:** جامعة الدول العربية، الأمانة العامة ع ١٨٢، ٢٠٢٠م.
- د. طالب محمد عبد القادر الصرايرة، القيم الحضارية لرعاية المسنين من منظور قرآني، **مؤتة للبحوث والدراسات**، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مؤتة مج ٢٥، ع ٢، ٢٠١٠م.
- د. عبد الكريم محمد سليمان جرادات، و د. محمد هاني محمد عبود، الرضا عن الحياة والدعم الاجتماعي لدى المسنين المقيمين في دور الرعاية وأولئك المقيمين في بيوتهم الخاصة، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، جامعة البحرين، مركز النشر العلمي مج١٧، ع١، ٢٠١٦م.
- د. عبد الله بن ناصر بن عبد الله السدحان، رعاية المسنين في الإسلام، **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية**، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي مج ١٢، ع ٣٣، ١٩٩٧م.
- د. عبد الله مبروك محمد النجار، **حقوق المسنين الأدبية في الفقه الإسلامي مقارنا بالقانون**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١– ٢٠٠٢م.
- فاتن أحمد السكافي، تكيف الأسرة مع الحجر الصحي المنزلي في زمن فيروس كرونا، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية:** مركز جيل البحث العلمي ع٦٣، ٢٠٢٠م.
- د. فؤاد بن عبد المنعم أحمد، المسنون: حقوقهم وواجباتهم في الإسلام مع بيان الحماية النظامية لهم بالمملكة العربية السعودية، **المجلة العربية للدراسات الأمنية:** جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية مج ١٨، ع ٣٥، ٢٠٠٣م.
- د. كمال ابراهيم مرسي، **كبار السن ورعايتهم في الاسلام وعلم النفس**، الطبعة الاولى، دار النشر للجامعات، مصر، ٢٠٠٦م.
- مادي سافج، فيروس كورونا: ماذا يحدث في دور رعاية المسنين في السويد؟ نشر بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٢٠م، https://www.bbc.com/arabic/world- 52724932

- د. ماهر جميل أبو خوات، "حقوق المسنين في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، **مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية**، جامعة حلوان، كلية الحقوق ع ٢٣، ٢٠١٠م.
- محمد بن عيسى الترمذي، **الجامع الصحيح سنن الترمذي**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، **الجامع الصحيح، سنن الترمذي**، تحقيق أحمد بن محمد شاكر، دار الكتب العلمية.
- د. محمد عبدالظاهر حسين، حقوق المسنين والحماية القانونية الواجبة لهم، **مجلة مصر المعاصرة**، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع مج١٠٨، ع٥٢٦، ٢٠١٧م.
- محمد فتحي النادي، شريعة الشيخوخة المشردة، موقع اسلام أون لاين، نشر بتاريخ ٢٠١٦/٩/١م، https://islamonline.net/18199
- محمد ناصر الدين الألباني، **صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)**، المجلد الأول، الطبعة الثالثة، المكتب الإسلامي، بيروت– دمشق، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م.
- د. مصطفى السباعي، **من روائع حضارتنا**، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م.
- الموسوعة الحديثية، صحيح أبي داود، الدرر السنية، https://dorar.net/hadith/sharh/83163
- د. هناء حسني النابلسي، و حنين علي العواملة، أنماط الإساءة الاجتماعية، الصحية والنفسية التي يتعرض لها كبار السن داخل أسرهم: دراسة ميدانية على عينة من المسنين المقيمين في دور رعاية المسنين في الأردن، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية مج ٢٩، ع ٥٨، ٢٠١٣م.

ثانياً:- **الوثائق والقرارات**:

- أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لدعم جهود الدول الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان لكبار السن وحمايتها، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الوثيقة، A/HRC/41/32
- التعليق العام رقم ٦: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن، الوثيقة، HRI/GEN/1/Rev.9 (Vol.I)

(ISSN: 2537 - 0758)

- تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، مدريد، ٨- ١٢ أبريل ٢٠٠٢م، الوثيقة، A/CONF.197/9
- تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع المسنين بجميع حقوق الإنسان، روزا كورنفيلد- ماتي، الوثيقة، A/HRC/30/43
- تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع المسنين بجميع حقوق الإنسان، روزا كورنفيلد- ماتي، الوثيقة، A/HRC/27/46
- تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة تمتع المسنين بجميع حقوق الإنسان، الوثيقة، A/HRC/33/44
- تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة عن دورة عمله السابعة، الوثيقة، A/AC.278/2016/2
- تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالشيخوخة عن دورة عمله العاشرة، الوثيقة، A/AC.278/2019/2
- تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالشيخوخة عن دورة عمله التاسعة، الوثيقة، A/AC.278/2018/2
- تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الوثيقة، E/2012/51
- التوصية العامة رقم ٢٧ بشأن المسنات وحماية حقوقهن الإنسانية، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الوثيقة، CEDAW/C/GC/27
- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مذكرة من الأمين العام، الوثيقة، A/74/186
- حلقة دراسية معقودة بين الدورات عن حماية الأسرة: دور الأسرة في دعم حماية وتعزيز حقوق الإنسان لكبار السن، تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الوثيقة، A/HRC/39/32
- رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة، ميثاق دول الإنديز لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، الوثيقة، A/C.3/57/2
- قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، (١٤٣/٧٣)- متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، الوثيقة، A/RES/73/143
- قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، (١٨١/٧٢) المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، الوثيقة، A/RES/72/181

- قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، (١٣٩/٦٧) نحو وضع صك قانوني دولي شامل متكامل لتعزيز وحماية حقوق كبار السن وكرامتهم، الوثيقة، A/RES/67/139
- قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ١٨٢/٦٥- متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، الوثيقة، A/RES/65/182
- قرار الجمعية العامة رقم (٩١/٤٦) تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة والأنشطة ذات الصلة، الجلسة العامة (٧٤)، ١٦ ديسمبر ١٩٩١م، الوثيقة، A_RES_46_91_A
- متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة: استعراض شامل، تقرير الأمين العام، الوثيقة، A/65/157
- متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، تقرير الأمين العام، الوثيقة، A/66/173
- متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، تقرير الأمين العام، الوثيقة، A/74/170
- متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، تقرير الأمين العام، الوثيقة، A/73/213
- متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، تقرير الأمين العام، الوثيقة، A/72/161
- مشروع البروتوكول المرفق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعمق بحقوق المسنين في أفريقيا، الوثيقة، CAMSD/EXP/4(IV)

ثالثاً:- **مراجع باللغة الأجنبية**:

- Brownell, Patricia and Mebane Powell, De fi nitions and Theoretical Models for Understanding Ageism and Abuse in the Workplace, In book: Patricia Brownell, and James J. Kelly. (eds) Ageism and Mistreatment of Older Workers : Current Reality, Future Solutions. Springer, 2013, pp. 17- 28.
- Caldera, Denise Gosselin, Older Workers and Human Rights: National and International Policies and Realities, In book: Patricia Brownell, and James J. Kelly. (eds) Ageism and Mistreatment of Older Workers : Current Reality, Future Solutions. Springer, 2013, pp. 3- 16.
- Doron, Israel and Benny SpanieIr, International Elder Law: The Future of Elder Law, In book: Israel Doron, and Ann M. Soden.

(ISSN: 2537 - 0758)

(eds) Beyond Elder Law : New Directions in Law and Aging. Springer, 2012, pp. 125- 148.

- Doron, Israel, and Itai Apter. "The Debate Around the Need for an International Convention on the Rights of Older Persons." *Gerontologist*, vol. 50, no. 5, Oct. 2010, p. 586- 593.
- Herring, Jonathan, Elder Abuse: A Human Rights Agenda for the Future, In book: Israel Doron, and Ann M. Soden. (eds) Beyond Elder Law : New Directions in Law and Aging. Springer, 2012, pp.175- 197.
- Lin Zhang, and Jingjing An. "A Generic Construction of the Right System for Population Ageing: Draft Convention on the Rights of the Elderly." *Journal of East Asia & International Law*, vol. 13, no. 1, Jan. 2020, pp. 75–96.
- Malek, M. A. (. 1.)., and M. A. (.2,3). Razzak. "Rights of the Elderly: An Emerging Human Rights Discourse." *International Journal of Law and Management*, vol. 59, no. 2, pp. 284–302.
- Meenan, Helen, Age Discrimination and the Future Development of Elder Rights in the European Union: Walking Side by Side or Hand in Hand?, 2012, pp. 57- 97.
- Powell, Mebane, What Do Newspapers Say About Older Adults in the Workforce? In book: Patricia Brownell, and James J. Kelly. (eds)Ageism and Mistreatment of Older Workers : Current Reality, Future Solutions. Springer, 2013, pp. 49- 67.
- Reidy, David A. "A Right to Health Care? Participatory Politics, Progressive Policy, and the Price of Loose Language." *Theoretical Medicine and Bioethics*, vol. 37, no. 4, Aug. 2016, pp. 323–342.
- Riekkinen, Mariya. "Participation of the Elderly in Sociocultural Life: Human Rights and Inclusive Practices under Residential Care." *Journal of Public Affairs (14723891)*, vol. 15, no. 3, Aug. 2015, pp. 252–267.
- Syroid, Tetiana L., and Lina O. Fomina. "The Role of Smart Technology in Promoting the Right to Health of Older Persons." *Wiadomosci Lekarskie (Warsaw, Poland : 1960)*, vol. 72, no. 12 cz 2, 2019, pp. 2558–2562.
- Tang, Kwong- leung. "Taking Older People's Rights Seriously: The Role of International Law." *Journal of Aging & Social Policy*, vol. 20, no. 1, 2008, pp. 99–117.

- WRIGHT, MEGAN S. "Dementia, Autonomy, and Supported Healthcare Decisionmaking." *Maryland Law Review*, vol. 79, no. 2, Jan. 2020, pp. 257–324.

رابعاً:- **مواقع الانترنت**:

- 150 شخصية توقع على بيان لحماية كبار السن، نشر بتاريخ ٢٠٢/٥/٢٦م،
https://www.mc- doualiya.com/articles/20200526- 150-
- آثار جائحة كوفيد- ١٩ على كبار السن في المنطقة العربية،
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/20-00225_gpid_pb12_ar_june22_mod.pdf
- أطباء بلا حدود، المخاوف الأساسية في ظلّ تفشي كوفيد- ١٩،
https://www.msf.org/ar/%D9%83%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%AF- 19
- الأمم المتحدة، الشيخوخة،
https://www.un.org/ar/sections/issues- depth/ageing/index.html
- الأمين العام يدعو إلى احترام "حقوق وكرامة" المسنين خلال جائحة كوفيد- ١٩ وما بعدها، أخبار الأمم المتحدة، نشر بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١م،
https://news.un.org/ar/story/2020/05/1054162
- إيذاء المسنين، منظمة الصحة العالمية، نشر بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٥م،
https://www.who.int/ar/news- room/fact- sheets/detail/elder- abuse
- الصحة النفسية في ظل انتشار مرض كوفيد- ١٩، دليل إرشادي للمجتمعات والمرضى وعائلاتهم وأصدقائهم في فترة الحجر والعزل الصحي، مركز جونز هوبكنز أرامكو الطبي،
https://www.jhah.com/ar/new- coronavirus/mental- health- tool- kit
- الصحة النفسية وكبار السن، منظمة الصحة العالمية، نشر بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٢م،
https://www.who.int/ar/news- room/fact- sheets/detail/mental- health-of- older- adults
- الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة،
https://social.un.org/ageing- working- group/
- كبار السن وفيروس كورونا (كوفيد- ١٩) في المنطقة العربية: عدم ترك أحد خلف الركب، مكتب الدول العربية، جامعة الدول العربية، القطاع الاجتماعي،
https://arabstates.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/ar_lascovid_and_older_people_for_web_9- 6- 2020.pdf
- كيف يتعامل كبار السن في ألمانيا مع خطر كورونا؟ نشر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٢م،
https://www.dw.com/ar/%D9%83%D9%8A%D9%81-

(ISSN: 2537 - 0758)

- مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة،
https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/CESCR/Pages/CESCRIntro.aspx
- مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة،
https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/cedaw/Pages/Introduction.aspx
- مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة،
https://www.ohchr.org/ar/NewsEvents/Pages/ParisPrinciples20yearsguidingtheworkofNHRI.aspx
- منظمة الصحة العالمية،
https://www.who.int/ar/health- topics/coronavirus
- منظمة الصحة العالمية، الشيخوخة ومجرى الحياة،
https://www.who.int/ageing/projects/elder_abuse/ar/
- منظمة الصحة العالمية، مرض فيروس كورونا (كوفيد- ١٩): سؤال وجواب،
https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel- coronavirus-2019/advice- for- public/q- a- coronaviruses
- منظمة هيومن رايتس ووتش، الأبعاد الحقوقية في الاستجابة لفيروس "كورونا" المستجد، نشر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٩م،
https://www.hrw.org/ar/news/2020/03/19/339654.
- موقع الأمم المتحدة،
https://www.un.org/ar/observances/elder- abuse- awareness- day.
- وزارة الصحة بسلطنة عمان، في زمن الجائحة الاضطرابات النفسية لدى كبار السن، نشر بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٤م،
https://www.moh.gov.om/ar/media- center- display- page/-/asset_publisher/NmYvyVmbbJDi/content/--1252/pop_up?_101_INSTANCE_NmYvyVmbbJDi_viewMode=print
- يورونيوز، كورونا يفتك بكبار السن في أوروبا.. نصف وفيات الفيروس وقعت في دور الرعاية، نشر بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٥م،
https://arabic.euronews.com/2020/04/14/half- coronavirus- death- in-europe- older- people- care- home- data- research- says.
- يورونيوز، هل يدفع كبار السن ثمن سياسات السويد بالتعامل مع فيروس كورونا؟ نشر بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٧م،
https://arabic.euronews.com/2020/04/27/do- the- elderly- pay- theprice-of- swedish- coronavirus- policies.